فِي النَّحْوِ العَرَبِي

قواعِد وتطبيق
على المنهج العلمي الحديث

تأليف
الدكتور مهدي المخزومي

الطبعة الثالثة
١٩٨٥

تصدير

هذا الكتاب الرابع في الدراسة النحوية ، من ابتكار الدكتور مَهدى المخزومى ، خِرِّيج كلية الآداب بجامعة القاهرة ، ومدرس النحو وفقه اللغة بكلية الآداب ببغداد ، وأحد عُمدائها السابقين . ثم هو الآن أستاذ النحو والصرف ، ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الرياض ، بالمملكة العربية السعودية .

تمتاز كتب الدكتور مهدى المخزوميّ عامة ، نظرية أو تطبيقية ، بعمق البحث ، ووضوح المنهج ، وسهولة الترتيب ، والاعتماد على آراء أئمة النحو ، واستخلاص أهم العناصر والآراء التى تصلح لإقامة صَرْح النحو الحديث على أصول علمية واضحة ، خالية من التأثر بالفلسفة والمنطق .

وقد أوضح الدكتور مهدى الأصول النظرية للنحو العربى ، فى كتبه الثلاثة الأولى ، المشار إليها فى صدر هذا الكتاب . وكل من استمتع بقراءة تلك الكتب رأى صورة واضحة هادئة من تفكيرهذا الباحث المجدد ، وقوة ملاحظته وإحاطته بمادة النحو إحاطة حسنة ، وحسن اختياره لآراء النحويين دون تحيز لبصرىّ ، أو كوفىّ ، أو بغدادىّ ، أو أندلسىّ ، إنما يعنيه قيمة الرأى فى ذاته من أى أفق ظهر .

وكتابه الرابع هذا خِطة ومنهج حديث لتطوير النحو ، وتوجيهه وجهة أخرى غيروجهته التقليدية .

استصفى فيه المؤلف خير ما أبدعته قرائح النحاة واللغويين من علماء البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ، معرضا عن الآراء المتكلفة ، والمذاهب

المتعسِّفة ، والتعليلات المنطقية ، والفلسفية الغامضة . هذا من حيث الخطة العامة التى ارتضاها المؤلف أساسا لهذا الكتاب .

أما الخصائص الجزئية لأبواب الكتاب وفصوله ومسائله ، فهى أشياء كثيرة تخيرها المؤلف من مادته الغزيرة ومعرفته بالنحو الكوفى ، موضوع تخصصه لدرجة الدكتوراه ، ومما قرأه لأستاذه المرحوم إبراهيم مصطفى فى إحياء النحو ، ثم من كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبىّ ، ومما اهتدى إليه بتجاربه الخاصة فى تدريس مواد النحو والصرف واللغة ، فى كلية الآداب ببغداد .

وفى كل صحيفة من هذا الكتاب مَثَل واضح من منهج الدكتور مهدى المخزومىّ لتطوير التأليف فى النحو العربى . ونشير هنا إلى بعض أمثلة من ذلك :

ا ــ فمما استعاره المؤلف من النحو الكوفى :

١ ــ استعماله (الأداة) بدلا من الحرف . و (الخفض) بدلا من (الجر) و (الفعل الدائم) بدلا من اسم الفاعل (ص ٢٣) .

٢ ــ اعتباره أسماء الأفعال من أبنية الأفعال المتخلفة عن أخواتها فى التطور (ص ٢٤) .

٣ ــ اعتباره التنوين الذى يلحق بعض أسماء الأفعال ، مثل صهٍ وإيهٍ تنوين تفخيم لتكبير حجم الكلمة ، لاتنوين تمكين(ص ١٤١) .

٤ ــ قوله إن فعل الأمر له صيغتان : (فَعالِ ، وافْعَل) (ص ٢٤) .

٥ ــ الاسم المنصوب بعد أفعال الكينونة : يعرب حالا (ص ١٣٢) .

٦ ــ إذا تقدم فى الجملة فعلان ووليهما فاعل واحد ، فهو فاعل لكل منهما (ص ٩٨) .

٧ ــ لام الابتداء نوع من لام القسم (ص ١٥٨) .

٨ ــ ينوب بعض الحروف عن بعض قياسا .

٩ ــ خبر المبتدأ إذا خالف المبتدأ فى المعنى ، نصب على الخلاف .

١٠ ــ النصب بعد واو المعية على الخلاف ، لا على المفعولية .

ب ــ ومما استعاره من توجيهات ابن مضاء القرطبى ، فى كتابه الرد على النحاة :

١ ــ إسقاط العامل اللفظى . والاكتفاء بالعوامل المعنوية : الإسناد ، والإضافة ، والخلاف .

٢ ــ جواز تقديم الفاعل على الفعل .

٣ ــ جواز تعدى الفعل إلى اسم ظاهر متقدم ، وإلى ضميره المتصل بالفعل معا .

٤ ــ رفض العلل الثوانى والثوالث ، والاكتفاء بالعِلل الأُوَل .

٥ ــ رفض أنواع القياس غير قياس المشابهة .

٦ ــ رفض التأويل ، والتقدير ، والإضمار .

٧ ــ متعلقات الفعل (المصدر ، والتمييز والحال ، والمفعول فيه) تتعلق بالفعل ؛ وليست معمولات له .

٨ ــ النعت السببى ليس من أقسام النعت ، لأنه لا يشارك النعت الحقيقى فى معناه ، ولكنه إتباع على المجاورة .

ج ــ ومما استعاره من أستاذه المرحوم إبراهيم مصطفى ، من كتابه (إحياء النحو) :

١ ــ إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع (ص ١٩٣ ــ ١٩٤) . وأن التوابع ثلاثة فقط : النعت ، والبيان ، وخبر المبتدأ .

٢ ــ النصب ليس أثرا لعامل ، ولكن الفتحة هى الحركة الخفيفة المستحبة لكل ما ليس داخلا فى نطاق الإسناد أو الإضافة .

د ـ ومما استحدثه المؤلف من تجاربه الخاصة :

١ ـ عنايته بالدراسة الصوتية فى مدخل الكتاب .

٢ ـ جعله أساس تبويب النحو وتصنيفه : التشابه فى المعنى ، لا التشابه فى العمل الإعرابىّ ، مثل تفريقه بين أدوات العطف (الواو والفاء وثم) وبين (لا ، وبل) . وعلى هذا كانت التوابع ثلاثة فقط . وهى : النعت الحقيقى والبيان ، وبدل الكل . وعليه أيضا أخرج الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء ، وأفرد له باب القصر .

٣ ـ جمعه المتفرق فى أبواب مختلفة تحت باب واحد . مثل جمعه الأدوات فى ستة فصول ، وهى : أدوات الاستفهام ، وأدوات النفى ، وأدوات التوكيد ، وأدوات الشرط ، وأدوات الاستثناء ، وأدوات الوصل (الحروف المصدرية) ومثل جمعه النداء والاستغاثة والندبة فى باب .

٤ ـ تبسيط الإعراب ، وتيسيره على الطلاب (انظره فى باب خاص) .

٥ ـ تقسيمه الكلمات إلى اسم ، وفعل ، وأداة ، وكناية (مثل الضمائر ، والإشارات ، والموصولات ، وأسماء الاستفهام) . . الخ .

٦ ـ تقسيم الأفعال إلى : ماض ، ومضارع ، وأمر ، ودائم (كما فى بعض اللغات الأجنبية) .

٧ ـ تختلف حركات الفعل المضارع المعرب بالنظر إلى زمنه ، لا بتأثير العوامل .

٨ ـ تقسيم الجملة عنده صورة حديثة ، تدل على اجتهاده ، وصدق حسّه اللغوىّ .

ومجمل القول : أن عمل الدكتور مهدى المخزومىّ فى هذا الكتاب ، يعد الخطوة الواسعة الأولى فى تيسير النحو العربى على طلاب المدارس والمعاهد والكليات فى السنين الأولى الدراسية ؛ وحسبه أنه أبطل كثيرا من مشكلات التأويل والتقدير والإضمار ، والعلل الثوانى والثوالث ، والأقيسة البعيدة .

وهذا الكتاب أقرب منهجا ، وأيسر سبيلا للمتأدبين والمثقفين ، الذين يطلبون معرفة النحو العربى ، للاستفادة منه فى القراءة والكتابة ، فضلا عن طلاب المعاهد والكليات .

ومن أجل هذا ينبغى أن تتوافر جهود الأساتذة والمدرسين ومحبى تيسير النحو على دراسة منهج هذا التأليف ، وطرائق مؤلفه فى معالجة المشكلات ، وإقرار ما يستحق الإقرار منها ، واستبعاد ما يستحق أن يُبْعد ، لكن مع الإدلاء بحجة ودليل ؟

فى ١٥ من مايو سنة ١٩٦٦

مصطفى السقا

كلية الآداب ، جامعة القاهرة

إقرأ للمؤلف

١ — الخليل بن أحمد الفراهيديّ : أعماله ومنهجه .

بحث علمي قدمه المؤلف إلى كلية الآداب ، لنيل درجة (الماچستير) من قسم اللغة العربية . وقد طبع فى بغداد عام ١٩٦٠ م :

٢ — مدرسة الكوفة ، ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو .

وهو بحث علمى ، قدمه المؤلف لنيل درجة (الدكتوراه) من قسم اللغة العربية . وقد طبع فى بغداد سنة ١٩٥٥ ثم فى القاهرة سنة ١٩٥٨ بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بالقــاهرة .

٣ — فى النحو العربىّ : نقد وتوجيه .

وقد طبع فى بيروت عام ١٩٦٥ ، وأحرز مؤلفه جائزة جمعية أصدقاء الكتاب فى بيروت . وهو يشرح الأصول الحديثة التى يحتاج إليها علم النحو فى تطوره الحديث .

٤ — فى النحو العربى : قواعد وتطبيق .

وهو الجزء الثانى من الكتاب السابق ، الخاص بالقواعد والتطبيق على المنهج الحديث .

فهرس الموضوعات

مقدمة

هذا كتاب فى النحو أقدمه بين أيدى الدارسين مبرّأ مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ، ولا من منهجه ، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً ، وأُلغى معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوى ؛ وأبطلت فيه جميع التعليلات التى لا تستند إلى استعمال ، وحذفتُ من فصوله فصولا لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلىّ ، وتمسّكهم بفكرة العمل :

كالفصل الخاص بما سمّى بالتنازع .

والفصل الخاص بما سمّوه بالاشتغال .

والفصل الخاص بما كانوا يسمونه بالناسخ « كان وأخواتها ـ إنّ وأخواتها ـ ظنّ وأخواتها ، وما يتصل بهذا أو بذاك » .

وخلطتُ فصولا من حقّها أن تختلط وتكون فصلا واحدا ، لأنها من وادٍ واحد :

كباب الفاعل ، وباب النائب عن الفاعل ، فهما فى حقيقة الأمر بابٌ واحد ، فكلاهما مسند إليه فى جملة فعلية ، وكلاهما فاعل لغوىّ .

وكالباب الخاص بما سمّى باسم الفعل ، فهو فى حقيقته وواقعه ، وفى معناه ودلالته فعلٌ ، ولكنه فعلٌ متخلف ، جمد على حال واحدة ، وإذ كان كذلك جعلت الكلام عليه ضمن الكلام على الفعل ، لأنه منه .

وفرّقت مسائل كانت عند النحاة مجتمعة ، ولا ينبغى لها أن تجتمع ، لأنها

ليست من واد واحد ، ولا من موضوع واحد ؛ كالذى كان النحاة يسمونه بالاستثناء المفرّغ ، فقد تناوله النحاة بحثا فى باب الاستثناء ، وليس هو من بابه لأنه توكيد وقصر ، فحقه أن يعالج مع ما يعالج من مسائل التوكيد وطرائقه .

وكباب (النداء) الذى كان النحاة يعالجونه مع ما يعالجون من مفعولات ، على زعم أنه منها ، لأنه منصوب ، عندهم ، بـ (يا) التى زعموا أنها نابت عن (أدعو أو ادعوا) وليس النداء من هذا الباب ، ولا المنادى بمفعول ولا من متعلقات الأفعال ، وإنما هو أسلوب خاص ، يُلجأ إليه عند الحاجة إلى دعوة المنادَى ، ليشارك فى أمر ، ويعين على قضاء حاجة ، أو نحو هذا .

وحاولت أن أنهج فى معالجة المسائل النحوية نهجا أقرب إلى طبيعة النحو ، متخذا من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أوّل ، ومن قبل أن يتّخذ منه النحاة المناطقة أداة جدل ، ويمهّدوا للمنطق والفلسفة الكلامية أن يتدخلا فيه تدخّلا حال به إلى درس غريب . لا هو بالدرس النحوىّ ، ولاهو بالدرس المنطقىّ أو الفلسفى ، وإلى نتاج هجين فَقَدَ أصالته وحيويته ، وضاع فى مَتاهات الجدل ، وكاد يفقد فيها صلته بواديه .

أقدم هذه المحاولة بين أيدى الدارسين ، لتكون منطَلقا إلى محاولات أوسع تحقيقا ، وأعمق إحاطة واستقصاء ، وتتناوله الأقلام الذكية ، لتستدرك مافاتها من نقص لا يخلو منه عمل بكر .

ومن الله يُستمدّ التوفيق .

مهدى المخزومي

الرياض فى { ١٥ من شعبان ١٣٨٤ هـ
١٩ من كانون الأول ١٩٦٤ م



تمهيد للدرس النحوي بفصول عن دراسة الصوت ،
وأخرى عن بنية الكلمة وأقسامها وما يتصل بذلك .

تمهيد

حروف الهجاء، أو الأصوات اللغوية

حُروف الهجاء فى العربية تسعة وعشرون حرفا ، وهى :

الهمزة . الباء . التاء . الثاء . الجيم . الحاء . الخاء . الدال . الذال . الراء .
الزاى . السين . الشين . الصاد . الضاد . الطاء . الظاء . العين . الغين . الفاء .
القاف . الكاف . اللام . الميم . النون . الهاء . الواو . الياء . الألف .

وقد رُتِّبت حروف الهجاء على هذا النحو ، فى النصف الثانى من القرن الأول ، وفى ولاية الحجّاج ، على يد نصر بن عاصم اللَّيثى ، أحد تلاميذ أبى الأسود الدُّؤَلىّ . وظلّ هذا الترتيب معمولا به ، حتى جاء الخليل بن أحمد الفراهيدىّ (١٠٠ ــ ١٧٥ هـ) ، فأعاد ترتيبها ، على أساسٍ من ترتيب فى الجهاز الصوتى ، من الحَنْجرة إلى الشفتين ، كما يأتى ، مع شيء من التغيير .

الهمزة والهاء ــ والعين ، والحاء ــ والغين والخاء والكاف ــ والقاف ، ــ والجيم والشين والضاد ــ والصاد والسين والزاى ــ والطاء والدال والتاء ــ والظاء والذال والثاء ــ والراء واللام والنون ــ والفاء ــ والباء والميم ، والواو ــ والياء والألف[1] .

---

(١) ليس هذا هو الترتيب الأصلى الذى توصل إليه الخليل ، فقد طرأ بعض التغيير عليه فى الدرس الحديث . ومن هذا : البدء بالهمزة والهاء . فكان الخليل يؤخر الهاء عن العين ، ولا يعد الهمزة فى الأصوات التى لها مدارج فى الفم ، لأنها عنده نبرة فى الصدر ، وهو ماقصد إليه المحدثون فى جعل الهمزة أولا ، لأن مخرجها عندهم «وفتحة المزمار فى الحنجرة . فكان الخليل يرى أن العين هى أول الحروف .

دراسة الأصوات فى العربية،وفى غيرها من الدراسات المُهمَّة، التى يتوقف عليها فهم كثير من الظواهر اللغوية ، ومن الدراسات التى عُنِيَ بها المُحدَثون ، إدراكا لما لها من أهميَّة وجدْوَى على الدرس اللغوىّ .

وكان الخليل بن أحمد الفراهِيدِىّ رائد الدراسات اللغوية ، فقد قدّم لها ، وللدراسات العربية الأخرى من دقة ملاحظاته، مادفع بها بعيدا فى مجال التقدم، إلى حيث استوت دراساتٍ مكتملة النضج : منهجا وموضوعا .

وكان الخليل أول من التفت إلى صلة الدرس الصوتى بالدراسات اللغوية ؛ الصَّرفية والنحوية ، ولذلك كان للدراسة الصوتية من عنايته نصيب كبير ، فقد أعاد النظر فى ترتيب الأصوات القديمة ، الذى لم يكن مبنيا على أساس مَنْطقىّ ، ولا على أساس لُغَوىّ ، فرتبها بحسب المخارج فى الفم ، وكان ذلك فتحا جديدا ، لأنه كان مُنْطَلقا إلى معرفة خصائص الحروف وصفاتها ، التى لها دخل كبير فى تمازُجها وائتلافها ، أو تنافرها واختلافها . وقد وضع الخليل يده على مفتاح السرّ فى وجود ظواهر لغوية، لم تكن لتكون إلاّ على أساس تمازُج الأصوات . واتصال بعضها ببعض فى كلمات ، كالإبدال والإدغام .

لاحظ الخليل أنّ إبدال حرف مكان حرف لم يكن ليكون إلَّا رغبة فى تحقيق الانسجام بين الأصوات فى تألُّفها ، لتخف الكلمة على اللسان ، وليسهل النطق بها. ولاحظ أن من العسير على اللسان أن ينطلق بصوتين متجاورين وهما من طبيعتين مختلفتين ، لما فى ذلك من جَهد على أعضاء النطق .

وفى مقدمة الظواهر اللغوية التى انبنت على أساس من تمازج الأصوات وتفاعلها فى ثنايا الكلم :

(١) الإبدال :

وهو ظاهرة لغوية شائعة فى العربيـة ، يقوم على أساس من تمازج الأصوات ، وتجاورها فى أثناء الكلم .

ومن مواضع الإبدال الشائعة :

ا ـ إبدال الهمزة من الواو ، وذلك إذا اجتمع واوان فى أول الكلمة ، نحو : (أُوَيْصِل) فى تصغير (واصل)، والقياس أن تكون : (وُوَيْصِل) ، كتصغير (قاعد) على (قُوَيْعِد) ، و (كاتب) على (كُوَيْتِب) ؛ ولكنّ العربية كرهت اجتماع واوين على هذا النحو ، فأُبدِلت الهمزة من الواو الأولى .

ب ـ إبدال التاء من الواو ، وذلك فى كل كلمة بُدئت بواو مضمومة ، نحو : (تُجاه) ، وأصله : (وُجاه) من الوجه ، وفى كل كلمة بنيت على (افْتَعَلَ) وفاؤها واو ، نحو : (اتّصل) من الوصل ، و (اتّعدَ) من الوعد .

ج ـ إبدال الياء من الواو ، فإذا التقت الياء والواو فى كلمة ، وكان السابق منهما ساكنا ، قلبت الواو ياء ، تقدمت الواو أو تأخرت، نحو: الحىّ ، والطىّ . فالحىّ من الحيوان ، والطىّ من (طويت) . ونحو : سيّد وميّت ، وزنة كلّ منهما: (فَيْعِل)، أى: سَيْوِد ، ومَيْوِت . ونحو : مَعْنِىّ، ومَقْضِىّ، وزنة كل منهما: (مفعول) ، أى : مَعْنُوى ، ومَقْضُوى .

د ـ إبدال الطاء من التاء فى بناء (افتعل) ، وذلك فى كل كلمة فاؤها صاد ، أو ضاد ، أو طاء ، أو ظاء ، وهى المُسماة بأصوات الإطباق ، أو الاستعلاء . نحو : اصطَبَرَ ، واضطرّ ، واطّهر ، واظّلم .

ه ـ إبدال الدال من التاء، وذلك فى بناء (افتعل) ، مما فاؤه : دال ، أو ذال ، أو زاى ، نحو : ادّان من (دان) ، و (ادّكر) من (ذَكَرَ) ، و (ازدجر) من (زَجَرَ) .

(٢) الإدغام :

وهو ظاهرة لغوية تقوم فى العربية على أساس من اجتماع حرفين متماثلين متحركين ، نحو : (مَدَدَ) ، مثلا ، فقد تجاور فيه صوتان متماثلان متحركان ، وتحقيقهما متحركين يقتضى اللسان أن يرتفع إلى موضع الدال مرتين متعاقبتين، فيثقل ذلك عليه ، فتسكَّن الدال الأولى ، وتنضم إلى الدال الثانية ، لتكون حركة اللسان بهما واحدة .

أو على أساس من اجتماع حرفين مختلفين فى الصفة، أو متقاربين فى المَخرَج ، فيؤدِّى اجتماعهما إلى الإثقال على اللسان ، فينجرّ أحدهما إلى الآخر ، ليتحدا فى المخرج والصفة ، ويتماثلا ، فيخف جَرَيانهما كذلك على اللسان .

ومن مسائل هذه الظاهرة : مسألة إدغام اللام من (ألْ) فيما يليها ، ولا تدغم هذه اللام فى كل حرف يليها ، فقد تليها حروف ولا تتأثر بها .

الحروف التى تدغم اللام فيها هى : التّاء . والثّاء . والدّال . والذّال . والرّاء . والزّاى ، والسّين . والشّين . والصّاد . والضّاد . والطّاء . والظّاء ، والنون ، نحو :

التِّين . الثّوب . الدَّلو . الذَّنْب . الرَّيب . الزّهر . السَّيل . الشّمس . الصَّبر . الضّوء . الطّير ، الظّل ، النّور . ويسميها علماء التجويد ، أو علماء الأصوات بالحروف الشّمسية .

والحروف التى لاتدغم فيها هى : الهمزة . والباء . والجيم . والحاء . والخاء والعين . والغين . والفاء . والقاف . والكاف . والميم . والهاء . والواو . والياء ، نحو : الأمل . الْبَقْل . الْجَبَل . الْخَيْر . الْعِنَب . الْغَيْم . الْفَلاة . الْقَمَر . الْكَرْم . الْماء . الْهواء . الْوادى . الْيمامة .

ويسميها علماء التجويد بالحروف الْقمريّة .

وإنما سميت المجموعة الأولى بالحروف الشمسية، لأنها تؤثّر فى لام (أل)، فتحولها إلى صوت مماثل لها ، كما تتحول (اللام) إلى (شين) قبل الشين فى (الشّمس) ، واتّخذوا من كلمة (الشمس) نموذجا لها .

وسميت المجموعة الثانية بالحروف القمرية ، لأنها لاتؤثر فى هذه اللام ، بحيث يلفظ باللام قبلها محققة ، كما تحقق اللام قبل القاف فى نحو : (الْقَمَر) ، واتّخذوا من كلمة (القمر) نموذجا لها أيضا .

فالإبدال فى المواضع المذكورة ، وفى غيرها لم يكن ليكون إلاّ تحقيقا للانسجام فى أجزاء الكلمة ، ليسهل نطقها ، ويخف على اللسان إخراجها ، ولم يكن ليكون إلّا لتجاور صوتين مختلفين فى الصفة ، أو متجاورين فى المَخْرج .

والإدغام فى المواضع المذكورة ، وفى غيرها لم يكن ليكون إلاّ اقتصادا فى الجهد ، وإلا لتجاوُر صوتين متماثلين ، أو صائرين إلى التماثُل .

ولا بدّ لفهم هاتين الظاهرتين — من الوقوف على صفات الأصوات وخصائصها . وهكذا فعل الخليل بن أحمد الفراهيديّ (فى القرن الثانى للهجرة) ، فقد درس صفات الحروف ، بعد دراسة مخارجها ، وتقصّى ما للحروف من خصائص ، وما لبعضها من تفاعل مع بعض ، فى أثناء تجاورها وتمازجها فى الكلم .

ومن أهم هذه الصفات : الجَهْر والهَمْس ، والِانطباق والِانفتاح .

الجَهْر والهَمْس :

الأصوات اللُّغوية من حيث طبيعتها نوعان :

النوع الأول : المجهور ، وهو الصوت الذى يمتنع النَّفَس عن الجرَيان عند النطق به . والأصوات المجهورة فى العربية هى :

الباء ، والجيم . والدال . والذال . والراء . والزاى . والضاد . والظاء . والعين . والغين ، واللام ، والميم ، والنون ، والألف ، والواو ، والياء .

والنوع الثانى : المهموس ، وهو الصوت الذى يظل النَّفَس عند النطق به جاريا ، لايعُوقه شىء .

وأصوات الهمس فى العربية هى :

التاء ، والثاء ، والحاء ، والخاء، والسين ، والشين ، والصاد . والطاء ، والفاء ، والقاف ، والهاء .

فإذا اجتمع صوت مجهور وآخر مهموس ، فقد اجتمع صوتان مختلفان ، لكل منهما طبيعة خاصة ، والجمع بين هذين الصوتين يقتضى عضوَ النطق أن يُعطى كل صوت منهما حقّه ، وفى ذلك عُسْر لايخفى . فإذا تألفت كلمة وقد تجاور فيها صوتان ، أحدهما مجهور والآخر مهموس ، فما يزال أحدهما يؤثر فى الآخر حتى يصيرا مجهورين معا ، أو مهموسين معا .

فإذا أريد بناء (افتعل) من (زجَر) أدّى ذلك إلى تجاور صوتين ؛ أحدهما مجهور ، وهو الزاى ، والآخر مهموس ، وهو التاء ، ولا يخفى مافى تجاور الزاى والتاء من ثقل على اللسان ، فيُضْطَرّ اللسان إلى جرّ التاء إلى مَخرج قريب من مخرج الزاى ، وقلب التاء إلى صوت يشبه التاء فى لفظها ، والزاى فى صفتها ، وهو : الدال ، فيكون البناء المطلوب حينئذ : ازْدَجَرَ .

فالجهر والهمس إذن صفتان ذواتا طبيعتين مختلفتين ، وتجاورهما فى كلمة يكلّف عضوَ النطق جَهدا ، ويعوقه عن الانطلاق بالكلمة فى سهولة ويُسْر . فإذا اجتمع مجهور ومهموس أثّر أحدهما فى الآخر ، حتى يصيرا مجهورين معا ، أو مهموسين معا ، تحقيقا للانسجام الصوتىّ . والاقتصاد فى الجهد العضلىّ .

الانطباق والانفتاح :

ومن صفات الحروف أيضا : الانطباق والانفتاح . والمنطبِق هو : الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، والقاف . والمنفتح : ماعداها .

والانطباق والانفتاح صفتان مختلفتان ، ينبنى أولها على انطباق وسط اللسان على سقف الفم ، وتضييق الفُرْجة التى يمرّ منها الهواء . وثانيهما ينبنى على انفراج ما بينهما .

فإذا تألفت كلمة ، وقد تجاور فيها صوتان ، أحدهما منطبق ، والآخر منفتح ، وصعب على اللسان تَبْيِينهما ، وتحقيقهما ، فيضطر إلى إخراجهما متقاربين فى الصفة ، فينطاق بهما فى سهولة ويسر .

فإذا أريد إلى بناء (افتعل) من (صَبَرَ) قيل ، (اصْطَبر) بقلب التاء طاء ، لأنه لو قيل : (اصْتَبر) لَتَجاور صوتان ، أحدهما منطبق ، وهو : الصاد ، والآخر منفتح ، وهو التاء ، ولَصَعُب تحقيقهما . ومايزال اللسان يعالج أمرهما حتى ينتهى بالبناء إلى أن يكون : (اصْطَبَر) ، بجرّ التاء إلى مخرج صوت قريب من مخرج التاء ، مُنسجم فى صفته مع الصاد ، وهو : الطاء .

* * *

ومن الصفات التى لهـا علاقة بظاهرة الإبدال : الصحة والاعتلال ، وحروف الهجاء بالنظر إلى هذا نوعان :

(١) صائتة ، أو معتلة . (٢) وصامتة ، أو ساكنة ، أو صحيحة .

فالصائتة منها — وهى التى يسميها الصّرفيون بأحرف العلة — هى : الألف ، والواو ، والياء .

والصامتة منها — وهى التى يسميها الصرفيون ساكنة أو صحيحة — هى ماعدا هذه الأصوات الثلاثة ، وهى ستة وعشرون صوتا .

وعلى الصوائت ، أو أحرف العلة ، ينبنى كثير من المسائل المتعلقة بظاهرة الإبدال ، وقد مرّ بنا بعضها ، وقد سماها النحاة بأحرف العلة ، لأنهم لاحظوا أنها عرضة للتغيّر والاعتلال والحذف . فالواو مثلا ، قد تنقلب ألفا أو ياء ، والياء قد تنقلب ألفا أو واوا ، والألف قد تنقلب واوا أو ياء ، إلى غير ذلك من تغيّر يعرض لها فى أثناء تألُّفها ، وامتزاجها فى ثنايا الكلم .

وربما سُميت (الهمزة) حرف علة أيضا ، لأنها لا تبقى على حال ، فقد تحذف ، كما فى قولهم : بُراء ، يريدون : (بُرَآء) ، و (يومِذٍ) ، يريدون : يومئذٍ . وقد تسهّل ، فتنقلب ألفا ، أو واوا ، أو ياء . كرأس ، وبؤس ، وذئب ، فإنها عند كثير من العرب : رَاس بُوس . ذِيب ، ولكن الشائع عند الدارسين أن أحرف العلة ثلاثة فقط ، هى : الألف ، والواو ، والياء .

والأصوات المعتلة نوعان :

(١) طويلة . (٢) وقصيرة .

فالطويلة هى : الألف والواو والياء . والقصيرة هى : الفتحة ، والضمة ، والكسرة .

ولا فرق بين النوعين إلا فى الكمّ ، لأن الفتحة ألف قصيرة ، والضمة واو قصيرة ، والكسرة ياء قصيرة . فالفتحة إذن من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، ولذلك حين وضعوا للحركات رموزا جعلوا الضمة واوا صغيرة ترسم فوق الحرف ، والفتحة ألفا صغيرة مائلة ترسم فوق الحرف ، والكسرة ياء صغيرة راجعة : (ے) استغنى عن شقها الثانى ، ترسم تحت الحرف .

إن الذى وضع هذه الرموز مكان نقط أبى الأسود الدُّؤلِىّ ، الذى كان معمولا به طَوال قرن تقريبا ، هو : الخليل بن أحمد الفراهيدىّ ، وما زالت هذه الرموز مستعملة ، كما وضعها الخليل إلى اليوم .

بِنْية الكلمة

تتألّف الكلم في العربية بضم بعض الأصوات إلى بعض ، وهي إنما تتألف من الأصوات الساكنة ، أو الأصوات الصامتة وحدها ، والأصوات الساكنة وحدها لا يمكن النطق بها ، فلا بد من الاستعانة بأحرف المدّ ، أو بالحركات التي هي أبعاضها .

والبناء الغالب في العربيــة هو : الثّلاثيّ ، وذلك في الأسماء والأفعال . أما الكنايات والأدوات ، أو الحروف ، فتقلّ أصولها عن ذلك أحيانا ، فقد تكون على حرف واحد ، كالتاء في (أكرمتُ) ، والهاء في (أكرمته) ، والياء في (أكرمني) ، وكاللام في (لي) و (لك) ، وقد تكون على حرفين ، نحو : مِنْ ، وعَنْ ، وذا ، وتا ، ونحوهن .

وأما الأفعال والأسماء فأقلّ ما يتألّفان منه ثلاثة أصوات ، وقد يزيد البناء فيهما على ثلاثة ، فيكون على أربعة ، أو على خمسة .

ولا يقلّ بنــاء الفعل عن ثلاثة إلاّ بفعل التصريف ، وبتأثير الاستعمال في حالات معينة ، كبناء الفعل على حرفين حين يكون أمرا ، نحو : قُمْ ، وخُذْ ، أو حين يكون على (يَفْعُــلْ) معتلا منجزما ، نحو : لم يَعُدْ ، ولم يقُمْ ، ولم يَفِ ، ولم يَبِع ، ونحو ذلك .

ولا يقلّ بناء الاسم عن ثلاثة إلاّ في أبنية قليلة متخلفة بقيت على حرفين ، كيدٍ ، ودم ، وأبٍ ، وأخٍ ، وحَمٍ ، وفمٍ .

وليس في الفعل بناء مجرد تزيد حروفه على أربعة ، وليس في الاسم بناء مجرد تزيد حروفه على خمسة ؛

فالثلاثيّ من الأفعال : فَرِحَ ، وشَرُفَ ، وكَتَبَ ، ونحوُهنّ

والرباعىّ من الأفعال : زَلْزَلَ ، ودَحْرَجَ ، ونحوهما .

والثلاثىّ من الأسماء : رَجُل ، وفَرَس ، و نَمِر ، وعُنُق ، ونحوها .

والرباعىّ من الأسماء ، نحو : جَعْفَر ، وبُرْثُن ، ودِرْهَم ، ونحوها .

والخماسىّ من الأسماء ، نحو جَحْمَرِش « للمرأة العجوز » ، وقِرْطَعْب « للشىء القليل » ، وقُذَعْمِل « للشىء القليل أيضا » .

والأوزان الخماسية فى الأسماء أقلّ الأوزان ، وأندرها استعمالا .

ويبدو أن البناء الثلاثىّ الذى عليه جمهور المفردات هو البناء الخفيف ، الذى يستريح إليه العرب فى كلامهم ، وتنطلق به ألسنتهم ، فإذا قلّ البناء عن ثلاثة ، أو زاد على ثلاثة ثقل ، وأبطأ اللسان فى الانطلاق به . وعلى أبنية الثلاثىّ انعقدت الأحكام اللغوية العامة ، التى تخضع لها المفردات ، من تثنية ، وجمع ، وتصغير ، ونسب .

فإذا جاءت أسماء لفظها على حرفين ، مثل : يد ، ودم ، وأخ ، وأريد تطبيق بعض تلك الأحكام التى لا تنطبق على بناء تقلّ حروفه عن ثلاثة ، عُمِد إلى زيادة حرف ثالث ، وجُمِعت كالثلاثيات .

فكلمة (يد) كلمة ثنائية ، ولكن حين يراد إلى جمعها تثلّث ، بزيادة ياء ، فيقال فى جمعها : أَيْدى ، فالياء التى زيدت فى الجمع ، ليست أصلا ، وإنما زيدت حين أريد إلى جمعها .

وكلمة (دَمٍ) ثنائية أيضا ، وهى على ماهى عليه لا تخضع لمثل تلك الأحكام ، فإذا أريد إلى جمعها ، عُمد إلى زيادة (واو) ، لتجرى الكلمة مجرى الثلاثيات ، وهكذا جَمَعوها ، فقالوا : (دماء) ، بإبدال الهمزة من الواو ، لتطرفها بعد ألف ، ولكنهم حين نسبوا إليها قالوا : دَمَوِىّ .

وكلمة (أخٍ) ثنائية كذلك ، وحين أرادوا أن يجمعوها ، عمدوا إلى زيادة الواو فيها ، لتصير ثلاثية ، وليجرى عليها مايجرى على الثُّلاثيات ، ومنه الجمع ، فقالوا فى جمعها : إخْوة ، وإخوان . والواو فيهما هى التى زيدت لتصير الكلمة على ثلاثة .

والكلمة العربية لا تبقى على حال ، فهى تحتفظ بأصولها مجردة من أيّة زيادة حينا ، ويزاد عليها بعض الحروف ، لتؤدى معانى جديدة ، بالإضافة إلى المعنى الذى تؤديه بأصولها الثلاثة حينا آخر ، وهكذا وُجِدت كلمات مجردة ، وإلى جانبها كلمات زيد عليها حرف أو حرفان ، أو ثلاثة .

الميزان الصرفى :

ولمعرفة أصول الكلمة ، وما يطرأ عليها من زيادة أو حذف ، وما يكون فيها من إبدال ، لابدّ من أن يوضع لها مِقياس لفظىّ ، يُعرف به تكوينها وزنتها . وهكذا فعل اللغويون من قبل ، فقد جعلوا من الفاء والعين ، واللام : (فَعَل) مقياسا لزنة الكلمات ، وهو ميزان ثلاثىّ ، لأن بناء الكلمة فى الأغلب ثلاثىّ ، أو راجع إلى الثلاثىّ .

فإذا أرادوا أن يزنوا قولهم : ذَهَبَ ، ويَذْهَبُ ، واذْهَبْ ، وذَهابٍ ، وذاهِبٍ قالوا : فَعَلَ ، ويَفْعَلُ ، وافْعَلْ ، وفَعَالٍ ، وفاعِلٍ .

ويسمى الحرف الأول من الكلمة الثلاثية : فاء ، لأنه يقابل الفاء من (فَعَل) ، والحرف الثانى منها : عينا ، لأنه يقابل العين من (فَعَلَ) ، والحرف الثالث منها : لاما ، لأنه يقابل اللام من (فَعَلَ) ، فالذال من (ذهب) فاء الفعل ، والهاء : عين الفعل ، والباء : لام الفعل .

وبهذا الميزان يَعرف الدارس الأصل من أحرف الكلمة ، والزائد منها ، ويعرف مكان الأصل ، ومكان الزائد ، ويعرف المحذوف من الأصول ،

ويعرف كلّ ما يطرأ على الكلمة من تغيّر فى أثناء تصريفها ، وهو ميزان تُوزن به الكلمة سواء أكانت فِعلا أم اسما .

وإذا أضيف إلى الأصول الثلاثة حرف رابع ، واعتبر أصلا ، صار البناء رُباعيا مجردا ، فإذا أريد إلى زنة هذا البناء ، زيد فى الميزان لامٌ ثانية ؛ فدَحْرَجَ وزَلْزَلَ مثلا : على وزن فَعْلَلَ .

وإذا طرأت على الأصول الثلاثة زيادة حرف بالتضعيف ، أو الإلحاق ، كُرّر ما يقابله فى الميزان ، فوزن (علّم) مثلا : فَعَّلَ ، ووزن (جَلْبَبَ) : فَعْلَلَ .

وإذا زيد على الأصول الثلاثة حرف أو أكثر من حروف الزيادة العَشَرة ، وهى : الهمزة ، والألف ، والتاء ، والسين ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء . . ظهرت الزيادة بلفظها فى الميزان ؛ فإذا أريد إلى زنة : أَكْرَمَ ، واسْتَنْصَرَ ، وتَغَلَّبَ ، وتكاثَرَ ، واقتَحَمَ ، وانكسر ، مثلا ، قالوا : أفعَلَ ، واسْتَفْعَلَ ، وتَفَعَّلَ ، وتفاعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ .

وإذا تغيرت صورة أصل من أصول الكلمة بالإبدال ، أو بالإعلال ، أو بالإدغام ، لم يَجْرِ مثل هذا التغيُّر فى الميزان ، فحروف الميزان تبقى على حالها الأولى ، فوزن (رَدَّ) ، و (قال) و (رَمى) : فَعَلَ ، ووزن (اصْطبر) ، و (اختار) ، و (ازدجر) : افْتَعَلَ .

فإذا حُذف من الكلمة أحد أصولها ، حذف من الميزان ما يقابله ، فوزن (هَبْ) ، وهو الأمر من (وَهَبَ) : (عَلْ) ، ووزن (لم يَرْمِ) ، وهو المضارع من (رمى) : (لم يَفْعِ) ، ووزن (لم يَقِ) ، وهو المضارع من (وقى) : لم يَعِ . حذفت الواو من الأول ، والياء من الثانى ، والواو والياء من الثالث ، فحذف ما يقابل أولئك من الميزان .

الابتداء والوقف

لمبدإ الكلمة العربية مظاهر خاصة ، تميزت بها عن غيرها ، وذلك وَفْق عوامل بيئيّة خاصة :

(١) لم يجىء فى كلام العرب واوان فى أول الكلمة ، فإذا وجدتا فى أولها فى بعض حالاتها ، تخلصوا من ثقل اجتماعهما ، بقلب الواو الأولى همزة ، أو تاء ، نحو :

(أُوَيْصِل) مصغر (وَاصِل) ، والقياس فى تصغير ما كان على (فاعل) أن تقلب ألفه واوا ، وإذْ كانت فاء الكلمة واوا فقد اجتمع أولها بعد تصغيرها واوان ، فاؤها ، والواو التى انقلبت عن الألف فى التصغير ، فكان ينبغى أنْ يقال فى تصغيرها : (وُوَيْصِل) ، ولكن العرب لم يألفوا مثله فى كلامهم ، فلجئوا إلى قلب الواو الأولى همزة ، فقالوا : أُوَيْصِل .

و (تَوْلَج) ، أصلها : وَوْلَج ، على فَوْعَل ، فلما اجتمع فيها الواوان كرهوا أن يحققوهما ، فقلبوا الواو الأولى تاء ، فصارت الكلمة : تَوْلَج .

(٢) ولم يجىء فى كلامهم كلمة أولها واو مضمومة ، فإن أدّى تصريف الكلمة إلى بدئها بواو مضمومة تخلصوا منها بقلبها تاء ، نحو : تُجاه ، من الوجه .

(٢) وليس فى كلامهم كلمة مبدوءة بالساكن ، فإذا صار أول الكلمة ساكنا فى حال ، تخلصوا من الساكن ابتداء بزيادة همزة قبل الساكن ، تسمى همزة الوصل ، كما فى نحو : انْطَلَق واسْتخرَجَ (ماضيين) ، واكْتُبْ ، واقْرَأْ وانْطَلِقْ ، واسْتخرِجْ (أمرا) وانْطلاق ، واسْتخراج (مصدرين) . ومن ذلك زيادة الهمزة فى : ابْن واسْم ، وامْرِئ ، وامْرأة ، واثْنين ، واثْنتين .

ولمنتهاها مظاهر خاصة أيضا :

(١) فليس فى كلام العرب كلمة آخرها واو ، أو ياء مفتوح ما قبلها، فإذا أدّى تصريف الكلمة أو اشتقاقها إلى أن يكون آخرها كذلك ، لجئوا إلى الإبدال ، فأبدلوا الألف من الواو ، أو الألف من الياء .

وعلى هذا الأساس بنيت جميع المقصورات فى العربية ، على افتراض أن ألفاتها كانت واوا أو ياء ، وعليه بُنِيَتِ الأفعال المنتهية بألف منقلبة عن واو ، أو ياء ، كما قالوا فى : رَمَى ، وَغَزَا ، وسَعَى ، ونحوها .

(٢) إذا وقف على الكلمة سكّن آخرها ، اضطرارا ، أو اختيارا .

ا ــ إذا وقف على كلمة منونة ، مضمومة أو مكسورة، حذف تنوينها وأسقطت الضمة ، أو الكسرة ، ووقف عليها بالسكون . وإذا كانت منصوبة مُطِلَتِ الفتحة، حتى تصير ألفا ، وذلك نحو :

جاء خالدْ ، ومررت بخالدْ ، ورأيت خالدًا .

فإن كانت معتلة الآخِرِ كقاضِى ، مرفوعة أو مخفوضة، فالوقف عليها بهذه الحروف ساكنة ، نحو : هذا قاضِى ، ومررت بقاضِى . وإن كانت الكلمة المعتلة الآخر منصوبة ، وقِف عليها بالألف ، كما يقفون على الكلمة الصحيحة الآخر ، فيقال : رأيت قاضِيا .

وإذا كانت الياء محذوفة لتنوينها، وقف عليها بحذف التنوين ، وأعيدت الياء المحذوفة ، لذهاب المقتضى لحذفها ، وهو التنوين ، فيقال : أَيْدِى ، وقاضِى .

ومثلها الكلمة المعتلة الآخر بالألف ، نحو : هذا فتًى شجاع ، وهذا مستشفًى واسع ، فإذا وقف عليها حذف التنوين ، وأعيدت الألف لزوال الداعى إلى حذفها ، وهو التنوين ، وقيل : هذا فتى ، وهذا مستشفَى .

ب — وإن كانت الكلمة مختومة بتاء التأنيث ، نحو : **فاطمة وحياة**، قلبت التاء فى الوقف هاء ، ووُقف على الهاء ساكنة ، **سواء أكان الحرف الذى** يسبق التاء متحركا ، نحو : فاطمة ، أم ساكنا ، **نحو : حياة لأن هذه التاء** فى الأصل هاء ، ولم تحوّل إلى تاء إلاّ عند تحريكها ، **فلما اضطروا إلى** تسكينها للوقف ، أرجعوا الهاء إلى حالها الأولى ، فقيل : **هذه فاطمه ، وهذه** هى الحياه .

جـ — وإذا أريد الوقوف على مبنيات ، وحُرِص **على تبيين الحركة** ، استعانوا بهاء ، يسمونها : هاء السكت ، يقفون عليها ، **فيقولون : كَيْفَه** ، وكيتَهْ ، ولَعَلّهْ ، وهَلُمّهْ ، وثَمَّهْ .

ولا يقفون على الكلمة بإلحاق (هاء) السكت **إلاّ فى حالات . منها :**

(١) أن يقفوا على مبنيات يحرصون على تبيين حركات أواخرها ، **كما مرّ**، وكقولهم ، هُوَهْ فى الوقف على : (هو) ، وكقراءة **الكسائى قوله تعالى** : « ماهيَهْ ، نار حاميهْ » ، وكقولك : انطلقتُهْ ، وذهبتنَّهْ ، **فى الوقف على** (انطلقتُ) و (ذهبتُنَّ) .

(٢) وأن يقفوا على كلمة جار الاستعمال عليها ، **فحذف بعض أصولها** ، وبقيت على حرف واحد ، أو حرفين ، كالأمر ، **والمضارع المجزوم من نحو** : رأى ، ووعى ، فيقولون إذا وقفوا عليهما : رَهْ ، وعِهْ ، **ولم يرَهْ** ، ولم يعِهْ .

ومن هذا : الوقف على (ما) فى الاستفهام ، **المتصلة بإحدى أدوات** الإضافة ، لأن ألفها تحذف تخفيفا بعد أدوات الإضافة ، **نحو : بِمَهْ ؟** ولِمَهْ ؟ وكيمهْ ؟ ومِمّه ؟ وعمّهْ ؟

التقاء الساكنين

وكما تكره العربية البدء بساكن ، تكره أن يجتمع ساكنان فى وصل الكلام ، كأنْ يكون آخر كلمة ساكنا ، وأول كلمة تليها ساكنا أيضا ، نحو :

قد قامتِ الصَّلاة ، وقد غارت النّجوم .

فقد التقى فى كلّ منهما ساكنان ، هما : تاء التأنيث الساكنة ، واللام من (أل) التى استحالت إلى (صاد) فى (الصلاة) ، ونون فى (النجوم) .

فإذا التقى فى وصل الكلام ساكنان على هذا النحو ، لجأتِ العربية إلى تحريك أول الساكنين ، لتتخلص من تحمّل النطق بساكنين متجاورين . والأكثر التحريك بالكسر ، وهو الأصل عند النحاة ، فيقال فى المثالين السابقين : قد قامتِ الصلاة ، وقد غارتِ النجوم ، بكسر تاء التأنيث فى (قامتْ) و (غارتْ) .

فإذا كان الساكن الأول مدّا ، ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، حذف حرف المدّ لفظا ، واحتُفظ به رسما ، نحو قولهم : « تُرْسَمُ نقطتا الياء تحت الحرف » ، ونحو قوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسولَ ، وأولى الأمر منكم » .

فقد اجتمعت الألف من (نقطتا) بساكن يليها ، وهو اللام من (أل) فى كلمة (الياء) ، فحذفت لفظا .

واجتمعت الواو من (وأطيعوا) بساكن يليها ، وهو اللام الأولى من لفظ الجلالة : (الله) ، ولام (أل) من كلمة (الرسول) التى قلبت راء ، فحذفت الواو من (أطيعوا) لفظا .

واجتمعت الياء من كلمة (أولى) ، وهى ساكنة ، بساكن يليها وهو (اللام) من (الأمر) ، فحذفت لفظا .

وإذا كان الساكن الأول (ميمَ) الجمع الملحق بالضمير المضموم ، فى نحو : عليكُمْ ، ولهُمْ ،حركت الميم بالضم ، نحو قوله تعالى : « كُتبَ عليكمُ الصيام » ، ونحو : « لهُمُ البشرى » ، ولا شىء غير الضم .

وإذا كانت ميم الجمع ملحقة بضمير مكسور ، نحو : إليهِمْ ، وعليهِمْ جاز التحريك بالضم والكسر ، نحو قولهم : « عليهمُ ِالسلام » و « إليهِمُ الأمر » .

وإذا كان الساكن الأول هو نون (مِنْ) ، إحدى أدوات الإضافة خاصة ، فتحت النون ، نحو قولك : جئتُ بهذا مِنَ السوق . وقولك : اِحْتَرِسْ مِنَ الرجل .

أقسام الكلمة

الكلمة فى (الكتاب)[١] ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . وكان سيبويهِ يريد بالحرف إلى ما كان الكوفيون يريدون إليه من مُصْطَلَح (الأداة) الذى أخذنا به فى هذا الكتاب .

فالاسم ، نحو : كتاب . فَرَس . رَجُل .

والفعل ، نحو : قامَ . كَتَبَ . يَقومُ . يَكْتُب .

والأداة ، نحو : هَلْ . لَمْ .

ومن التمثيل بهذا ونحوه استَخْلَصْت تعريفات هذه الأقسام الثلاثة :

فالاسم : مادلَّ على معنًى فى نفسه غير مُقْتَرِن بزمان .

والفعل : مادل على معنًى فى نفسه ، مُقْتَرِن بأحد الأزمنة .

---

(١) إذا أطلق (الكتاب) أريد به الكتاب الذى جمع فيه سيبويه مجالس الخليل بن أحمد وأماليه ، وهو أول (موسوعة) شهدها النحو ، والمصدر الرئيس الذى كان النحاة فى مختلف العصور يرجعون إليه .

والأداة : مالا يدلُّ على معنًى إلاّ فى أثناء الجُمْلة :

فهَلْ : تدل على الاستفهام إذا أُلِفت مع غيرها فى جملة ، كأنْ تقول : هل زارك أحدٌ أمسِ ؟

و (لَمْ) : تدل على النفْى فى الماضى ، إذا استعملت مع (يَفعَلُ) فى جملة ، نحو : [لَمْ يَزُرْنى أحدٌ أمسِ] .

ولـكلٍّ من هذه الأقسامِ الثلاثة علامة لفظية تَدُلّ عليه : ويَتَمَيَّز هو من غيره بها ، وهى علامات اسْتَخْلِصَتْ من مراقبة هذه الـكلماتِ فى الاستعمال :

فعلامة الاسم :

أن يصحّ تعريفه بأَلْ ، نحو : الرجل . الفرس . الـكتاب .

وأن تلحقه فى آخره نون ساكنة تُلْفَظ ولا تُـكْتَب ، وتسمى بالتنوين ، ويُرمز لها بضمتين ، أو كسرتين ، أو فتحتين . نحو : هذا فرَس جَمِيلٌ . نظرت إلى فرَسٍ جَميلٍ . رأيتُ فَرَسًا جميلًا .

وعلامة الفعل :

أن يقبل تاء التأنيث الساكنة فى آخره . نحو : خرَجَتْ هندٌ من دارها . الشمسُ طلعَتْ مِنْ وَراءِ السَّحاب .

أو يقبل (لَمْ) ، أو (لَنْ) من أوله ، نحو : لَمْ يَحْضُرْ خالدٌ أمس لَنْ يَحْضُرَ خالدٌ غدًا .

أو يقبل الضَّمير المتحرك فى آخره ، وهو ضمير المتكلم ، أو ضمير المخاطب ، أو نون النسوة ، أو (نا) ضمير المتكلمين ، نحو :

وَدَّعْتُ خالدًا فى المَطار : « ضمير المتكلم » .

أَرَأَيْتَ خالدًا فى المَطار ؟ « ضمير المخاطب » .

الوالدات يُرْضِعْنَ أولادَهُنّ : « نون النسوة » .

مَلأْنا البرّ حتى ضاق عنّا * : « ضمير المتكلمين » .

الفعــل

الفعل فى العربية ثلاثة أقسام :

(١) ما كان على مِثال (فَعَلَ)، وهو مايسمى بالفعل الماضى، وهوالذى يَدُلّ فى أغلب استعمالاته على وقوع الحدَث فى الزمان الماضى، وله دلالات زمنية مختلفة :

ا ــ يدلُ أحيانا على وقوع الحدَث فى الماضِى مُطْلقا ، أى : الماضى القَرِيب ، والماضى البعيد ، والماضى المتوسط . وبناؤه على مثال (فَعَلَ) ، نحو :

هَطَلَ المطرُ غزيرا ، أَقْبَلَ الصيفُ مسرعا ، علّمتنى الحياةُ كثيرا ، خالجَنى الشّكُ فى صدقه .

ب ــ يدل على وقوع الحَدَث فى زمان مضى وانقطع . وبناؤه :

كان فَعَلَ . كانَ قَدْ فَعَلَ . قد كانَ فَعَلَ .

كقول أبى الطيب :

قَدْ كانَ شاهدَ دَفْنِي قبلَ قَوْلِهِمُ جماعةٌ ثم ماتُوا قبلَ مَنْ دَفَنُوا

أى : شاهد الجماعةُ دَفْنِي فى زمان مضى وانقطع

وكقول الجاحظ : « وكان الله (عَزَّ وجل) قد ألبسَهُ من الجَلالة ، وغَشّاهُ من نُور الحِكمة ، على حَسَبِ نيّة صاحبه ، وتَقْوَى قائِله » .

أى : ألبسه الله ذلك فى زمان مضى وانتهى .

وكقول زُفَرَ بن الحارث :

وكنا حَسبْنَا كلَّ بيضاءَ شحمةً لَيالىَ لاقَيْنَا جُذَامَ وحِمْيَرَا

أى : حَسِبْنا ذلك فى زمان مضى وانتهى .

وكقول أبى تمّام :

قد كانَ بَوّأَهُ الخليفة جانبا من قبله حَرَما على الأَقْدَارِ

أى : بوّأه الخليفة ذلك فيما مضى وانقطع من زمان .

وكقول البحتريّ :

وكانتْ قَدِ اغبرّتْ رُباها وأظلمتْ جَوانبُ قُطْرَيْها وبانَ اختلالُها

أي : اغبرتْ رُباها في زمان مضى وانتهى .

ج — يَدلّ على وقوع الحَدَث في زمان مُتّصِل بالحاضر ، غير منقطع عنه .

وبناؤه : (قد فَعَلَ) ، نحو :

قَدْ قامَتِ الصَّلاة . . . : أي حانَ قيامُها منذ قَريب.

« قدسَمِع اللهُ قولَ التي تُجادِلُك في زوجها » أي : سمع جِدَالـكما منذ قريب.

(٢) ما كان على (يَفْعَلُ) ، وهو مايسمَّى بالفعل المُضارع ، وهو الذي يدلّ في أكثرِ استعمالاته على وقوع الحَدث في زمن التـكلُّم ، نحو :

يكتب الطالب محاضرته : أي : الآن .

يَهْطِلُ المطر بغزارة : » »

يَسْتَهِلّ الصائم الهلال : » »

ينتظر خالدُ أخاه : » »

وقد يستعمل للدلالة على وقوع الحَدَث في المستقبل ، وذلك :

ا — إذا صَحِبه ماهو نصٌّ على المستقبل ، كالسِّين ، وسوف ، نحو :

سيكتب الطالبُ محاضرتَه أي : في المستقبل .

سَوْفَ يَهْطِل المطرُ » » »

ب — إذا كان منصوبا ، نحو :

لنْ يهطِلَ المطر » » »

يُعْجِبنى أن يَهْطِلَ المطرُ » » »

وقد يستعمل (يَفْعَل) للدلالة على وقوع الحدث في الماضى ، وذلك إذا اقترن بالحرف (لَمْ) ، و (لمَّا) نحو :

لَمْ يهطِلِ المطر ، لمّا يهطِلِ المطر .

ويشير الفعلان فى هذين المثالين إلى الزمان الماضى، إلاّ أن بينهما فرْقا، وذلك: أنّ الأول ، أى : « لَمْ يَهْطِل الْمطرُ » يدل على عدم هطول المطر فى الماضى الْمُطْلَق .

وأن الثانى ، أى : « لمّا يَهْطِل المطرُ » يدلّ على عدم هطول المطر فى الماضى المتصل بالحاضر .

(٣) ما كان على مِثال (فاعِل) وهو الذى يسميه البَصْريون اسم الفاعل، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم ، وهو فعل حقيقةً فى معناه ، وفى استعماله ، إلاّ أنه يدل فى أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحَدَث ودَوامه .

وقد يَخْلُصُ (فاعِل) للماضى ، وذلك إذا أضيف إلى مابعده ، نحو : أنا كاتب الرسالةِ ، ومعنى هذا : أنا كَتَبْتُ الرسالة .

وقد يَخْلص للمستقبل ، وذلك إذا نوّن ، نحو : أنا كاتبٌ رسالةً ، ومعنى هذا : أنى سأكتبها .

والإضافة والتنوين فى (فَاعِلٍ) كما مرّ فى هذين المثالين ، ليسا كالإضافة والتنوين فى الأسماء ، وذلك :

ا ــ لأن إضافة (فاعل) إلى ما بعده : (كاتبُ الرسالةِ) ، ليست إضافة حقيقية ، ولا يكتَسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفا ولا تخصيصا .

ب ــ ولأن التنوين فيه ليس هو تنوين التنكير الخاصّ بالأسماء ، ولكنّه تنوين يُعَبَّر به عن معنى ، أو عن زمان بعينه ، وهو المستقبل : كاتبٌ « رسالة ».

(٤) أبنية أُخرَى :

ومن أبنية الفعل : مادل على طلب إحداث الفعل ، وهو ما كان يُسمّى بفعل الأمر ، وله بناءان :

ا ـ بناء (افعَلْ) ، وما على مثالِه ، نحو: اقرأْ يا هذا ، وأَكْرِمْ ضيفك ، واستَقْبِل زائريك ، وشمِّرْ عن ساعد الجِد ، وجاهِدْ فى سبيل الله ، ونحو ذلك .

ب ـ بناء (فَعالِ) بفتح الفاء وكسر اللام ، نحو :

تراكِ هـذا . أى : اترُكْ هَذا .

ونزالِ إلى المَيْدان أى : انزِلْ إلى الميدان .

وحَذارِ أن تفعلَ أى : احذَرْ أَنْ تَفْعَلَ .

ونحو ذلك[1] .

هذا الفعل ببناءَيْه لايدل على وقوع حَدَثٍ فى زمن من الأزمان ، ولـكنه طَلَب محض ، يواجَهُ به المخاطبُ لإحداث مضمونه فَوْرا . وكلا البناءين مُطَّرِدٌ صوغُه ، إلاّ :

أنّ البناء الأول : (افْعَلْ) ، يُصَاغ من الثُّلاثِىّ :

نحو : اكتُبْ درسَك : « من كَتَبَ » .

ومن الرباعىّ ، نحو : دَحْرِجِ الـكرة : « من دَحْرَجَ »

ويصاغ من المجرد ، نحو : اذهَبْ إلى السوق : « من ذَهَبَ » .

ومن المَزيد ، نحو: سارِع إلى فعل الخير « مِن سارَعَ » المَزيد

أَكْرِمْ زائريك « من أَكرَمَ » المزيد

قَدِّم ما لديك « من قَدَّم » المزيد

استفسِرْ عن الخبَر « من استَفسَرَ » المزيد

---

(١) بناء (أفعل) عند البصريين بناء مستقل ، وهو ثالث ثلاثة ، هى أقسام الفعل عندهم : الماضى ، والمضارع والأمر . وهو عند الـكوفيين مقتطع من المضارع المواجه المجزوم بلام الأمر . وأصل (اكتب) مثلا ، عندهم : لتكتب ، ثم حذفت لام الأمر ، وحرف المضارعة ، تخفيفا ، وزيدت الهمزة للتوصل إلى النطق بالساكن ابتداء .

أما بناء (فعال) فعند البصريين : اسم فعل ، وعند الـكوفيين فعل حقيق . ويبدو أن رأى الـكوفيين أصوب ، لأنه لايختلف عن بناء (افعل) فى الدلالة ، ولا فى الاستعمال .

وأنّ البناء الثانى : (فَعالِ) إنما يُصاغ من الثلاثى المجرّد فى أغلب استعمالاته ، نحو :

حَذارِ أن تذهب : من « حَذِرَ » .
تَراكِ هذا : من « تَرَكَ »
نَزالِ إلى الميدان : من « نَزَلَ »

أحوال أواخر الأفعال

(١) فعَلَ ، وما على مثالها :

يُبْنى (فَعَلَ) على الفتح ، نحو : كَتبَ ، أَكْرَمَ ، انْطَلَقَ ، استَخْرَجَ .

ويُبْنى على السكون إذا اتصل به من آخره ضمير الفاعل المتحرك ، وهو (التاء) فى خَرَجْتُ ، و (نا) فى خرَجْنا ، والنون فى (خَرَجْنَ) .

ويُبْنَى على الضمّ إذا اتصلت به واو الجماعة من آخره ، نحو : قامُوا . كَتَبُوا . أخذوا . استغاثوا .

(٢) يَفْعَل ، وما على مثاله :

يُرْفع إذا تجرَّد مما يدلّ على الماضى ، أو المستقبل ، نحو : يَقومُ ، يَقْعُدُ .

وينصب إذا اقترن به ما يَخْلُص به للمستقبل ، كنون التوكيد ، نحو قوله تعالى : « تالله لأَكيدَنَّ أصنامَكم » . أو اقترن بأن ، ولَنْ ، وإذن ، من أوله . نحو :

يسُرُّنى أن تَحْضُرَ . لَنْ يَصِلَ القطارُ اليوم .

إذن أمنحَكَ الجائزة ، جوابا لمن قال لك : سأكسب المُباراة .

ويُجْزَم إذا سبقه ما يَخْلُص به للماضى ، وهو : (لَمْ) و (لمّا) ، نحو :

لم يُسافِرْ خالدٌ أمسِ . لمّا يسافرْ خالدٌ بعدُ .

وإذا لحقت (يفعل) علامة التثنية ، نحو (يَفعَلان . تَفْعَلان) ، أو علامة الجمع نحو : (يفعلون . تفعلون) أو ياء المخاطبة ، نحو : (تَفْعَلين) ، فإن كان للحاضر ثَبَتَت النون ، نحو : الرجلان يَذهبان ، والبنتان تَذْهَبان ، وأنتم تَذْهَبون ، وأنتِ تَذْهَبين . وإن كان للماضى ، أو المستقبل حذفت النون ، نحو : لم يذهبا ، ولم يسافرا ، ولم يرجعوا ، ولم تَحْضُرى « للماضى » . ونحو : لَنْ يذهبَا ، ولن تَذهبا ، ولن يَذْهبوا ، أو تَذْهَبوا ، ولن تذهبى .

(٣) فاعِل ، وما على مثاله ، أو (الفعل الدائم) :

يحرك الدائم بالضم والكسر والفتح ؛ وليست الحركات فى آخره دوَالَّ على معَانٍ إعرابية ، كما لم تكن جميع الحركات فى أواخر الأفعال الأخرى دَوالَّ على شيء من الإعراب .

إن حركات الفعل الدائم حركات إتباع للمجاورة ؛ لأن (فاعل) فى أكثر استعمالاته إنما يجيء بعد اسم معرب متغيِّر الآخر ، نحو :

هـذا رجلٌ كريمٌ أبوه . مررت برجلٍ كريمٍ أبوه .

رأيت رجلا كريمًا أبوه

فالضمة والكسرة والفتحة فى آخر الفعل الدائم ، فى هذه الأمثلة ، جاءت إتباعا لحركة ما قبله للمجاورة ، كما خُفض (خرِبٍ) فى قولهم : هـذا جُحْرُ ضبٍ خرِبٍ ، فليس (خربٍ) نعتًا للضَّبِّ ، ولكنه إتباع للضب : لمجاورته إياه ، والإتباع فى العربية شائع .

ولا يُحْمَل تغيُّر آخر الفعل الدائم فى الأمثلة المذكورة ؛ على أنه معرب إعراب النعت فى اتباعه منعوته ، فليس الفعل الدائم هنا وصفا فى المعنى لما قبله ، فلم يكن نعتًا له ، ولكنه وصف فى المعنى لما بعده .

أما بناء فِعْل الأمر :

(١) فإن كان على (افْعَلْ) وما على مثاله ، فأحوال بنائه :

ا — السكون ، إذا لم يكن آخره حرف علة ، ولا اتصل به ضمير .

نحو : ادْرُسْ ، قُمْ ، اجتهِدْ ، اقعُدْ .

ب — حذف الآخر ، إذا كان آخره ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، نحو:

اخشَ الله يا رجلُ : من (يخشى) .

أُعْدُ يا محمدُ : من (يعدو) .

اِمض ياخالد : من (يمضى) .

ج — إثبات الكناية فى آخره ، علامة للتثنية والجمع ، نحو : اكتبا دروسكما ، واكتبوا دروسكم ، أو علامة للتأنيث ، نحو : اكتبى دروسك.

(٢) وإن كان على (فَعالِ) ، نحو: حَذارِ ، تَراكِ ، فهو مكسور أبدا .

وليس فى فعل الأمر ، ببناءيه ، إسناد . أما هذه اللواحق التى تلحق بناء (افعَلْ) من ألف ، أو واو ، أو ياء ، فعلامات تدلّ على المخاطبين نوعا وعَدَدا .

الاسم

أهمية الاسم فى الجملة غير خافية على الدارسين ، فمن الاسم تتخذ الجملة ركنها الأول ، أعنى : المسند إليه ، مبتَدَأ ، أو فاعلا ؛ وعلى الاسم فى أغلب الاستعمالات تقوم الوظائف اللغوية ، أو المعانى الإعرابية : من إسناد ، وإضافة ، ومن فاعلية ، ومفعولية ، وغيرها .

وتُعَبِّر الأسماء عن معان لا يُعَبِّر عنها غيرها ، وتختص بخصائص تنفرد بها عن سواها ، ومن ذلك :

(١) التعريف والتنكير . (٢) والتذكير والتأنيث .
(٣) والإفراد والتثنية والجمع .

ومن أجل هذا ينبغى أن تنال الأسماء من الدارس فضل عناية .

الإعراب والبناء :

الإعراب : أن يتغيّر آخر الكلمة بتعاقب الأغراض النحويَّة، التى تؤدِّيها الكلمة فى أثناء الجملة .

والبناء : أن تُلازم الكلمة حالة واحدة ، ويلازم آخرَها حركةٌ واحدة ، فلا يتغيّر آخرُها مهما تتقلّبْ فى الاستعمال ، ومهما تتعاقبْ عليها الأغراضُ النحوية ، أو المعانى الإعرابية .

وإذْ كانت المعانى الإعرابية ، أو الأغراض النحوية من خصائص الأسماء وحْدَها ، فالمعرَب هو الاسم ، والمبنى ما عداه من أنواع الكلمة الأُخرى ؛ من أفعال، وكنايات ، وأدوات .

ولا يَعْنِى هذا أن يكون الاسم معربا أبدا ، أى : متغير الآخر أبدا ، فالاستعمالات تشهد أبنية من الأسماء تلازم حالة واحدة ، وتنهج السبيل التى تنهجها المبنيات .

والمبنيات من الأسماء :

(١) ما خُتم بألف لازمة ، وهو المقصور، نحو : فتى . عصا . مصطفى . ليلَى . سَعْدَى .

تقول : جاءت ليلَى الشاعرة ، مررت بليلَى الشاعرةِ .
رأيت ليلَى الشاعرةَ .

فليلى فى الجملة الأولى : فاعل، ومن حق الفاعل أن يرفع ، وفى الجملة الثانية : مضاف إليه بالأداة ، ومن حق المضاف إليه أن يُخْفَض ،

وفى الجملة الثالثة : مفعول ، ومن حق المفعول أن يُنصَبَ ، ولكنها جاءت فى الأحوال الثلاثة على حال واحدة ، وذلك لانتهائها بألف لازمة ، والألف صوت ساكن أبدا .

(٢) ما جرى مَجْـرَى القوالب الثابتـة بالتركيب ، نحـو : (بيتَ بيتَ) فى قولهم : هو جارى بيتَ بيتَ ، ونحو : (حَيْصَ بَيْصَ) فى قولهم : تركتهم فى حَيْصَ بيصَ . ونحو : (شَذَرَ مَذَرَ) فى قولهم : تفرقوا شَذَرَ مَذَرَ .

ونحو : (أحدَ عشرَ إلى تسعة عَشَرَ) من مركبات الأعداد ، نحو :

زارنى أحدَ عشرَ رجُلا ، مررت بأحدَ عشرَ رجُلا

رأيت أحدَ عشرَ رجُلا .

فـ (أحدَ عشرَ) فى الجملة الأولى : فاعل ، وفى الجملة الثانية : مضاف إليه بالأداة ، وفى الجملة الثالثة : مفعول ، وهى على حال واحـدة ، مفتوحة الجزءين ، لم يتغير آخرها بتعاقب المعانى الإعرابية عليها .

(٣) ما كان على (فَعالِ) عَلَمًا لمؤنث ، كقَطامِ ، وحَذامِ . تقول : زارتنى قَطامِ ، ومررت بقطامِ ، ورأيت قطامِ . فقطامِ فى الأمثلة الثلاثة على حال واحدة مكسورة الآخر ، ومثلها : حَذامِ . قال الشاعر :

إذا قالتْ حَذامِ فصدِّقوها فإنّ القولَ ما قالت حَذامِ

(حذامِ) هنا مسند إليه : فاعل ، ولكنّها مكسورة الآخِر .

(٤) ما كان فى وضع إذا جُرِىَ معه على الأصل فى تغيّر آخره ، اختلط بموضوع آخر ، فلازم حالة واحدة ، لايختلط معها بغيره ، وذلك :

(١) كالمنادَى المفرد المعرفة ، نحو : يا خالدُ أَقبِلْ ، ويا رجلُ تَعالَ ، ويا صديق هَلُمَّ ، ويا رجلان أقبلا ، ويا رجال تعالَوْا .

والمنادَى مُرَكّب لفظيّ، يُستخدم لتأدية غرض لُغويّ خاص، وليس فيه إسناد ، ولا إضافة ، ولا مفعولية ، فحقه أن ينصَب؛ وإذْ كان المنادَى معرفة لم ينون ، لأن التنوين علم التنكير ، فلو أريد إلى نصبه ، غيرَ منَوَّن ، ولا مضاف لاشتبه بالمنادَى المضاف إلى ياء المتكلم فى بعض حالاته ، وذلك إذا قلِبت فيه ياء المتكلم ألفا ، ثم استغْنِي عن الألف بالفتحة، نحو: ياعَمَّ ، بفتح الميم ، أى : ياعَمِّى، فلزم الضم اتقاء لمثل هذه الشُّبهة، فيقال فى ندائه غير مضاف: ياعمُّ أَقْبِلْ.

(٢) و (قَبْلُ وبَعْدُ) وأشباههما ، إذا قطعتا عن الإضافة لفظا لزمتا الضمّ، كقوله تعالى : «لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ» ، ومن حقهما هنا أن تخفضا ، لأنهما فى حالة إضافة بالأداة ، ولكنهما جاءتا مضمومتين ، لأنهما لو خفضتا بالكسر ، وهما غير مُنونتين ، لاشتبه أمرهما بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه تخفيفا ، فلازمتا الضمّ أيضاً ، اتقاء لمثل هذه الشبهة .

التنكير والتعريف :

الاسم فى العربية نوعان : نكرة ومَعْرِفة .

أما النكرة فما يدلّ على واحد لا بعينه ، أو واحدة لا بعينها ، نحو : رجل ، امرأة ، كتاب ، شجرة ، وعلامته : التنوين . وهو نون ساكنة تلحق الاسم النكرة من آخره ، تلفظ ولا تكتب ، ويُرْمَز لها بضمتين ، أو كسرتين ، أو فتحتين ، نحو :

هذا كتابٌ قيّمٌ ، نظرت فى كتابٍ قيّمٍ ، اشتريت كتابًا قيّمًا .

وأما المعرفة فما دلّ على واحد بعينه ، أو واحدة بعينها ، نحو : جعفر . هند من الإنسان ، وقُرَيش وتميم من القبائل ، و (لاحق) اسم فرَس لمعاوية ، و (شَدْقم) اسم جَمَل للنُّعْمان ، من الحيوان ، ومكةَ وعدَن من المُدن ، إلى غير ذلك من الأسماء التى إذا أُطلِقت فُهِمَ مُسمّاها .

ولتعريف النكرة طرائق ، منها :

(١) التسمية ، وتتمّ بوضع ، أو اصطلاح ، وذلك هو العَلَم ، كسُعاد ، وعُمَر ، وما يلحق بالعلم من كُنيَة ، نحو أبي جعفر ، وأبي طالب ، وأمّ سَلَمة ، ومن لقب ، نحو : المنصور ، المأمون ، زين العابدين .

(٢) دخول (أل) ، وهي إشارة ، أو أداة تعريف ، على الاسم من أوله ، كالرجل في قولك : قابلتُ الرجل أمسِ ، والكتاب في قولك : اشتريت الكتاب اليوم ، ونحو ذلك .

(٣) النِّداء ، فإذا ناديت رجلا لا تعرفه ، ولا تعرف اسمه ، ولكنك قصدت إليه قصدا ، فقد عَرَّفته ، وشخّصته ، فصار معرفة ، نحو : يا رجلَ أقْبِلْ ، فرجل هنا صار معرفة بالنداء .

(٤) الإشارة بإحدى الإشارات اللُّغوية المعروفة ، من :

١ — ضمائر : أنت . أنا . هو .   ٢ — إشارات : ذا . أولاء .

٣ — موصولات بجمل : الذي . التي . الذين .

فالمشار إليه في قولنا : (أنت) ، و (هذا) ، ونحوهما معروف مشخص بالإشارة إليه .

(٥) الإضافة إلى معروف ، نحو : هذا كتابُ خالدٍ ، وكتابُكَ ، والذي لقيناه أمسِ ، ونحو ذلك . وإنما كانت الإضافة طريقة من طرائق التعريف ، لأن المضاف بانتسابه إلى المضاف إليه ، وملازمته إياه ، واعتباره معه كالجزء من المركب الإضافي ، يكتسب من المضاف إليه ، مايتّسم به من تعريف ، أو تخصيص .

التذكير والتأنيث :

الأسماء من حيث التذكير والتأنيث نوعان :

ا — مذكَّر . وهو مادل على ذكر حقيقة ، كرجل ، وجَمل ، أو استعمالا ، كحَجر ، وباب .

ب — ومؤنث ، وهو مادل على أنثى ، حقيقةً ، كهند وسعاد وناقة ، أو استعمالا كشَمس ، وعَين ، وأُذُن ، وسُوق ، وبئر . ومرجع هذه الطائفة هو السَّماع.

وفى العربية للتأنيث علامات لفظية ، إذا وجدت فى اسم استعمل فى الكلام استعمال المؤنثات ، وهى :

(١) هاء التأنيث ، كفاطمة ، وشَجرة ، وإبْرة ، وأمثالها . وتلحق هذه الهاء الاسم من آخره ، وتصير تاء فى وصل الكلام ؛ تقول : هذه الشجرةُ كثيرةُ الأغصان ، فإذا وقَفْت عليها صارت هاء ، كقوله تعالى : « ولا تقربا هذه الشجره » .

(٢) ألف التأنيث ، وهى نوعان :

ا — مقصورة ، نحو : ليلَى ، سَلمَى ، سَكْرَى ، عَطْشى .

ب — وممدودة ، نحو : حَسْناء ، هَيْفاء، صَحْراء .

ولا فرق بين الألف المقصورة والألف الممدودة إلاّ فى الكمّ ، أو المقدار . فألف (ليلَى)، مثلا ، أقصر من ألف (حسناء) ، أما طبيعتهما فواحدة ، بل الألف الممدودة هى الألف المقصورة نفسها ، إلاّ أنها مُدّت ، وإذا مدّت الألف ، ثم قطع المدّ ، نشأت الهمزة ، فنشأةُ الهمزة بعد ألف التأنيث ظاهرة صوتية مَحْضة .

الإفراد والتثنية والجمع :

الأسماء من حيث عدد ما تدل عليه ثلاثة أنواع :

١ – مفرد . و ٢ – مثنى . و ٣ – جمع .

فالمفرد : ما دلّ على واحد ، أو واحدة ، نحو : رجل امرأة . كتاب . شجرة .

والمثنى : مادل على اثنين أو اثنتين ، نحو : رجلان . امرأتان . كتابان . شجرتان .

وتتم التثنية بزيادة ألف ونون فى حالة الرفع ، وياء ونون فى حالتى الخفض والنصب . وذلك نحو : زارنى الرجلان . ومررت بالرجلين . ورأيت الرجلين .

فالمثنى هنا فى المثال الأول : فاعل ، وقد رُفع بالألف ، وفى المثال الثانى : مضاف إليه بالأداة ، وقد خفض بالياء . وفى المثال الثالث : مفعول ، وقد نصب بالياء أيضا .

والجمع : ما دل على أكثر من اثنين ، أو اثنتين ، نحو : محمدون . كاتبون . رِجال . مصابيح . شواعر . فمحمدون : جمع (محمد) ، وكاتبون : جمع (كاتب) ، ورجال : جمع (رجل) . ومصابيح : جمع (مصباح) ، وشواعر : جمع (شاعرة) .

والجمع فى العربية نوعان :

(١) جمع تصحيح ، وهو ما سَلِم بناء مفرده عند الجمع .

(٢) وجمع تكسير ، وهو ما تغيّر بناء مفرده عند الجمع .

أما جمع التصحيح فنوعان :

(١) جمع مذكر . (٢) وجمع مؤنث .

أما جمع المذكر : فهو ما زيد على مفرده واو ونون ، فى حالة الرفع ، وياء ونون ، فى حالتى الخفض والنصب . تقول :

هؤلاء هم المحمدون الكاتبون . مررت بالمحمدين الكاتبين . رأيت المحمدين الكاتبين .

(محمدون) فى المثال الأول : خبر مرفوع بالواو . و (محمدين) فى المثال الثانى : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض بالياء ، وفى المثال الثالث : مفعول ، منصوب بالياء أيضا .

وقد يشتبه الجمع بالمثنى فى حالتى الخفض والنصب ، ففرقوا بينهما بشيئين :

١ – بفتح ما قبل الياء فى التثنية ، وكسره فى الجمع .

٢ – وبكسر النون فى التثنية ، وفتحها فى الجمع .

ولا يجمع هذا الجمع إلاّ :

١ – المذكر العاقل الخالى من هاء التأنيث ، نحو : محمد . خالد . عمرو .

٢ – وصفة المذكر العاقل الخالية منها ، نحو : شاعر . كاتب . عاقل .

وأما جمع المؤنث : فهو ما زيد على مفرده ألف وتاء ، نحو : زينبات . هندات . شاعرات . عاقلات ..

فإن كان آخر المؤنث صحيحا ، خاليا من هاء التأنيث ، ألزقت به الألف والتاء فى الجمع ، تقول فى (زينب) : زينبات ، وفى (هِنْد) : هنْدات .

وإن كان مختوما بهاء التأنيث ، كفاطمة ، وشجرة حذفت الهاء فى الجمع ، نحو : فاطمات ، شجرات .

وإن كان مختوما بألف التأنيث ، فإن كانت مقصورة قلبت ياء فى الجمع ، كسَلْمَى ، ولَيلَى وسُعْدى . تقول فى جمعهن : سَلْميات . لَيلَيات . سُعْديات ..

وإن كانت ممدودة ، كحسناء ، وسَمْراء ، وصحراء قلبت الهمزة واوا فى الجمع .
تقول : حسناوات . سَمْراوات . صَحْراوات .

وأما جمع التكسير : فله سبعة وعشرون بناء ، هى :

١ ــ أَفْعُل : كأفلُس وأَسْطُح ، جمع فَلْس ، وسَطْح .

٢ ــ أفعال : كأسباب ، وأجداد . جمع : سَبَب ، وجَدّ .

٣ ــ أَفْعِلَة : كأَسْلِحة ، وأفئدة ، وأعمدة ، جمع : سلاح . فؤاد . عمود .

٤ ــ فِعْلة : كفِتية ، وصِبية . جمع : فتى وصَبِىّ .

٥ ــ فُعْل كخُضْر ، وسُمْر ، وبيض ، وشيب ، جمع : أخضر وخضراء ، وأسمر وسمراء ، وأبيض وبيضاء ، وأشيب وشيباء .

٦ ــ فُعُل : كحُمُر ، وقُضُب ، وعُمُد . جمع : حمار . وقضيب ، وعمود .

٧ ــ فُعَل : كغُرَف ، وكبَر ، ومُدى . جمع : غرفة . وكُبرى ، ومُدْية .

٨ ــ فِعَل : ككِسَر ، وذِكَر . جمع : كِسْرة ، وذِكْرى .

٩ ــ فَعَلة : كسَحَرة ، وبَرَرة ، وكَفَرَة . جمع : ساحر ، وبارّ ، وكافر .

١٠ ــ فُعَلة : كرُماة : وقُضاة ، وغزاة . جمع : رامٍ ، وقاضٍ وغازٍ .

١١ ــ فَعْلى : كَجَرْحَى ، وأَسْرى ، ومَرْضى . جمع : جَريح ، وأسير ،

١٢ ــ فِعَلة : كدِبَبة ، وقِرَدة . جمع دُبّ ، وقِرْد .

١٣ ــ فُعَّل : كعُذَّل ، ولُوَّم ، وصُوَّم ، وقُوَّم . جمع : عاذل ، ولائم ، وصائم ، وقائم .

١٤ ــ فعّال : كصُدّاد ، وقرّاء ، وحُفّاظ . جمع صادّ ، وقارىء ، وحافظ .

١٥ ــ فِعال : ككِعاب ، وضِياع ، وجِمال ، وظراف ، وطوال . جمع : كَعْب ، وضيعة ، وجَمَل ، وظريف، وطويل .

١٦ ـ فُعول : كأُسود ، وبُرود ، وفلوس ، جمع : أَسَد ، وبَرْد ، وفَلْس .

١٧ ـ فِعْلان : كغِلْمان ، وجِرذان ، وحِيتان ، وتِيجان . جمع : غلام ، وجُرَذ ، وحُوت ، وتاج .

١٨ ـ فُعْلان : كركبان ، وكُثْبان ، ورُغْفان . جمع : راكب ، وكثيب ، ورغيف .

١٩ ـ فُعَلاء : كعُقَلاء ، وشعَراء ، وكرَماء ، وخلفاء . جمع : عاقل ، وشاعر ، وكريم ، وخليفة .

٢٠ ـ أَفْعِلاء : كأصدقاء ، وأوصياء ، وأَعِزّاء . جمع : صديق ، ووصيّ ، وعزيز .

٢١ ـ فواعل : كشواعر ، ونواصي ، وجواهر ، وزوابع . جمع : شاعرة ، وناصية ، وجوهرة ، وزَوْبعة .

٢٢ ـ فَعائل : كسحائب ، وشمائل ، وعجائز ، وصحائف . جمع : سحابة ، وشَمال ، وعجوز ، وصحيفة .

٢٣ ـ فَعالِي : كسَعالِي ، وقلانِسِي ، وصحاري . جمع : سِعْلاة ، وقَلَنْسوة ، وصَحْراء .

٢٤ ـ فَعالَى : كصَحارَى ، وعَذارَى ، وحَبالَى . جمع : صَحْراء وعَذْراء ، وحبلى .

٢٥ ـ فَعالِيّ : ككراسيّ ، وأَناسِيّ ، وقمارِيّ . جمع : كرسيّ ، وإنسان ، وقِمريّ .

٢٦ ـ فَعالِل : كَجعافر ، وبَراثِن ، وفرازق ، أو فرازد . جمع : جعفر ، وبُرْثُن ، وفرزدق .

وشبه (فعالل) ، كمساجد ، وصيارف ، وأفاضل . جمع مسجد ، وصيرف ، وأفضل .

٢٧ ـ فعاليل : كقراطيس ، وقناديل ، وعصافير . جمع : قرطاس ، وقنديل ، وعصفور .

وشبه (مفاعيل) كمصابيح ، وتماثيل . جمع : مصباح ، وتمثال .

وقد عُرِفت الأبنية الأربعة الأولَى بجموع القِلَّة . وجمع القلة عندهم : ما أُطْلِق على الثلاثة إلى العشرة . وعُرِفت سائر الأبنية بجموع الكثرة . وجمع الكثرة عندهم : ما أطلق على ما فوق العَشَرة ، غير أن ذلك غير مطرد ، فقد ينوب جمع القلة عن جمع الكثرة ، وجمع الكثرة عن جمع القلة . والمَرجِع فى ذلك كله إلى السماع .

وقد يجمع الجمع ، وهو سماعى ، نحو : أكالب ، وطُرُقات ، وبُيوتات ، ورجالات . جمع : أكْلُب ، وطرُق ، وبيوت ، ورجال ، وهذه جمع كَلْب ، وطريق ، وبيت ، ورجل .

وتعرب جموع التكسير فى أثناء الجملة بالحركات الثلاث ؛ بالضمة رفعا ، وبالكسرة خفضا ، وبالفتحة نصبا ، إلاّ ما كان منها غير منوّن ، فيرفع بالضمة ، ويخفض وينصب بالفتحة ، وذلك هو الأبنية التسعة الأخيرة .

الأداة

الأدوات : كلمات إذا أخذت مفردة ، غير مؤلفة ، فليس لها دلالة على معنى ، ولا تدل على معانيها إلاّ فى أثناء الجملة .

فـ (هَلْ) مثلا ، أداة تستعمل فى الاستفهام ، والاستفهام معناها ، ولكن

الاستفهام لا يتحقق ، ولا يَبِين إلاّ إذا استعملت (هل) فى جملة ، كأن تقول : هل جاءك زيد ؟

والباء ، وحدها ، صوت هجائى ، لا يدل منفردا ، على معنى من المعانى ، ولا تَبِين دلالتها على الاستعانة ، إلاّ إذا استعملت فى جملة ، كأن تقول : كتبت بالرّيشة ، وذهبت بالسيارة .

و (بل) ، وحدها ، ما معناها ؟ ليس لها وحدها ، معنى ، وما عرف عنها من دلالة على (الإضراب) لايظهر إلاّ إذا استعملت فى جملة ، كأن تقول : ماجاء خالدٌ ، بل بكرٌ .

فهل ، والباء ، وبل ، وأضرابهنّ : أدوات لا تدل على معانيها دلالة الأسماء والأفعال على معانيها ، لأنها خِلْو من المعانى إذا كانت مفردة ، غير مؤلفة مع غيرها فى جمل ، فهى كلمات من طبيعة خاصة .

والأدوات : فى العربية كثيرة ، دخلت الاستعمال على صُورة مجموعات ، كل مجموعة منها تنتظم عدة أدوات ، تشترك فى دلالة عامة ، وتختلف فيما بينها فى الاستعمالات الخاصة .

وينبغى أن تدرس الأدوات مجموعات لا أفرادا ، لتكون الفائدة أعمّ ، ولتسهل ملاحظة الفروق بين ماتنتظمه المجموعة الواحدة من أدوات .

وليس للأدوات فى الكلام ما نُسِبَ إليها من عمل ، أو تأثير فيما بعدها . كل ما تؤدِّيه هو التعبير عن المعانى العامة ، التى تطرأ على الجمل ، مما يقتضيه حال الخطاب ، ومناسبات القول .

والمعانى التى تطرأ على الجمل فى الاستعمال بهذه الأدوات . كثيرة ، منها :

(١) الاستفهام وأدواته :

الاستفهام : طلب الفهم ، أو هو السؤال .

وأدوات الاستفهام : هى :

(١) الهمزة . (٢) هل .

وهما الأصل فى الاستفهام . أما غيرهما ، مما يستعمل استعمالَهما فحمول عليهما ، كاستعمال (أين) و (كيف) فى الاستفهام ، فى نحو قولهم : أين تقضى أيام العيد ! ، وهو سؤال عن المكان ، ونحو : كيف أنت اليوم ؟ وهو سؤال عن الحال .

* * *

(٢) النفى وأدواته :

١ — ما . ٢ — لا .

نحو : ما يقوم خالد من مكانه ، وما خالد براحل من هنا .
ونحو قوله تعالى : « فلا صَدَّق ولا صَلّى » ، وقولهم : لايزورك عَمْرو غدا .
وتستعمل (لا » خاصة مركبة فى :

١ — لم . ٢ — لن . ٣ — ليس . ٤ — لات .

نحو : لم يقم خالد ، ولن يقوم خالد ، وليس خالد قائما ، ولاتَ ساعةَ مندَمٍ ، وقوله تعالى : « ولاتَ حينَ مَناصٍ » .

وأصل لم : لاما . و (لن) : لا أن . و (ليس) : لا أَيْس ، و (لات) : لا أيت . (أيسَ ، وأيتَ فعلا كينونة قديمان) ، فهنّ إذن مركبات ، صار لهنّ بالتركيب استعمال خاص ، فلم : تستعمل فى الماضى ، و (لن) : تستعمل فى المستقبل ، و (ليس) يجىء بعدها مرفوع ومنصوب ، و (لات) : مثل ليس ، إلاّ أنها تستعمل مع لفظ الحين وشبهه .

وتستعمل (لا) نَهْيا مع (تَفْعل) للمواجَه ، نحو : لا تقطع دراستك :

إذا نهيته عن أن يقطع دراسته، ونحو قوله تعالى : « ولا تَقْرَبَا هذه الشجرة » ، ونحو قول الشاعر :

لاتَنْه عن خُلُق وَتَأْتِيَ مثلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عَظِيمُ

وتستعمل (لا) نافيــة للجنس مع النــكرة ، وتركّب معها ، فتُلازم الفتح غير مُنونة ، نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ باللهِ ، ونحو قوله تعالى : « ذلك الـكتاب لا رَيْبَ فيه » .

* * *

(٣) التوكيد وأدواته :

التوكيد : تثبيتَ المعنى فى ذهن السامع ، وتقريرُه .

أدوات التوكيد : هى :

(١) إنّ : المكسورة الهمزة ، المشددة النون ، نحو: إن خالدا ظريف ، ويؤكد بها الجمل الاسمية .

(٢) نون التوكيد ، (مشدَّدةً ومخَـفَّفةً) ، وتلحق (يفـعَـل) و (افـعَـلْ) أى : الفعل المضــارع ، وفعل الأمر ، من آخرهما ، نحو قوله تعالى : « تا للهِ لَأَكِيدنَّ أصنامَكُمْ ، ونحو قولنا : « حَلَفْت لأذْهبَنَّ ، ونحــو : أَقبِلَنَّ يا عمرو ، واذهبَنَّ يا زيد ، وقد تُخَفَّف النون فى هذه الأمثلة وغيرها ، كأن تقول : حلفت لأذهبَنْ ، وكقوله تعالى : « لَنَسْفَعًا بالناصية » وقد رسمت النون هنا ألفا ، وهى فى الرسم المألوف : لَنَسْفَعَنْ بالناصية .

وتختصّ (إنّ) بالتركيب مع (ما) لَغْوًا ، فيقوى الإسناد الخبرىّ بها مركبة ، نحو : إنما خالد ظريف ، وإنما أنت شاعر ، وغيرها .

وهناك أدوات تصاحب أدوات النفى ، لتقوية النفى ، وتصاحب أداتى التوكيد ، لتقوية التوكيد ، فمايصاحب أدوات النفى هو : (من) و (الباء) ، نحو : ليسَ فى الدار مِنْ رجل .

« ما مِنْ إلهٍ غيرُ الله » .

ما أنا بمخلِفِ الوعْد .

ونحو قول طرفة :

ولست بحلاّلِ التّلاعِ مَخَافَةً ولـكن مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

وما يصاحب أداتى التوكيد هو : (اللام) ، فى قولنـا : إن خالدًا لظريف ، وإن فى الدار لخالدا ، ونحو : حلفت لأذهبَنَّ ، ونحو قوله تعالى : « تالله لأكيدَنّ أصنامَكمْ » .

* * *

(٤) الشرط وأدواته :

الشرط : أن يُعلَّق تحقّق أمرٍ على تحقّق أمرٍ آخر ، نحو : إن تأتنى أذهبْ معك . فقد عُلِّق الذهاب معك على أتْيِك أو مجيئك ، فإن تـأتّى منك أن تأتىَ تحقق الذهاب ، وإلاّ فلا يتحقق . وهـذه الجملة مؤلفة من عبارتين :

١ ـ إنْ تأتِنِي ، وتُسَمى شرطا .

٢ ـ أذهَبْ مَعَك ، وتسمى جوابا .

وعبارة الشرط ، وعبارة الجواب جميعا تؤلفان جملة واحدة ، تسمى : جملة الشرط .

وأدوات الشرط :

(١) إنْ . نحو : إن تزرْنى أزرْك .

(٢) إذا . نحو : إذا زُرْتَنى زُرْتُك .

(٣) لو . نحو : لو كنتُ طيراً لأسرعتُ إليك .

و (إنْ) و (إذا) : تستعملان فيما يحتمل تحققه ، وعدم تحققه ، لا ترجيح لأحدهما على الآخر :

و (لو) : تستعمل فيما لاطمع فى تحققه ، أو فى المحال ، كالمثال المذكور ، وكقول أبى تمام :

تعوّدَ بسطَ الكفِّ حتى لَوَ انّه ثناها لِقبضٍ لم تُطعــهُ أنامِلَهْ

* * *

(٥) الاستثناء :

وهو : إخراج شيء من حكمٍ دخل فيه غيره ، نحو : خرج الزائرون إلاّ خالداً. فهنا حكمٌ هو : (الخروج)، وجماعة دخلوا فى الحكم ، أو تلبسوا به ، وهم : (الزائرون) وواحد اسْتُثْنِيَ من هذه الجماعة ، فلم يُشاركهمْ فى الحكم ، وهو : (خالد) .

ولكى يتحقق الاستثناء يجب أن تتوافر فى الكلام ثلاثة أشياء :

(١) مُستثنًى منه ، وهو (الزائرون) فى الجملة السابقة .

(٢) مُسْتَثْنًى ، وهو : (خالد) .

(٣) أداةُ استثناء ، وهى : (إلاّ) .

حكم المستثنى :

وحكم المُسْتَثْنَى ، وهو الإسم الذى يأتى بعد (إلاّ) : النصب . ويكون واجب النصب إذا كان الكلام قبله مُثْبتا ، كالمثال المذكور ، وكقولهم : لكل داءٍ دواءٌ إلاّ المَنِية . ويجوز نصبه على الاستثناء ، وإبداله مما قبله إذا كان الكلام قبله مَنفيا ، كقولنا : ما خرج الزائرون إلاّ زيدا ، أو (زيد) .

* * *

(٦) أدواتُ الوصل :

وهى أدوات تستخدم لإحــداث صلة بين شيئين لا صلة بينهما ، وفى العربية عدة أدوات تستخدم لتحقيق هذا الغرض ، منها :

١ – (ما) : نحو : أعجبنى ما صنعتَ ، أو ما تصنع .

٢ – (أنْ) : نحو : سرّنى أنْ تتماثَل .

٣ – (أنّ) : بلغنى أنّ هؤلاء ظُرَفاء .

فما «الوظيفة» التى أدّتها هذه الأدوات فى هذه الجمل ؟

من أجل بيان هذه الوظيفة المؤداة هنا، نحلِّل الجمل المذكورة :

أعجبنى ما صنعت : أعجبنى : أعجب : فعل ماض . النون : وِقاية .
الياء : ضمير المفعول .

ما صنعت : ما : أداة وصل . صنع : فعل ماض .التاء : ضمير الفاعل .

سرّنى أن تتَماثَل : سَرَّنى : سرّ : فعل ماض . النون : وقاية .
الياء : ضمير المفعول .

أن تماثل : أَنْ : أداة وصل . تماثل : فعل مضارع (فعل الحاضر) ،
وفاعله : المخاطب ، أى : أنت .

بلغنى أنَّ هؤلاءِ ظرَفاء : بلغنى : بلغَ : فعل ماض . النون: وقاية .
الياء : ضمير المفعول .

أنَّ : أداة وصل .هؤلاءِ : مسند إليه، مبنىّ على الكسر . ظرفاء : خبر،
مرفوع بالضمة .

إذا أنعمنا النظر فى هذه الأمثلة رأينا أن كُلاًّ من (أعجبنى) و (سرّنى) و (بلغنى) يحتاج إلى فاعل ، وبتحليل الأمثلة لم نجد فاعلا صريحا ، ولكنّ المعنى فى الجمل الثلاث كان قد تمّ ، وصحّ السكوت عليه ، فأين إذن فاعلو هذه الأفعال ؟

إذا أعدت النظر فى هذه الأمثلة رأيت أن عبارة (صنعت) قائمة مقام فاعل (أعجبنى) ، وعبارة (تماثل) قائمة مقام فاعل (سرّنى) ، وعبارة (هؤلاء ظرفاء) قائمة مقام فاعل (بلغنى) .

ولـكن : هل يكون الفعل وفاعله ، أو المبتدأ والخبر فاعلا ؟ وهل يصحّ في العربية أن تقول : أعجبنى صنعتَ ، وسرنى تَتَماثل ، وبلغنى هؤلاء ظُرفاء ؟

الواقع : أن العربية تأبى مثل هذه التعبيرات ، ولـكنها حين تضطر إلى أن تجعل من الفعل والفاعل فاعلا ، أو من المبتدأ والخبر فاعلا ، تَعْمِد إلى أدوات تستعين بها فى جعل الفعل وفاعله ، أو المبتدأ والخبر فاعلا مسند إليه ، ومن هذه الأدوات : (ما) ، (أنْ) و (أنَّ) التى استخدمت فى هذه الجمل .

وهذه الأدوات الثلاث تشترك فى وظيفة لغوية واحدة هى : الوصل ، ولـكنّ كلاً منها قد انفرد باستعمال خاصّ به :

أمّا (مَا) فيليها الماضى والحاضر ، أى : (فعَلَ) و (يَفْعل) ، نحو: أعجبنى ما صنعتَ وما تَصْنع .

وأما (أنْ) فلا يليها من الأفعال إلاّ (يفعل) ، ويخلص (يفعل) بها للمستقبل ، نحو : يسرنى أن تَأْتِىَ لزيارتى .

وأمّا (أنّ) فلا يليها إلاّ جملة إسمية ، نحو بلغنى أن خالدا مسافر ، وعرفت أن هؤلاء جنود شجعان .

* * *

ومن أدوات الوصل الـكثيرة الدوران فى الاستعمال : أدوات الإضافة ، التى سيأتى الـكلام عليها فى الفصل الخاصّ بها ، نحو : (مِنْ) ، و (إلى) ، و (عن) ، و (على) ، وغيرهنّ .

وهؤلاء أدوات يُتوصل بها إلى إضافة مالا يمكن إضافته ، وذلك ، نحو :

خرجت من البيت : (البيت) هنا مضاف إليه ، والمضاف هنا هو : (خرَجْت) .

وذهب إلى السوق : (السُّوق) هنا : مضاف إليه ، والمضاف هو : (ذهبت) .

وصَدَر الـكتابُ عن المطبعةِ : (المطبعة) هنا : مضاف إليه ، وقد أضيف إليه : (صَدَرَ الـكتابُ) .

وصَعِدت على ظهر السفينة : (ظهر السفينة) هنا : مضاف إليه ، أضيف إليه : (صَعِدْت) .

وإذ كان الفعل ببنائه وهيئته يأبى الإضافة ، عَمَدَتِ العربية إلى هذه الأدوات ، للتوصل بها إلى إضافة الأفعال إلى ما بعدها . والإضافة : انتساب وارتباط بين شيئين ، وقد تحقق مثل هذا الانتساب فى هذه الجمل ، وكانت (من) ، و (إلى) ، و (عن) ، و (على) هى الأدوات التى حَقَّقَت إضافة محتويات الأفعال ، أو معانيها إلى ما بعدها .

* * *

فالفعل والاسم والأداة إذن ، هى الأقسام التى اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة ، وليتهم كانوا قد وفَّوا هذه الأقسام حقَّها من الدرس ، ولـكنهم لم يفعلوا ، لأنهم كانوا يُعْنَون بأمور لا تخص الدراسة اللُّغَوية ، أو النحوية ، ولا صلة لها بها ، وهم ، إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة ، لم يتناولوها إلاّ على أساس نظرية العامل ، وإذا كانت الأسماء هى التى تتحمل المعانى الإعرابية ، كان اهتمامهم منصبّا عليها ، لأنها (معمولات) يبدو تأثير العامل فيها واضحا ، لأنها تُرْفع ، وتنصب ، وتخفض ، والرفع والنصب والخفض ، مظاهر لتأثير العوامل ، والحركات الدالة عليها ، من ضمة ، وفتحة ، وكسرة ، آثار للعوامل تتركها فى معمولاتها .

أما الفعل والأداة فلم يوفّوهما حقهما ، ولم يتناولوهما بالدرس إلاّ بمقدار مالهما من صلة بالعمل والعامل ، وإلاّ بمقدار ما لهما من تأثير فى الأسماء : رفعا ، وخفضا ، ونصبا .

ومهما يكن من أمر، فقد غَبَرَ القوم متشبثين بهذا التقسيم الثُّلاثى، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه حكم العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهَّموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأَدَوات. ولم يعرض لها سيبويه، أو يُشِرْ إليها فى تقسيمه، أو ينصْ عليها فى تمثيله لأقسام الكلمة، كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه، كلمات مُبْهمة، تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه، كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه، و (امرأة) على إنسانة أنثى لا بعينها، و (شجرة) على نبتة ذات ساق، إلى غير ذلك، ولكنها تستعمل فى هذا كله، وتدل على ذلك كلّه، ولم تكن الكلمات المُبْهمات إلاّ إشارات، أو كنايات، لأنها تشير إلى كل ذلك، ويُكْنَى بها عن كل ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلمة أربعة أقسام، بدلا من ثلاثة، مما جرى عليه عُرْف النحاة قديما وحديثا، وهى :

(١) الفعل. (٢) الاسم. (٣) الأداة. (٤) الكناية.

وقد عرضنا للأقسام الثلاثة الأولى، ولابد من الوقوف عند القسم الرابع، أعنى. الكنايات، محاولة للوفاء بحقها، لما لها من أهمية فى الكلام، ولما لها من وظائف لغوية، لا يؤديها سواها من أقسام الكلمة الأخرى.

الكِنايات

الكِنايات، أو الإشارات فى العربية: طوائف، تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة، وباستعمال خاص، ولأهميتها فى الكلام نعرِض هنا لتصنيفها، وبيان وظائفها، بقدر ما تسمح به ظروف هذا العمل.

ولا ريب أن النحاة كانوا قد التفتوا إليها، ولكنهم لم يمنحوها ما يجب

أن تمنح من عناية واهتمام ، ولم يهمّهم من جوانبها المتنوعة ، ووظائفها في الكلام ، إلاّ ما كانوا يتوهَّمون لها من عمل وتأثير فيمابعدها من أسماء وأفعال.

الكنايات في العربية تتجمع في مجموعات ، ويندرج في كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة مُعَينة مشتركة ، وأهمّ هذه المجموعات :

(١) الضمائر :

الضمائر كنايات ، أو إشارات ، يشاربها إلى المتكلّمين ، والمخاطَبين ، والغائِبين . وهي قسمان :

١ — ضمائر متصلة . ٢ — وضمائر منفصلة .

الضمائر المتصلة :

أما الضمائر المتصلة فهي التي لا تستقلّ لفظا ، ولكنها تتصل بالأفعال والأسماء والأدوات ، وهي ثلاثة أنواع :

(١) نوع خاص بالرفع ، أي : يستعمل كِناية عن الفاعل ، وهو :

(التاء) : في (ذهبتُ) ، مضمومة للمتكلم ، ومفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة ، وملحقة بـ (ما) للاثنين المخاطَبين ، والاثنتين المخاطبَتين : كذهبتما ، ومُلحقة بالميم ، لجماعه المخاطَبين : كذهبتم ، وبنون مشدّدة ، لجماعة المخاطبات : كذهبتنَّ .

و (الياء) : في (تذهبين) ، وفي (اذهبي) ، للمفردة المخاطبة .

و (الواو) : في (ذهبوا) ، ويذهبون ، لجماعة الغائبِين ، وفي (تَذْهبون) ، و (اذْهبُوا) ، لجماعة المخاطبين .

و (الألف) في (ذهبا) و (يذهبان) ، للاثنين الغائبين ، وفي (ذَهبَتا) ، و (تذهبان) للاثنتين الغائبتين ، وفي (تذهبان أنتما) ، و (اذْهبا) للاثنين المخاطبين ، أو الاثنتين المخاطبتين .

(٢) ونوع مشترك بين النصب والخفض ، أى : يستعمل كناية عن المفعول ، إذا اتصل بالفعل ، وعن المضاف إليه إذا اتصل بالاسم ، أو بإحدى أدوات الإضافة ، وهو :

(ياء المتكلم) : منصوبة فى نحو : زارنى خالد ، ومخفوضة فى نحو : كتابى ، ولى .

و (كاف الخطاب) : كناية عن منصوب ، فى نحو : أزورك َ ، وعن مضاف إليه فى نحو : كتابك ، ولك . وتكسر الكاف إذا أريد بها الإشارة إلى مؤنثة ، وتلحقها (ما) ، فتكون للاثنين ، أو الاثنتين . تقول : أَزوركُما ، وهذا كتابُكما ، وأخذته منكُما . وتلحقها الميم ، فتكون للمخاطَبِين . تقول : أزوركم ، وهذا كتابكُمْ ، وأخذته منكُمْ . وتلحقها نون مشددة ، فتكون للمخاطَبات . تقول : أزوركُنَّ ، وهذا كتابكُنَّ ، وأخذته منكُنَّ .

و (هاء الغَيْبة) ، كناية عن منصوب فى نحو : أزوره ، وعن مضاف إليه فى نحو : كتابه ، وله . وتلحقها ألف ، فتكون للغائبة . تقول : أزورُها ، وهذا كتابُها ، ورددته إليها . وتلحقها (ما) ، فتكون للاثنين أو الاثنتين . تقول : أزورهما ، وهذا كتابُهما ، ورددته إليهما . وتلحقها ميم ، فتكون للغائبين . تقول : أزورهُمْ ، وهذا كتابهم ، ورددته إليهِم ، وتلحقها نون مشدَّدة ، فتكون للغائبات . تقول : أزورهنَّ ، وهذا كتابُهنَّ ، ومررت بِهِنَّ .

(٣) ونوع مشترك بين الرفع والنصب والخفض ، وهو : (نا) ، أى : أنها تستعمل كناية عن المسند إليه الفاعل ، وعن المفعول ، وعن المضاف إليه ، وهى فى جميع الأحوال كناية عن الاثنين المتكلِّمَين ، أو جماعة المتكلمين .

(نا) : كناية عن المرفوع ، نحو : قمنا وقعدنا . (نا) فيهما كناية عن الفاعل .

كناية عن المنصوب ، نحو : أكرمَنا خالدٌ . (نا) هنا كناية عن المفعول .

كناية عن المخفوض ، نحو : إن الكتابَ لَنا ، وهذه دارُنا . (نا) في هذين المثالين كناية عن المضاف إليه .

الضمائر المنفصلة : أما الضمائر المنفصلة فهى التى تستقل لفظا ، ولا تعتمد في وجودها على فعل أو اسم ، أو أداة ، وهى نوعان :

(١) نوع خاصّ بالرفع ، أى : يستعمل كناية عن المسَند إليه ، وهو :

١ — ما يُكْنَى به عن المتكلمين ، وهو :

(أنا) — للمفرد المتكلِّم ، أو المفردة المتكلِّمة .

(نحن) — للمثنى ، والجمع المذكر والمؤنث .

٢ — ما يُكْنَى به عن المخاطبين ، وهو :

(أنْتَ) — مفتوحةَ التاء : للمخاطب المذكر ، ومكسورةَ التاء : للمخاطبة المؤنثة .

(أنتُما) — للاثنين ، أو الاثنتين .

(أنتمْ) — لجماعة الذكور .

(أنتنَّ) — لجماعة الإناث .

٣ — ما يكنى به عن الغائبين ، وهو :

(هُوَ) — : للمفرد الغائب .

(هِيَ) : للمفردة الغائبة .

(هُما) : للاثنين ، أو الاثنتين .

(هُمْ) : للغائبين .

(هنّ) : للغائبات .

(٢) ونوع خاص بالنصب ، أى : يستعمل كناية عن المفعول ، وهو : (إيّا) ملحقة بالياء ، و (نا) ، وبالكاف ، وما يتصل بها ، وبالهاء وما يتصل بها

فضمير المتكلم منها : إيّايَ (للمفرد والمفردة) ، وإيّانا (للمثنى والجمع)

وضمير المخاطب : إياكَ إيّاكِ . إيّاكُما إيّاكم إيّاكنّ

وضمير الغائب : إيّاه . إيّاهَا . إيّاهُما . إيّاهُمْ . إيّاهُنَّ .

الواقع أن تقسيم هذه الكنايات ، أعنى : الضمائر إلى متصلات ومنفصلات ، لا ينبنى على أساس سليم ، ولا يقوم على فقه لهذه الكلمات ، فما توهّموا أنه ضمير منفصل ليس بمنفصل حقيقة ، ولكنه متصل بوجه آخر ، وبنوع من الاتصال . لأن (أنا) وأنت ، وهو ، وإياى ، وفروعهنّ مركبات ، ولسْنَ مفردات ، ولَسْنَ بمجموعهن هنّ الضمائر ، لأن الضمير من (أنا) هو الألف ، ومن (نحن) هو النون ، ومن (أنت) هو التاء ، ومن (إياى) هو الياء .

أما (أَنْ) فى (أنَا) و (أنْتَ) فعماد للضمير ، أو إشارة أيضا ، وأمّا (إيّا) ، فعماد لما يتصل به من ضمائر . وكان الخليل بن أحمد يَرْوِى قولهم : إذا بلغ الرجلُ السِّتينَ فإيّاه وإيّا الشوابّ . فإضافة (إيّا) إلى (الشوابّ) نصّ على عدم كونها ضميرا ، أو جزءا من ضمير .

ولا تدلُّ هذه الضمائر على معناها مجردة مما يحيط بها من قرائن وملابسات ، فلا بد أن يصحبها ما يُعينها على إبراز هذه الدلالة .

فأنا ، مثلا ، : إشارة المتكلم إلى نفسه .

وأنت : إشارة إلى المخاطب .

وقد دلاّ على ذلك بقرينة الحضور ، وهى قرينة تُيَسِّر معرفة المشار إليه .

اما دلالة (هو) وفروعها على المشار إليه ، فأخفى من دلالة (أنا) و (أنت) وفروعهما على ما هما كناية عنه ، لأنها تعتمد فى دلالتها على مذكور سابق ، لفظا ، أو ذهنا .

* * *

(٢) الإشارة : والغرض من الإشارة ، أو وظيفتها اللغوية هو الإشارة ، كما تدل عليه التسمية ، وإنما يتعين المشـار إليه بها بواسطة إشارة حسية تصحبها ، وألفاظها :

(ذا) : وهو إشارة إلى المفرد المذكَّر .

و (ذِى ، ذِهِ . تِى . تِهِ . تا) : وهى إشارة إلى المفردة المؤنثة .

و (ذان) إشارة إلى المثَنَّى المذكَّر .

و (تانِ) : إشارة إلى المثنى المؤنث .

و (أولاءِ): إشارة إلى جماعة الذكور ، وجماعة الإناث .

وقد تلحق هذه الكلمات من أولها : (ها) زيادة فى تنبيه المخاطب إلى المشار إليه ، فيقال : هَذَا . هَذِهِ ، هَذِى . هاتِهِ . هاتِى . هاتَا . هَذان . هاتَانِ . هَؤُلاءِ .

وقد تلحقها كافُ الخطاب وحدَها ، أو مع اللام ، للتحقُّق من تنبّه المخاطب للمشار إليه ، فيقال : ذاكَ ، وذَلِكَ ، وتِيك ، وتِلْك ، وذلك حين يكون المخاطب غافلا ، أو بعيدا ، أو حين يَظنّ المتكلمُ المخاطبَ كذلك . أما إذا كان قريبا فيستغنى عن الكاف ، فيقال : ذا ، أو هذا .

وقد يكون المخاطب واحدا ، وقد يكون أكثر من واحد ، فإذا لحقت الكاف لفظ الإشارة ، روعى فيها عدد المخاطبين ، أو نوعهم :

فذاك (بفتح الكاف) : للمخاطب المفرد :

وذاكِ (بكسر الكاف) : للمخاطبة المفردة .

وذا كُما : للمخاطَبَيْن ، أو المخاطَبَتَين .

وذا كُم : لجماعة المخاطَبِين .

وذا كُنَّ : لجماعة المخاطَبَات .

فإذا كان المشار إليه واحدا والمخاطب واحدا قيل : ذاكَ ، أو ذلك ، وتيكَ أو تِلْك .

وإذا كان المشار إليه أكثر من واحد ، والمخاطب واحدا قيل : ذانك ، وتانك ، وأولئك .

وإذا كان المشار إليه أكثر من واحد ، والمخاطب أكثر من واحد أيضا ، قيل : ذانكما ، وذانكم ، وتانكما ، وتانكم، وأولئكم ، وأولئكنّ .

* * *

(٣) الموصول بجملة : وهو كناية مَوْصولة بجملة معهودة المضمون لدى المتكلم والسامع .

والموصولات بجمل فى العربية :

الذى : للمفرد المذكر .

التى : للمفردة المؤنثة .

اللذان : للمُثنى المذكر ، رفعا ، واللّذَيْنِ : للمثنى المذكر ، خفضا ونصبا .

اللتان : للمثنى المؤنث ، رفعا ، واللّتَيْنِ : للمثنى المؤنث : خفضا ونصبا .

الذينَ : لجماعة الذكور .

اللاتى ، اللائى ، اللواتى : لجماعة الإناث .

وهذه الكلمات إشارات أيضا ، إلاّ أنها إشارات إلى غير الحُضور

فى أغلب استعمالاتها . وإنّما تعتمد فى تبيين المشار إليه على جملة موصولة بها ، معهودة المضمون عند المتكلم والسامع جميعا .

تقول : لقيت الذى كُنْتَ تبحث عنه . فهنا مُشِيرٌ ، هو المتكلم ، ومُخاطَبٌ هو المواجَهُ بهذا الكلام ، أما المشار إليه فغير حاضر ، ولكنه عُرِف بالجملة التى اقترنت به ، والتى يَعْرِف مَضْمونَها كلّ من المتكلم والسامع ، وكانت الجملة إشارة ذهنية إلى المشار إليه ، المكنّى عنه بالّذى

ولا بُدَّ فى الجملة التى تُوصل بها الكنايات الموصولة بجمل ،أن تحتوى على ضمير يشاربه إلى الموصول ، مطابقٍ إياه فى النوع والعدد .

تقول : رأيت (الذى) كان عندك أمسِ ، ورأيت (اللّذين) كانا عندك أمس ، ورأيت (الذين) كانوا عندك أمس ، ورأيت (التى) كانت عندك أمسِ ، ورأيت (اللائى) كنّ عندك أمس .

ومن الكنايات الموصولات بجمل ، غير ما ذكرنا ، (ما) ، و (مَن) ، و (أىّ) ، وهن كنايات عامة ، يطلقن بلفظ واحد على المفرد والمثنى والجمع ، وعلى المذكر والمؤنث .

(ما) : فأمّا (ما) فكناية من غير العاقل غالبا ، كقوله تعالى : « والله خلقكم وما تعملون » وقد يكنى بها عن غير العاقل مع العاقل ، كقوله تعالى : « سبّح لله ما فى السموات وما فى الأرض » .

وتستعمل (ما) بلفظٍ واحد مع المفرد وغيره ، ومع المذكر وغيره ؛ ويجوز فى الضمير العائد عليها اعتبار اللفظ فيكون ضمير المفرد المذكر ، واعتبار المعنى ، فيكون ضمير المثنى أو الجمع ، أو ضمير المؤنث .

(مَنْ) : وأما (مَنْ) فكناية عن العاقل غالبا ، كقول العباس ابن الأحنف :

أسربَ القطا هل من يعير جناحه ... لعلّي إلى من قد هَوِيت أطير

وكقوله تعالى : «ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض» فقد استعملت (مَنْ) فى الآية للعاقل، تغليبا له على غيره .

وتستعمل (مَنْ) للمفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث، بلفظ واحد، ويجوز فى الضمير العائد عليها اعتبار اللفظ، فيكون ضمير المفرد المذكر، كقولنا : أزرت من رأيته أمس ؟ واعتبار المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه مطابقا لمعناه فى الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث :

فإن كان المقصود به مؤنثا عاد عليه ضمير المؤنث ، كقولهم : من كانت أمك .

وإن كان المقصود به اثنين عاد عليه ضمير الاثنين ، كقول الشاعر :

تعشّ فإن عاهدتنى لا تخوننى ... نكن مثل مَن – ياذئب – يصطحبان

فقد عاد على (مَنْ) هنا ضمير الاثنين ، وهو الألف فى (يصطحبان) ، لأن المقصود بمَنْ اثنان .

وإن كان المقصود به جماعة ، عاد عليه ضمير الجماعة ، كقولك : زرت من زاروك . إلا أن اعتبار اللفظ أكثر فى الاستعمال .

(أىّ) : وأما (أىّ) فكناية عن العاقل وغيره ، وهى مثل (ما) فى الدلالة على معنى (الذى) و (التى) وتثنيتهما وجمعهما .

تقول : امرر بأىٍّ رجع من سفره ، وأىّ رجعتْ ، وأىٍّ رجعا ، وأىٍّ رجعتا ، وأىّ رجعوا ، وأىّ رجعْنَ .

وقد تلحقها تاء التأنيث إذا قصد بها المفردة المؤنثة . تقول : امرر بأيّةٍ رجعت .

ولأىّ الموصولة استعمالان :

(١) تستعمل استعمال المعربات ، وذلك :

(١) إذا ذكر الضمير العائد عليها فى صلتها . نحو امْرُرْ بأيِّهم هُوَ أفضلُ ، وسلّم على أيِّهم هُوَ أقربُ إليك .

إعراب المثال الأول :

أمررْ : أمْر ، والمأمور واحد .   بأيّهم : الباء : أداة إضافة .

أيّ : مضاف إليه بالأداة . مخفوض . والضمير : ضمير المضاف إليه .

هو : ضمير المسند إليه المبتدأ .   أفضل : خبر المبتدأ ، مرفوع .

وقد استعملت (أىّ) هنا استعمال المعربات فخُفضت بالكسرة . ومثله المثال الثانى .

(٢) وتستعمل أىٌّ استعمال المبنيات ، فتلازم حالة واحدة ، وهى الضمّ ، وذلك إذا أضيفت ، وكان العائد عليها مبتدأً محذوفا . كقوله تعالى : « ثم لننزعنّ من كل شيعةٍ أيُّهُمْ أشدُّ على الرحمنِ عِتيًا » ، فقد أضيفت (أىّ) هنا ، وحذف العائد عليها ، وهو صدر الجملة ، مبتدأ ، وكأنّ أصل الكلام : أيُّهم هو أشدّ .

ومثل الآية قول الشاعر :

إذا ما لَقِيتَ بنى مالك   فَسَلِّمْ على أيُّهمْ أَفضلُ

وكأنّ أصل الكلام : على أيِّهم هو أفضل ، ولو نُصّ على العائد ، ولم يحذف لأعربت ، وخفضت بالكسرة .

إعراب هذا المثال :

فسلِّم : فعل أمر .   على : أداة إضافة .

أيُّهُمْ : أىّ : مضاف إليه بالأداة ، مبنىّ على الضمّ ، والضمير ضمير المضاف إليه .   أفضل : خبر المبتدأ المحذوف ، وهو : (هو) .

* * *

(٤) المستفْهَم به : وهو كناية تضمنت معنى الهمزة فى الاستفهام فحملت عليها ، واستعملت استعمالها .

والكنايات التى يُسْتفهم بها :

(مَنْ) : وهى كناية عن العاقل ، ولها فى العربية استعمالات ، أهمّها ..

(١) أن تستعمل موصولة بجملة ، كالذى وصلتها ، كما مر .

(٢) وأن تستعمل شرطا ، كما سيأتى .

(٣) وأن تستعمل استفهاما ، متضمنة معنى الهمزة فى الاستفهام ، ومحمولة عليها فى الاستعمال ، وذلك كقوله تعالى : « مَنْ بعثنا من مَرْقدنا » ؟ وقوله تعالى : « فمن ربُّكما » ؟

وتستعمل (ذا) بعدها موصولة بجملة ، نحو قولنا : مَنْ ذا لَقِيت ؟ أىْ : من الذى لقيت ؟ أو زائدة تلحق بها ، فتصير معها بمنزلة الكلمة الواحدة ، وتكون (من) فى هذا المثال كناية عن المفعول .

(ما) : وهى كناية عن غير العاقل ، من حيوانات أو أشياء أو غيرها . ولها فى العربية استعمالات ، أهمها :

(١) أن تستعمل موصولة بجملة ، كالذى وصِلَتِه ، كما مرّ .

(٢) وأن تستعمل شرطا ، كما سيأتى .

(٣) وأن تستعمل استفهاما ، وذلك بتضمنها معنى الهمزة فى الاستفهام . وإذا استعملت استفهاما كان معناها : أىّ شىء . نحو : ماهذا ؟ وما لونه ؟ ونحو قوله تعالى : « وما تلك بيمينك » ؟

وتحذف ألف (ما) فى الاستفهام إذ سَبَقَتْها أداة إضافة ، نحو قوله تعالى : « عَمَّ يتساءلون » ؟ ونحو قول أبى الطيّب :

* بِمَ التعلُّل ؟ لا أهلٌ ولا وَطنُ ؟ *

وقد تسكن ميمها فى الشعر خاصة ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لِمْ خَلَّفْتِنِي   لهموم طارقات وذِكَرْ ؟

وترد (ذا) بعدها موصولة بجملة ، نحو : ماذا فعلت ؟ أى : ما الذى فعلت ؟ أو زائدة مركبة مع (ما) ، فتكونان معا بمنزلة الكلمة الواحدة . كقولهم : لِماذا جئت ؟ ولماذا ذهبت ؟

(أىّ) : وهى كناية عن العاقل وغيره . ولها فى العربية استعمالات :

(١) تستعمل موصولة بجملة ، كالذى وصلته ، كما مرّ .

(٢) وتستعمل وصلا ، يتوصّل بها إلى نداء ما فيه (ألْ) ، نحو : يا أيّها الرجلُ أقبلْ ، ويا أيها الناس اسمعوا ، ونحو قوله تعالى : « يا أيُّها الناسُ اتقُوا ربَّكم » .

(٣) وتستعمل شرطا ، كما سيأتى .

(٤) وتستعمل استفهاما ، فتجرى مَجْرى الهمزة فى الاستفهام ، كقوله تعالى : « أيّكمْ زادَتْهُ هذِهِ إيمانا » ؟ وقوله تعالى : « فبأىِّ حديث بَعدَه يُؤْمنون » ؟

(كيف) : وهى كناية عن الحال ، ولها فى العربية استعمالان :

(١) تستعمل شرطا ، كما سيأتى .

(٢) وتستعمل استفهاما ، ويُستفهَم بها عن الحال . تقول : كيفَ زيدٌ ؟ وتعنى : ما حاله ؟ وقال الشاعر :

قيل لى : كيفَ أنتَ ؟ قلتَ عَليلُ سَهَرٌ دائمٌ وحُزْن طويلُ

أى : ماحالك ؟

(أنّى) : وهى كناية عن الحال أحيانا ، وبمعنى (مِنْ أين) أحيانا ، وتستعمل استعمالين :

(١) تستعمل شرطا ، كما سيأتى .

(٢) وتستعمل استفهاما ، بمعنى : (كيف) فى نحو قوله تعالى :

« أنَّى يكون لى غلام » ، وبمعنى : مِنْ أينَ . فى قوله تعالى : « أنى لَكِ هَذَا » ؟

(متى) : وهى كناية عن الزمان . ولها فى العربية استعمالان :

(١) تستعمل شرطا ، كما سيأتى .

(٢) وتستعمل استفهاما ، نحو : متى تعودُ الطائرة ؟ أىْ : فى أىّ وقتَ تعود ؟ وكقوله تعالى : « مَتَى هَذَا الوَعْدُ » ؟

(أيّانَ) : وهى مثل (مَتَى) . كنايةٌ عن الزمان . ولها استعمالان :

(١) تستعمل شرطا ، كما سيأتى .

(٢) وتستعمل استفهاما ، ويستفهم بها عن الزمان . قال تعالى : « أيان مُرْساها » ؟ أى : فى أى وقت مُرْساها ؟

(أَيْن) : وهى كناية عن المكان ، ولها فى العربية استعمالان :

(١) تستعمل شرطا ، كما سيأتى .

(٢) وتستعمل استفهاما ، ويُسْتَفْهم بها عن المكان ، نحو : أينَ أخوك ؟ وأين تقضى عُطْلتك ؟

(كَمْ) : وهى كناية عن العدد . ولها فى العربية استعمالان :

(١) تستعمل خبرا ، كقول الشاعر :

* كَمْ مُلُوك بادَ مُلْكُهُمُ *

وقول الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وخالةٍ فَدْعاء قد حَلَبَتْ علىَّ عِشارِى

(٢) وتُسْتَعْمَل استفهاما ، ويُستفهَم بها عن العدد ، نحو : كَمْ كتابا عندَك ؟ والمسئول عنه هنا هو عدد الكتب التى عنده . وكَمْ رجلاً لاقَيْتَ ؟ والمسئول عنه هنا هو : عدد الرجال الذين لاقاهم .

و (كَمْ) هذه مُبْهَمة فى الاستعمالين ، وهى تفتقر إلى ما يميّزها . أما (كم) فى الخبر فمميزها مفرد أو جمع ، مخفوضان . وأما (كم) فى الاستفهام فمميزها مفرد منصوب ، كما يبدو ذلك من الأمثلة .

* * *

والأصل فى الاستفهام أن يكون بالهمزة ، وهَلْ . وهما أداتا الاستفهام الأصليتان ، أما غيرهما من كنايات فمحمول عليهما .

والاستفهام سؤال ، والمسئول عنه فى كل سؤال لا يتعدى أحد أمرين :

أحدهما : المفرد ، نحو : أخالدٌ يقوم أَمْ بكر ؟

وهو سؤال مطلوب فيه معرفة الذى يقوم ، أهو خالدٌ أم بكر .

وثانيهما : النِّسبة ، أعنى نسبة المسند إلى المسند إليه . نحو : أيقوم خالد ؟ ونحو : هل يقوم خالد ؟ والسؤال بهما عن (قيام خالد) ، لا عن (القيام) وحده ، ولا عن (خالد) وحده .

ويبدو الفرق بين الاستفهام عن المفرد ، والاستفهام عن النسبة واضحا فى الجواب عن كلٍّ من هذين السؤالين ، فجواب الأول إنما يكون بالنصّ على أحد المسئول عنهما ، أى : خالد وبكر . وجواب السؤال الثانى إنما يكون بنعم أو بلا .

ويبدو أن (هل) إنما يستفهم بها عن نسبة ، وأن الهمزة يستفهم بها عن النسبة ، نحو : أيجىء خالد ؟ إذ كان السؤال عن مجىء خالد ، وعن المفرد ، نحو : أخالد يجىء أم عمرو ؟

أم غيرهما أعنى الكنايات ، فلا يستفهم بهنّ إلاّ عن المفرد . فالمسئول بمَنْ عن العاقل ، فإذا قيل : مَنْ جاء ؟ كان السؤال عن شخص الجائى العاقل ، وجوابه إنما يكون بالنصّ على اسمه ، كأن يقال : خالد ، أو زيد ، أو غيرهما ؛

والسؤال بما ، عن غير العاقل ، فإذا قيل : ما صنعتك ؟ فالجواب : حدادة ، أو نجارة ، أو غيرهما من الصناعات التى يحترفها المسئول .

وهكذا سائر الكنايات المدرجة هنا ، والمستعملة استفهاما ، لا يكون السؤال بها إلاّ عن المفرد الذى يُكنى بها عنه .

موضع الأداة والكناية : جرى أسلوب العربية فى الاستفهام على تقديم مايستفهم به ، سواء أكان أداة ، كالهمزة ، وهل ، أم كناية ، كهذه الكنايات التى أدرجت هنا ، وهو ما كان النحاة يقصدون إليه حين يقولون : الاستفهام له الصّدارة فى الكلام .

ولا يسبق الأداة شىء من أجزاء الكلام الداخل فى نِطاق الاستفهام ، إلاّ أدوات الإضافة ، كقولنا : من أين جئت ؟ وممّ تخاف ؟ وعلى مَنِ اعتمدت ؟ وبكم درهما اشتريت هذا ؟ وكقوله تعالى : « عمّ يتساءلون » ؟ إلى غير ذلك من الأمثلة .

* * *

(٥) كلمات الشرط : وهى كنايات تضمنت (إنْ) فى الشرط ، فحملت عليها ، واستعملت استعمالها .

والكنايات المستعملة فى الشرط :

(ما) : نحو : ما تصنعْ أصنعْ . بمعنى : أىَّ شىء تصنعْ أصنعْ ، وقوله تعالى « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » .

ومثل (ما) هذه : (مهما) التى لا تستعمل إلاّ فى الشرط . وهى أداة مركبة من (ما) الشرطية و (ما) الزائدة ، وقد تلازمتا فى الاستعمال ، فصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة ، وقلبت ألف (ما) الأولى هاء . وذلك كقول زهير :

ومَهْما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإن خالَها تخفَى على الناسِ تُعلَمِ

(مَنْ) . نحو قوله تعالى: « مَنْ يَعْمَلْ سُوءا يُجْزَ به » .

ونحو قول أبي الطَّيِّب :

مَنْ يَهُنْ يسهَلُ الهوانُ عليه ما لجرحٍ بميّتٍ إيلامُ

ومثل (من) هذه : (مَهْمَنْ) التي لم تستعمل إلاّ شرطا ، كمهما ، إلاّ أنها كناية عن العاقلين ، واستعمالها قليل ، وقد أثبته بعض النحاة .

(أيّ) : نحو : أيّا تُكرِمْ أكرمْ . وتصحبها (ما) الزائدة فتخلص للشرط ، نحو قوله تعالى : « أيّاما تدعوا فله الأسماء الحُسْنَى » .

(أيْنَ) : نحو : أين تجلسْ أجلسْ ، وقد تتصل بها (ما) الزائدة فتختص بالشرط ، نحو قوله تعالى : « أينما تُولّوا فثَمّ وَجْهُ اللهِ » ، وقوله تعالى : « أينما تكونُوا يدرككم الموتُ » .

(متى) : وهي كناية عن الزمان ، وتتضمن معنى (إنْ) في الشرط ، نحو : متى تسافرْ أسافرْ ، ونحو قول طَرَفة :

ولستُ بحلاّل التلاعِ مخافةً ولكن متى يسترفِدِ القومُ أرْفِدِ

وتتصل بها (ما) الزائدة ، فتخلُص للشرط ، نحو : متى ما تأتِني آتِك .

(أيّان) : نحول قول الشاعر :

أيّان نُؤمِنْكَ تأْمنْ غيرَنا وإذا لم تدركِ الأمنَ مِنّا لم تزَلْ حَذِرَا

(كيف) : وتستعمل شرطا ، فيليها فعلان متفقان في اللفظ والمعنى ، غير مجزومين ، نحو : كيف تصنعُ أصنعُ . وقد تتصل بها (ما) الزائدة فتخلص معها للشرط ، نحو : كيفما تقعدْ أقعدْ .

(أنّى) : ولا يشترط فيما بعدها ما اشترط فيما بعد (كيف) ، فقد يجيء بعدها فعلان متفقان في اللفظ ، نحو قول الشاعر :

خليليّ أنّى تأتيانيَ تأتِيَا أخاً غيرَ ما يُرْضيكما لا يُحاولُ

وقد يجيء بعدها فعلان مختلفان فى اللفظ ، كقول الشاعر :

فأصبحتَ أنّى تأتِها تَسْتَجِرْ بها   تجدْه حَطَباً جَزْلا ونارا تَأَجَّجا

(حيثما) : وهى : (حيثُ) زيدت عليها (ما) . و (حيث) هذه يكنى بها عن الزمان ، نحو : سافرت حيثُ سافر أخوك ، وعن المكان ، نحو : جلستُ حيثُ جلس خالد ، أى : فى المكان الذى جلس فيه خالد ، وهى فى هذا مستعملة استعمال الظروف .

ولا تستعمل (حيثُ) شرطا إلاّ متصلة بـ (ما) ، نحو قول الشاعر :

حَيْثُما تستقمْ يقدّرْ لك اللّـــهُ نجاحا فى غابِرِ الأزمان

* * *

الشرط أسلوب لغوى ينبنى على عبارتين تسمى الأولى : شرطا ، والثانية : جوابا ، وقد عُلّق تحقق الثانية على تحقق الأولى ، بحيث لايتحقق مضمون الثانية إلاّ بتحقق مضمون الأولى ، نحو قولنا : إذا غامت السماء اختفت النجوم ، فقد عُلِّق اختفاء (النجوم) على (غيم) السماء ، فإذا غامت السماء اختفت النجوم ، وإذا لم تغم السماء لم تختف النجوم . ومن هاتين العبارتين جميعا تتكون جملة الشرط . فجملة الشرط إذن جملة واحدة لا جملتان .

* * *

وللشرط فى العربية أدوات هى : إنْ ، وإذا ، ولو ، وهى الأدوات الأصيلة ، أما غيرها فمحمول عليها ، كتلك الكنايات التى مرّ بنا ذكرها ، والتى تضمنت معنى (إنْ) فاصطنعت طريقتها فى الاستعمال .

وإنْ وإذا : تستعملان فيما يجوز تحققه وعدم تحققه ، لا ترجيح لأحدهما على الآخر «كقولهم : إن تجئْنى أكرمْك ، وإذا جئتنى أكرمتك . فالإكرام

فى المثالين متوقف تحققه على تحقق المجىء ، والمجىء فى المثالين محتمل الأمرين: التحقق وعدم التحقق . لا ترجيح لأحدهما على الآخر .

و (لو) : تستعمل فيما لا طمع فى تحققه ، أو فى المستحيلات ، ولذلك كان النحاة ، وعلماء المعانى يرون أنها للشرط فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط ، أى : بعدم تحققه ، وإذا انتفى الشرط وامتنع تحقه ، انتفى الجواب وامتنع تحققه ؛ لتعلُّق وجوده على وجود الشرط ، كامتناع تحقق الإكرام فى قولهم : لو جئتنى لأكرمتك ، لعدم تحقق الشرط وامتناعه ، وكامتناع الإسراع ، لتعليقه على محال . فى قولهم : لوكنت طيرا لأسرعت إليك .



الإعراب

بيان أنواع الإعراب ، وعلاماته ، وموضوعات الإعراب
المرفوعات والمخفوضات والمنصوبات

الإعراب

الإعراب : بيانُ ماللكلمة فى الجملة ، وما للجملة فى الكلام من وظيفة لُغوية ، أو قيمة نحوية ، ككونها مُسنَدا إليه ، أو مضافا إليه ، أوكونها مفعولا ، أو حالا ، أو تمييزا ، أو غير ذلك من الدلالات التى تؤديها الكلمات فى ثنايا الجمل ، وتؤديها الجمل فى ثنايا الكلام .

أنواع الإعراب : أنواع الإعراب ، كما يدل عليه الاستقراء ، ثلاثة :

(١) رفعٌ . (٢) خفض . (٣) نصب .

ولكل نوع من أنواع الإعراب رمْز يشير إليه ، فرمز الرفع هو الضمة ، ورمز الخفض هو الكسرة ، ورمز النصب هو الفتحة ، وتسمى هذه الرموز بالحركات .

الرفع : حالة إعرابيّة تعرض للكلمة حين تقع مُسندا إليه ، أو تابعا للمسند إليه ، وعلامته الدالة عليه هى الضمّة . فالضمة هى الحركة التى يشار بها إلى كون الكلمة مسندا إليه ، أو تابعا للمسند إليه : وليس فى العربية غير الضمة رمزٌ للإسناد ، أما الواو فى الأسماء الخمسة مثلا ، فليست إلاّ ضمة ممطُولة ، أرادت العربية مطلها لغرض لَغوى خاصّ ، هو تكثير الكلمة ، وذلك لأن الأسماء الخمسة كلمات بنيت على حرفين ، والكلمات الثنائيّة من الأسماء نادرة فى العربية ، وسبب نُدْرتها هو ثقلها ، بعد أن استروحَتِ العربية البناء الثلاثى . فإذا تعرضت الثنائيات للاستعمال ، وكثر دورانُها فيه ، مالت بها العربية إلى التثليث ، وذلك بمطل الحركة فيها .

فإن كانت الحركة ضمة صارت بالمطْل واوا ، نحو : هذا أبُوك ، وذاك أخُوك .

وإن كانت الحركة كسرة صـارت بالمطل ياء ، نحو : مررت بأبِيك وأخِيك .

وإن كانت الحركة فتحة صـارت بالمطل ألفا ، نحو : رأيت أباك وأخاك .

فإعراب (أبوك) و (أخوك) ، وأمثالها إنما هو على الأصل ، أى : بالحركات ، بالضمة ، والكسرة ، والفتحة .

المرفوعات فى العربية : والمرفوعات فى العربية نوعان :

(١) المرفوع أَصالة . (٢) المرفوع تبعا .

المرفوع أَصالة : أما المرفوع أَصالة فهو :

(١) المبتدأُ : وهو المسند إليه فى الجملة الاسمية ، نحو : الربيعُ أجمل الفصولِ .

فالربيع : هو المسند إليه فى هذه الجملة ، فهو إذن مبتدأ مرفوع .

وأجمل : هو المسند إلى (الربيع) ، وهوالحديث الذى نتحدث به عنه ، فهو الخبر .

والفصول : مضاف إليه ، مخفوض .

(٢) الفاعل : وهو المسند إليه فى الجملة الفعلية ، نحو : تلبّدتِ السماءُ بالغيوم .

فتلبّدتْ : فعل ماضٍ ، والتاء فيه للتأنيث .

والسماء : هو المسند إليه الذى أسْندنا إليه التلبّد بالغيوم ، والجملة فعلية ، فهو إذن فاعل ، مرفوع .

المرفوع تبعا : وأما المرفوع تبعا فهو ما كان وصفا للمسند إليه فى المعنى ، وكان هو والمسند إليه كأنهما شَىْء واحد ، والتوابع فى العربية هى :

(١) النعت : وهو الوصف الموضِّح لموصوفه، المطابق له فى كل سِماته وخصَائصه ، من تعريف وتنكير ، ومن تذكير وتأنيث ، ومن إفراد وتثنية وجمع ، فإذا تمّ التطابق بين النعت والمنعوت فى هذه الخصائص ، طابقه فى إعرابه أيضا ، وتبعه فى رفعه ، وخفضه ، ونصبه .

وذلك نحو : اللّونُ الأخضرُ رمزُ الربيعِ .

اللّونُ : مسند إليه . مبتدأ مرفوع .

الأخضرُ : نعت للمسند إليه ، طابقه فى التعريف ، والتذكير والإفراد ، فتبعه فى الرفع .

رمز الربيع : هو المسند الذى تحدثنا به عن المسند إليه .

(٢) البيان : وهو ما كان جامدا بمنزلة النعت فى توضيح متبوعه أو تخصيصه ، نحو : زارنا أبو علىّ خالدٌ .

فزارنا : فعل ماض . و (نا) كناية عن المفعول .

أبو علىّ : (أبو) مسند إليه فى جملة فعلية ، فهو فاعل مرفوع بالواو أو بالضمة المطولة. (علىٍّ) مضاف إليه .

خالد : بيان لما قبله : (أبو علىّ) ، تابع له فى الرفع .

(٣) خبر المبتدأ : إذا كان وصفا للمبتدأ فى المعنى ، وكان فى معناه كأنّه هو المبتدأ ، نحو : (خالدٌ شاعرٌ) .

فخالدٌ : مسند إليه ، مبتدأ مرفوع .

وشاعرٌ : خبر المبتدأ مرفوع ، لأنه وصف للمبتدأ فى المعنى .

وإذ كان الخبر تابعا خاصّا بالمبتدأ ، فهو تابع للمرفوع وحده .

الخفض : الخفض حالة إعرابية تعرِض للكلمة حين يُضاف إليها . وعلامة الخفض الدالة عليه ، هى : الكسرة ، فالكسرة إذن هى الحركة التى ترمْز إلى كون الكلمة مضافا إليه ، أو تابعا للمضاف إليه .

المخفوضات فى العربية : والمخفوضات فى العربية نوعان :

(١) المخفوض أصالة . (٢) والمخفوض تبعا .

المخفوض أصالة : أما المخفوض أصالة فهو : المضاف إليه ، وكلّ مضاف إليه مخفوض ، محرك آخِره بالكسرة . والإضافة على وجهين :

الوجه الأول : الإضافة المباشرة ، نحو : حليةُ المرءِ أدبُه .

حليةُ : مسند إليه فى جملة اسمية ، مبتدأ ، مرفوع .

المرءِ : مضاف إليه ، أضيف إليه ما قبله ، أى نسب إليه ، وهو مخفوض بالكسرة .

أدبُه : خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة ، والهاء : كناية عن المضاف إليه ؛

الوجه الثانى : الإضافة غير المباشرة ، وتتحقق بتوسط إحدى أدوات الإضافة المشهورة بحروف الخفض ، كعَلَى ، وإلى ، ومِنْ ، والباء وغيرهنّ . نحو : صَعِدْتُ على السطح ، وخرجتُ من الدارِ ، وذهبْت إلى المكتبةِ ، ومررت بخالدٍ .

فكلٌّ من السطح ، والدار ، والمكتبة ، وخالد ، مضافٌ إليه بتوسط الأداة التى سبقته ، وهو من أجل ذلك مخفوض .

المخفوض تبعا : وأما المخفوض تبعا فهو التابع للمضاف إليه ، مما كان وصفا له فى المعنى ، مطابقا له فى كل سماته وخصائصه . والتابع للمضاف إليه هو : النعت ، والبيان .

أما النعت فنحو : التواضعُ سِمَةُ العلماءِ الأعلامِ .

التواضعُ : مسند إليه ، مبتدأ مرفوع .

سِمةُ : خبر المبتدأ ، مرفوع أيضا ، لأنه تابع له .

العلماءِ : مضاف إليه مخفوض .

الأعلام : نعت للمضاف إليـه ، طابقه فى التعريف ، والتذكير والجمع ، فتبعه فى الخفض .

وأما البيان فنحو : مررْت بخالدٍ أبى علىٍّ .

مررت : مرّ : فعل ماض . والتاء : كناية عن الفاعل .

بخالدٍ : الباء أداة إضافة. خالد: مضاف إليه بواسطة الأداة، مخفوض.

أبى علىٍّ : بيان للمضاف إليه مخفوض مثله ، وعلامة خفضه : الياء ، أو الـكسرة الممطولة . علىّ : مضاف إليه ، مخفوض .

النصب : والنصب حالة تعرض للـكلمة حين لا تـكون مسندا إليـه ، ولا مضافا إليه .

المنصوبات فى العربية : المنصوبات فى العربية نوعان :

(١) نوع يؤدّى وظيفة إعرابية فى أثناء الجملة ، كالمفعُولات ، والحال ، وغيرها من متعلقات الجملة ، نحو : شاهدتُ الظبىَ راكضًا .

شاهدت : فعل ماض . والتاء : كناية عن الفاعل .

الظبىَ : مفعول ، تعدى إليه فعل الفاعل ، وهو منصوب ، لأنه ليس بمسند إليه ، ولا بمضاف إليه .

راكضا : حال تبيّن هيئة المفعول ، وهى منصوبة أيضا ، لأنها لم تدخل فى إسناد ولا إضافة . ونحو قوله تعالى : « واشتعل الرأسُ شيبًا » .

اشتعلَ : فعل ماضٍ .

الرأسُ : فاعل ، مرفوع ، لأنه مسند إليه فى جملة فعلية .

شيبا : تمييز يوضح معنى مبهما قبله ، وهو (اشتعال الرأس) ، وهو منصوب ، لأنه لم يدخل فى إسناد ، ولا إضافة .

(٢) ونوع لا يؤدّى شيئا من ذلك ، ولـكنه مفتوح الآخر ، لأنه لا سبيل إلى تحريك آخره بغير الفتحة ، ولأن الفتحة هى الحركة الخفيفة التى يستريح

إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر كلمة لا تدخل فى نطاق إسنادٍ ولا إضافة ، ولا تحمل أىّ معنًى إعرابىّ ، وذلك كالمناديات المنصوبة ، فليس فى المنادى إسناد ، ولا إضافة ، وليس المنادى من متعلقات الجملة . نحو : يا عبدَ اللهِ أَقْبِلْ ، ويا راغبا فى النجاحِ اجتهدْ ، ونحوها .

فليس (عبد الله) أو (راغبا) مفعولا ، أو شبيها بالمفعول ، وحين أريد إلى تحريكهما فى وصل الكلام نصبا ، لأنه لا سبيل إلى تحريكهما بغير الفتحة ، لأن الفتحة هى الحركة التى يلجأ إليها العرب إذا أرادوا إلى تحريك الكلمة الخارجة عن الإسناد والإضافة ، مما كان من متعلقات الفعل ، ومما لم يكن من متعلقاته .

* * *

وليست هذه الحركات ، أعنى : الضمة والكسرة والفتحة إلاّ أصوات لين كالواو والياء والألف ، إلاّ أنها تختلف عنها فى الكمّ أو المقدار ، فهى أصوات لين قصيرة ، فالضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، والفتحة من الألف .

فالكلمة إذن إنما تُرفع بالضمة ، وتخفض بالكسرة ، وتنصب بالفتحة ، إلاّ أنّ بعض الموضوعات شذّت عن هذا الأصل ، واتّخذت لها إعرابا خاصّا .

ومن الموضوعات التى شذّت عن هذا الأصل :

(١) المثنّى : وهو ما يدل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون فى حالة الرفع ، وياء ونون فى حالتى الخفض والنصب ، نحو : زارنى رجلان وامرأتان ، ومررت برجلين وامرأتين ، ورأيت رجلين وامرأتين .

فرجلان فى المثال الأول : فاعل مرفوع بالألف .

و (برجلين) فى المثال الثانى : مضاف إليه بواسطة أداة الإضافة : الباء ، مخفوض بالياء .

و (رجلين) فى المثال الثالث : مفعُول ، منصوب بالياء .

وقد جرى مجرى المثنى فى إعرابه هذا ، كلمات ليست مثناة على طريقة التثنية ، ولـكنها دالة على اثنين أو اثنتين ، وهى : ذان وتان ، واللذان واللتان ، وكلا وكلتا .

ذان وتانِ : أمّا ذان وتان فهما كنايتان أو إشارتان إلى المثنى المذكر ، والمثنى المؤنث ، وقد بُنيا فى الاستعمال على الألف فى حالة الرفع ، وعلى الياء فى حالتى الخفض والنصب .

تقول : هذان رجلان عاقلان ، وهاتان امرأتان مجاهدتان . (هذان وهاتان) هنا فى حالتى رفع ، لأن كلاًّ منهما مسند إليه

وتقول : نظرت إلى هذين الرجلين وإلى هاتين المرأتين . (هذين وهاتين) هنا فى حالة خفض لأن كلا منهما مضاف إليه بالأداة . وأداة الإضافة هنا هى : (إلى) .

وتقول : سمعت هذين الرجلين يتهامسان ، وهاتين المرأتين تتهامسان . (هذين وهاتين) هنا فى حالة نصب ، لأن كلاًّ منهما مفعول .

اللَّذان واللَّتان : وأما اللّذان واللتان ، فهما كنايتان ، كل منهما موصولة بجملة لا يتم معناها إلاّ بها ، كقولنا : جاء اللذان زرتهما أمس ، وجاءت اللتان زرتهما أمس . فاللذان واللتان فى هذين المثالين فى حالة رفع ، لأن كلاًّ منهما كناية عن الفاعل . أما الجملة التى وُصلت بكلّ منهما ، وتمّ بها معنى كلّ منهما ، فهى : زرتهما أمس .

وكقولنا : مررت باللذين واللتين قابلتهما فى السوق . (اللذين واللتين) هنا فى حالة خفض بالإضافة ، لأن كلاًّ منهما مضاف إليه بواسطة أداة الإضافة ، وهى هنا : الباء .

وكقولنا : رأيت اللّذين ركبا القطار ، واللتين ركبتــا القطار . (اللذين واللتين) هنا فى حالة نصب ، لأن كلاّ منهما مفعول .

كِلاَ و كِلْتا وأمّا كلا وكلتا فتُستعملان استعمال المثنى ، بالألف فى حالة الرفع ، وبالياء فى حالتى الخفض والنصب ، بشرط إضافتهما إلى الضمير ، نحو :

جاءنى كلاهما ، أو كلتاهما : (فى حالة الرفع) .

مررت بكليهما أو كلتيهما : (فى حالة الخفض) .

رأيت كليهما أو كلتيهما : (فى حالة النصب) .

فإذا أضيفتا إلى الظاهر استعملتا بالألف فى جميع الحالات

تقول : جاءنى كلا الرجلين . (كلا : هنا فاعل) .

جاءتنى كلتا المرأتين . (كلتا : هنا فاعل)

وتقول : مررت بكلا الرجلين ، وكلتا المرأتين . (كلا وكلتا) هنا مضاف إليه

وتقول : رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين . (كلا وكلتا) هنا : مفعول

وقد رأينا فى هذه الأمثلة أن (كلا) و (كلتا) بقيتا على حال واحدة فى جميع حالات الإعراب : حالة الرفع ، و حالة الخفض ، وحالة النصب .

(٢) الجمع ونعنى به ما كان النحاة يسمونه بجمع التصحيح ، وهو نوعان :

(١) جمع مذكر : وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون ، رفعا ، وياء ونون : خفضا ونصبا .

نحو : جاء المحمَّدون . جاء : فعل ماض المحمدون : فاعل ، مرفوع

ونحو : مررت بالمحمَّدِين . مرّ : فعل ماض . والتاء : ضمير الفاعل بالمحمدين : الباء : أداة إضافة . (المحمدِين) : مضاف إليه بواسطة الأداة ، مخفوض .

ونحو : رأيت المحمدِين . رأيت : فعل ماض ، والتاء ضمير الفاعل .
(المحمدِين) : مفعول ، منصوب . ويجرى هذا المجرى :

(١) العلم المذكر العاقل الخالى من هاء التأنيث ، نحو : خالد . محمد . علىّ بكر ، ونحو ذلك .

(٢) وصفة العلَم المذكر العاقل ، نحو : مسافر . قادم . راجع ، ونحو ذلك .

نحو : رجع المسافرون . . . المسافرون هنا : وصْف للعَلَم المذكر العاقل ، وهو هنا فاعل ، مرفوع بالواو .

ونحو : خرجت لاستقبال الزائرين . (الزائرين) هنا : مضاف إليه ، مخفوض بالياء ، وهو جمع زائر ، وزائر صفة المذكر العاقل .

ونحو : رأيت القادِمين من العراق ينزِلون من الطائرة . . . (القادِمين) هنا : مفعول منصوب بالياء ، وهو جمع قادم ، وقادم صفة للمذكر العاقل .

(٢) جمع مؤنث ، وهو مادل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء ، نحو : فاطمات (جمع فاطمة) ، وكاتبات : (جمع كاتبة) .

ويعرب هذا الجمع بالضمة رفعا ، وبالكسرة خفضا ونصبا ، نحو : جاءتِ الهنداتُ ، ومررت بالهنداتِ ، ورأيت الهنداتِ . . . (الهنداتُ) فى المثال الأول : فاعل مرفوع بالضمة ، وفى المثال الثانى : مضاف إليه بالأداة مخفوض بالكسرة ، وفى المثال الثالث : مفعول منصوب بالكسرة أيضا ، وهو موضع الشذوذ فى إعرابه .

(٣) الأسماء الخمسة وهى : أبوك . أخوك . حموك . فوك . ذو علم .

وتعرب هذه الأسماء بأصوات لين طويلة ، أى : بالواو رفعا ، وبالياء خفضا ، وبالألف نصبا .

وذلك لأن كلاًّ منها مؤلف من حرفين ، ولا يَنطلق اللسانُ بالحرفين فى يُسْر ، فمُطِلت الضمة فى حالة الرفع حتى صارت واوا ، ومُطِلت الكسرة ،

فى حالة الخفض ، حتى صارت ياء ، ومُطِلَتِ الفتحة ، فى حالة النصب ، حتى صارت ألفا ، وبمطل الحركة صِرْنَ كأنهنّ ثُلاثيات ، والثلاثىّ أخفّ الأبنية وأيسرها على اللسان ، لأن الثلاثىّ أساس البناء فى العربية .

ولا تعرب هذه الكلمات مثل هذا الإعراب إلاّ مضافة ، وليست سواءً فى إضافتها ، فالثلاثة الأولى تضاف إلى الظاهر وإلى الضمير ، والرابع ، وهو (فوك) ، لا يضـاف إلاّ إلى الضمير ، والخامس ، وهو (ذو) لا يضاف إلاّ إلى الظاهر .

تقول : هذا أخوك وأبو على

أخوك : خبر المبتدأ ، مرفوع بالواو .

وأبو علىّ : خبر أيضا ، لأن الواو نصّت على شركته مع ما قبلها ، مرفوع بالواو أيضا .

وتقول : مررت بأخيك وأبى علىّ .

(بأخيك) : مضاف إليه بالأداة ، وهى (الباء) ، مخفوض بالياء .

(وأبى على) : مضاف إليه أيضا ، مخفوض بالياء .

وتقول : رأيت أخاك وأبا علىّ .

(أخاك) : مفعول ، منصوب بالألف ، والكاف : كناية عن المضاف إليه .

(وأبا علىّ) : مضاف إليه أيضا ، مخفوض بالباء .

ويقولون : لا فُضَّ فُوك . فَغَرفاه . كلَّمَهُ فوهُ إلى فِيهِ .

(فوك) فى المثال الأول : فاعل مرفوع بالواو .

(فاه) فى المثال الثانى : مفعول منصوب بالألف .

(إلى فيه) فى المثال الثالث : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض بالياء .

وتقول : هذا ذو علمٍ . . . (ذو) هنا : خبر مرفوع بالواو .

مررت بذى علمٍ . (بذى) : الباء : أداة إضافة ، و (ذى) مضاف إليه بالأداة ، مخفوض بالباء .

رأيت ذا علمٍ . (ذا) هنا : مفعول منصوب بالألف .

فإذا لم تُضَف هذه الأَسماء ونوّنت، أُعربت بالحركات ، واستقلّت لفظا ؛ لأنها تصير بالتنوين كأنها ثلاثية ، وذلك :

نحو : هذا أخٌ عطوفٌ . (أخٌ) هنا : خبر مرفوع بالضمة .

ونحو : نعمتُ بأخٍ عطوفٍ . (أخٍ) هنا : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض بالكسرة .

ونحو : عهدتك أخا عطوفا . (أخًا) هنا : حال منصوبة بالفتحة .

(٤) الاسم المعرب الذى لا ينوّن : وهو (الممنوع من الصرف) فى اصطلاح النُّحاة . والكلمات المعربة التى لاتنون هى :

١ ـ الاسم إذا كان :

علمًا مؤنثا ، كزينبَ وسُعادَ .

وعلمًا مركبا ، كحضرموتَ ومعد يكرِبَ .

وعلمًا مختوما بألف ونون ، كعثْمانَ وسَلْمان .

وعلمًا على زنة الفعل ، كتَغْلِب ، ويزيد ، وأحمد .

وعلمًا على زنة (فُعَل) ، كعُمَر وزُفَرَ .

ونكرة مؤنثة بألف التأنيث الممدودة ، كصحراءَ وبيداءَ .

٢ ـ الصفة إذا كانت :

مختومة بألف ونون ، كنَعْسان وعَطْشان .

ومختومة بألف التأنيث الممدودة ، كصحْراء وبَيْداء .

وعلى زنة الفعل ، كأَسْمَر ، وأَحْمد .

وعلى زنة (فُعَل) كأُخَر وأُوَل .

٣ ــ الجمع إذا كان :

على زنة (فُعَلاء) ، كعُقَلاء وشُعَراء .

وعلى زنة (أَفْعِلاء) كأَصْدِقاء وأَوْصِياء .

وعلى زنة (فواعِل) ، كشواعر (جمع شاعرة) وزوابع (جمع زوبعة) .

وعلى زنة (فعائل) ، كسحائب ، وشمائل .

وعلى زنة (فعالِى) ، كسعالى ، وقَلاسِى . (جمع سِعْلاة وقلنسوة) .

وعلى زنة (فَعالَى) ، كصحارَى وعَذارَى .

وعلى زنة (فَعالىّ) ، ككَراسىّ وقَمارِىّ .

وعلى زنة (فَعالِل) وشبهها ، كجعافر وبراثن ومساجد وصيارف وأفاضل .

وعلى زنة (فَعاليل) وشبهها ، كقراطيس وقناديل وتماثيل ومصابيح .

كل هذه الكلمات وأمثالها لا تُنوّن ، وإذا ذهب التنوين من اسم معرب ، تغيّر إعرابه بعض التغير ، فيعرب بالضمة رفعا ، وبالفتحة خفضا ونصبا .

وإنما يخفض أمثال هذه الكلمات بالفتحة ، ولا يخفض بالكسرة على الأصل ، لئلا يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه تخفيفا ، وذلك :

نحو : هؤلاءِ عُلَماءُ أعلامٌ . هذه مصابيحُ جميلةٌ . عثمانُ رجلٌ كريمٌ . زينبُ بنتٌ ذكيةٌ .

ونحو : قطعتُ بيداءَ واسعةً . أوقدتُ مصابيحَ خضراءَ . رأيت سُعادَ فى السوق .

ونحو قوله تعالى : « وزينّا السماءَ الدنيا بمصابيحَ » . وقولنا : هذا أخو زينبَ . سافرت إلى حَضْرَموتَ . عَرَّجت بسيارتى على طريقٍ جرداءَ .

(بمصابيح) : الباء : أداة إضافة . (مصابيح) : جمع على (مفاعيل) ،

مضاف إليه بالأداة ، مخفوض بالفتحة ، لأنه اسم غير منوّن ، أو ممنوع من الصرف .

(زينبَ) : مضاف إليه ، أضيف إليها (أخو) ، مخفوض بالفتحة ، لأنه علم مؤنث غير منوّن .

(حضرموتَ) : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض بالفتحة ؛ لأنه علم مركّب غير منوّن .

(جرداء) : نعت المضاف إليه ؛ تابع له ، مخفوض بالفتحة ، لأنه صفة على (فَعْلاء) غير منونة .

فلو خفضت (مصابيح) و (زينب) و (حضرموت) و (جرداء) بالكسرة على الأصل ، لاشتبهت بالمضاف إلى ياء المتكلم ، الذى حذفت ياؤه تخفيفا .

فإذا زالت هذه الشبهة عن الاسم غير المنون بإضافته ، أو بتعريفه بأَلْ ، أعرب على الأصل : بالضمة رفعا ، وبالكسرة خفضا ، وبالفتحة نصبا ، نحو : زُيِّنَتِ المدينةُ بالمصابيحِ ، واستُعِين بمصابيحِ السيّارة ، بخفض (المصابيح) فى المثالين ، بالكسرة ، لأنه فى المثال الأول معرف بأل ، وفى المثال الثانى مضاف إلى السيارة .

* * *

إن هذه المعانى الإعرابية المرموز لها بالضمة والكسرة والفتحة أنما تكون فى الأسماء وحدَها ، أما الأفعال فلا تؤدى مثل هذه الوظائف ، ولا تعبّر عن شىء من المعانى الإعرابية ، فلا يكون الفعل مسندا إليه ، ولا مضافا إليه ، ولا مفعولا . وأعنى بهذا أن الكلمات التى تتغير أواخرُها بتعاقب الوظائف اللغوية عليها ، هى الأسماء وحدها ، لا الأفعال ، ولا الأدوات ، ولا الكنايات .

وفى ضوء هذا نستطيع أن نقسم الكلمات قسمين رئيسين :

الأول : المُعْرَب .

والثانى : المَبْنِىّ .

أما المعرب فهو الاسم ، وأما المبنىّ فهو الفعل بجميع أقسامه ، والأداة بجميع طوائفها ، والكناية بجميع أنواعها . وليس معنى أن يقتصر الإعراب على الأسماء ألاّ يكون من الأسماء مبنىّ يلازم حالة واحدة ، مهما تتعاقب عليه المعانى الإعرابية ، فهناك عوارض تعرض للاسم ، فيصير بها ملازما حالة واحدة .

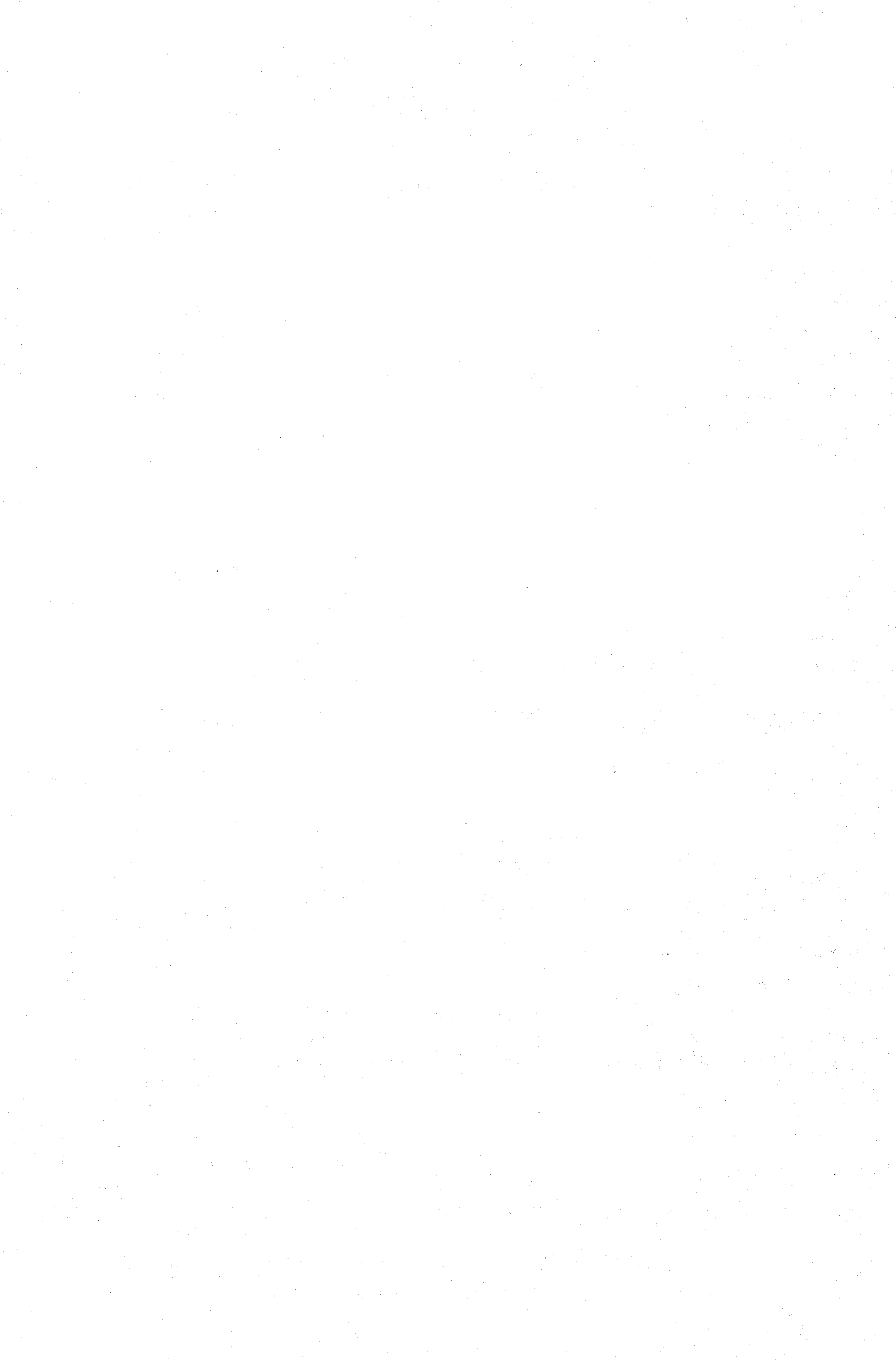
كأن يكون الاسم مختوما بألف لازمة ، نحو : الفتى ، والمصطفَى وليلَى وسَلْمَى .

أو يكون جاريا مجرى القوالب الثابتة ، كمركبات الظروف ، نحو : بينَ بينَ ، أو مركبات الأسماء كبيتَ بيتَ ، فى قولهم : هو جارى بيتَ بيتَ ، أو مركبات المصادر ، كحَيْصَ بَيصَ ، فى قولهم : تركت القوم فى حَيْصَ بَيْصَ ، وشَذَرَ مَذَرَ ، فى قولهم : تفرق القوم شَذَرَ مَذَرَ ، أو مركبات الأعداد كأحد عَشَرَ وتسعة عَشَرَ ، وما بينهما ، ماعدا اثنى عَشَر ، نحو قوله تعالى : « إنى رأيت أحدَ عَشَرَ كوكبا » ، وقولنا : زارنى أمسِ أحدَ عَشَرَ رجلا ، وسلمت على أحدَ عَشَرَ رجلا .

أو يكون فى وضع إذا جرى معه على الأصل اختلط بموضوع آخر ، كما يُضم آخر المنادَى المفرد المعرفة ، نحو : يا خالدُ أَقْبِلْ ، و ياصديقُ هلمّ إلىّ . وكما يضم (قبلُ) و (بَعْدُ) ، وأمثالهما ، إذا قطعتا عن الإضافة لفظا ، كقوله تعالى : « للهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ ومن بَعْدُ » .

أو يكون علما مؤنثا على (فَعالِ) . كقَطامِ وحَذامِ ، كقول الشاعر :

إذا قالت حَذامِ فصدقوها　　　فإن القولَ ما قالت حَذامِ



تأليف الجمل

بحث فى الجملة موضوع الدرس النحوى
وفى أنواع الجمل فى العربية

تأليفُ الجمل

التأليف: موضوع الدرس النحوى، لأن النحو لا يعنى بالصوت، وما يتعلق به من ظواهر لغوية، ولا بالكلمة المفردة وما يتعلق بها، وإنما يُعْنَى بالكلمة المؤلَّفة مع غيرها فى عبارة أو جملة، وليست الكلمات المؤلفة فى عبارة أو جملة إلّا صورة لفظية لما يتمّ فى الذهن من تأليف.

والتأليف فى الذهن هو ربْط الصور الذهنية المفردة بعضِها ببعض، على نحوٍ تتحقق معه صلةٌ ونسبةٌ بين هذه الصور، فإذا أردنا إلى أن نعبِّر عن ذلك، أو ننقله إلى ذهن السامع أو المخاطب عبرنا عنه بمركب لفظىّ.

والنحو يبحث فى هذه المركبات:

(١) عن أجزائها الأَساسيّة، من فعل واسم وأداة وكناية، وما لهذه الأجزاء من وظائف لغوية، تؤدّيها فى أثناء التأليف، وما يطرأ على هذه الأجزاء من طوارئَ شتّى، كالتقديم والتأخير، وكالذكر والحذف، وغير ذلك من طوارئ.

(٢) وعن أجزائها التى لا يقوم عليها أصل البناء، وإنما يقوم تمام المعنى، من تعلقات الأفعال والأسماء، كالمفعولات، والتوابع وغيرها.

(٣) وعن المعانى العامّة التى تطرأ على الجُمل فى دورانها فى الاستعمال، واختلاف مناسبات القول، كالاستفهام والنفى والشرط والتوكيد، وغيرها مما تؤدّيه الأدوات المختلفة.

وإذا أنعمنا النظر فى هذه المركبات رأيناها على نوعين:

النوع الأول: ما يُعَبِّر التركيب فيه عن فكرة تامة، ويدل على معنى تامّ يصحّ السكوت عليه.

والنوع الثانى : ما لا يعبّر التركيب فيه عن فكرة تامة ، ولا يدل على معنى تامّ ، وكلّ ما يدل عليه هو ارتباط بعض الأجزاء ببعض، على نحوٍ يَوثِّق الصلة بينهما ، ويجعل منها مركبا موصول الأجزاء .

ويسمى النوع الأول إسنادا أو جملة ، ويسمى النوع الثانى إضافة .

وليس من هذه المركبات النحوية ما يسمى بالمنحوت ، أو المركب ، لأن النحت والتركيب اللغويين يقومان على أساس من استخلاص كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر ، مثل كشاجِم ونحوه . ويتم هذا التركيب اللغوىّ بإحدى طريقين :

(١) طريق التلازم المحض ، والصحبة الدائمة فى الاستعمال . كالتلازم بين (إنّ) و (ما) فى (إنّما) . وكالتلازم بين (هل) و (لا) فى (هلاّ) .

(٢) طريق الإدماج القائم على أساس حذف بعض أجزاء الكلمتين ، كالادْماج الناشئ فى (لن) من (لا) و (أنْ) ، وفى (لَيْسَ) من (لا) و (أيس) .

لأن المركب الناشئ من هذين يعدّ بمنزلة كلمة واحدة ، ويعبِّر عن معنى مفرد ، والمركب النحوىّ إنما يعبر عن معنى مركب، على نحو الإسناد، أو على نحو الإضافة .

الإسناد أو الجملة

الجملة : هى الصورة اللفظية للفكرة .

وظيفة الجملة : هىَ نقل ما فى ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع .

فإذا قال أبو تمام مثلا :

دُنيَا معاشٌ للورَى حتَّى إذَا حَلَّ الربيعُ فإنما هى مَنْظَرُ

فقد عَبَّرَ بهذا المركَّب اللفظىّ عن صورة للدُّنيا فى الربيع ، أحسّ هو بها ، وتمثّلت فى ذهنه ، فأراد نقلها إلى أذهان السامعين ، فأفرغها فى هذا المركب اللفظىّ الجميل .

فالجملة إذن : وسيلة لتناقُل الأفكار ، وأداة للتفاهم بين بنى الإنسان

أركان الجملة : تقوم الجملة على رُكنين رئيسين :

أولها : المسند إليه ، وهو موضوع الكلام المتحَدَّث عنه .

وثانيهما : المسند ، وهو المتحدَّث به عن ذلك الموضوع .

فقولنا : خالدٌ ظريفٌ ، جملة ، تحمل فكرة تامّة ، ويمكن تحليلها إلى ركنيها الرئيسين .

فالذى وَضِع ليتحدّث عنه فيها أو يسند إليه هو : خالد .

والذى جىء به ليتحدّث به عن المسند إليه هو : ظريف .

وقولنا : أقبل علىّ من سفره ، جملة تحمل فكرة تامة ، ويمكن تحليلها إلى ركنين رئيسين :

١ — (علىّ)، وهو موضوع الكلام، والمتحدَّث عنه، فهو إذن المسند إليه.

٢ — (أقبل من سفره) ، وهو الذى يتضمن الحديث عن (علىّ) موضوع الكلام ، فهو إذن المسنَد .

وقولنا : أمامَكَ مَنْظرٌ جميلٌ ، جملة تشتمل على معنى تامّ ، ويمكن تحليلها إلى ركنين رئيسين :

أولها : (منظر جميل) ، وهو المتحدَّث عنه ، فهو إذن المسند إليه .

وثانيهما : (أمامَكَ) ، وهو الحديث عن (منظر جميل) موضوع الكلام ، فهو إذن المسند .

وليس للمسند إليه فى العربية موضع خاصّ يلازمه ، كما يبدو فى هذه الجمل الثلاث ، فهو فى الأولى أولها ، وفى الثانية وَسَطها . وفى الثالثة آخرها .

أنواع الجملة فى العربية : كان النحاة يبنون تقسيمهم الجملة على أساس لفظىّ مَحْض ، فإذا كان صدر الجملة اسما فهى جملة اسمية ، وإذا كان صدرها فعلا فهى جملة فعلية . وقد أوقعهم هذا التقسيم فى مُشكلات نحوية لم يستطيعوا التخلص منها : فقد واجههم مثل قوله تعالى : « وإن أحدٌ من المشركين استجارَك فأجره » ، ومثل قول أبى تمام :

إذا مارقٌ بالغَدْر حاولَ غَدْرةً   فذاك حَرِىٌّ أن تئيم حَلائلُهْ

وقول طرفة :

إذا القومُ قالوا مَنْ فَتًى خِلْتُ أنَّنِى   عُنيتُ فلم أكْسَلْ ولم أتَبَلَّدِ

فجملة (أحد من المشركين استجارك) جملة اسمية فى نظرهم ، لأنها مصدرة باسم ، وجملة (مارق بالغدر حاول غَدرة) جملة اسمية أيضا ، لأنها مصدرة باسم ، وجملة (القومُ قالوا) جملة اسمية كذلك ، لأنها مصدرة باسم أيضا .

ثم لا حظوا أن هذه الجمل وقعت شروطا لإنْ وإذا ، وجملة الشرط فعلية ، لأن الشرط سِياق فعلىّ ، والآية وأمثالها ، والبيتان وأشباههما ، مما لا يتطرق الشك إلى كثرته فى الاستعمال ، وصحته وفصاحته ، وفى النصوص الصحيحة من أمثال ذلك ما لا يقع تحت حصر ، فكيف يتخلصون من هذه المشكلة ؟

لم يجد النحاة حلاً لغويا سليما لهذه المشكلات التى صنعوها صُنْعا ، وراحوا يتمحّلون ويتكلفون التأويلات والتقديرات ، لتوجيه أمثال الآية والبيتين وانتهوا أخيرا إلى أن يعربوا الاسم المتقدم فيها فاعلا ، ولكن لا للفعل المذكور ، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، بل لفعلٍ واجب الحذف مفسَّرٍ بالفعل المذكور ، وتقدير مامرّ عندهم :

إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك .

إذا حاولَ مارقٌ بالغَدْر حاولَ غَدْرةً .

إذا قال القومُ قالوا .

ولا أظن عربيا فصيحا كان يفكر فى مثل هذا ، أو يستسيغ مثل هذا .

ينبغي أن يُبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ، ويَستند إلى ملاحظة الجمل : ومراقبة أجزائها فى أثناء الاستعمال ، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسنَد لا إلى المسند إليه ، كما فعلوا ، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، وعلى ما للمسنَد من دِلالة .

والجملة من حيث طبيعة المسنَد ثلاثة أنواع :

(١) الجملة الفعلية :

وهى الجملة التى يكون فيها المسنَد دالاً على التغيّر والتجدّد ، أو بعبارة أخرى ؛ هى التى يكون فيها المسند فعلا ، لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذى يدل على تجدّد الإسناد وتغيّره ، وذلك نحو : قام خالد ، ويقوم خالد ، وخالد يقوم ، ونحو « إن أحدٌ من المشركين استجاوك » و « إذا مارقٌ بالغدر حاولَ » و « إذا القوم قالوا » ، وقوله تعالى : « إذا السماء انشقت » و « إذا السماء انفطرتْ » إلى غير ذلك من الأمثلة الفصيحة التى لا حصر لها .

(٢) الجملة الاسمية :

وهى الجملة التى يكون فيها المسند دالاّ على الدوام ، أو بعبارة أخرى ؛ هى التى لا يكون فيها المسند فعلا ، وذلك نحو : محمدٌ أخوك . والحديد مَعْدن ... فأخوك ومعدن ، دالاّن هنا على الدوام ، أى : دوام اتصاف المسند إليه بهما ، لأنّ الأخوّة ثابتة لمحمد ، لا تتغيّر ، ولا تصير من حال إلى حال . ولأن المعدنيّة وصف ثابت للحديد ، لا يتغيّر ، فكلٌّ من هاتين الجملتين : جملة اسميّة .

(٣) الجملة الظرفية :

وهى الجملة التى يكون فيها المسند ظَرْفا ، أو مضافا إليه بالأداة ، نحو : عندَ زيدٍ نَمِـرةٌ ، وأمامَك عقَبات ، ونحو قوله تعالى : « أفى الله شكٌّ ؟ » ، وقولك : فى الدار رجلٌ .

هذه الجمل وأمثالها ليست فعلية ، لأن الفعل لايظهر فيها ، وليست اسمية ، لأن الاسمية ماكان المبتدأ ، أو المسند إليه فيها صَدْرا مالم يطرأ على المسند مايقتضى تقديمه ، كأن يحظى باهتمام المتكلم وعنايته ، وتقدُّم المسند فى هذه الجمل ليس طارئا ، ثم إن المسند فيها يشير إلى الكينونة العامة ، أو الوجود العام ، مما يجعلها إلى أن تكون فعلية أقرب منها إلى أن تكون اسميه .كل هذا يجعل هذه الجمل بينَ بينَ ، لا هى بالاسمية ، ولا هى بالفعلية .

الكلمة فى أثناء الجملة :

للعربية سِمَة تميزُّها من اللغات الأخرى ، تلك هى أنّ الكلمة فى أثناء الجملة تحمل معها مايدل على صفتها الإعرابية ، وما دام للكلمة مثل هذه السِّمة فلها من الحرية فى التنقّل فى أثناء الجملة ، مالم يكن لغيرها من الكلمات فى غير العربية . والقيمة النحوية للكلمة الأجنبية إنما تتحدد بموضعها المخصص لها فى الجملة ، فإذا زُحْزِحَت عن مكانها خرجت عن صفتها ، واتخذت لها صفة أخرى يحددها موضعها الجديد .

فالكلمة المرفوعة ، أى : المضمومة الآخر هى المسند إليه ، أو التابع للمسند إليه ، وليس لها موضع محدد لها ، بحيث لا تفارقه ، فهى تتصدر الجملة حينا ، وتتأخر حينا ، ثم تتوسط أجزاء الجملة حينا آخر ، ولا تخرج عن كونها مسندا إليه مهما يتغيّرُ موضعها فى الجملة مادامت مرفوعة .

والكلمة المنصوبة ، أى : المفتوحة الآخر إنما هى من متعلقات الفعل ، أو من متعلقات الجملة ، وهى إذا كانت مفعولا ، مثلا ، فهى مفعول فى موضعها اللغوىّ المألوف ، وهى مفعول إذا تقدمت ، وهى مفعول أيضا إذا توسطت أجزاء الجملة الأخرى .

والكلمة المخفوضة ، أى : المكسورة الآخر ، مضاف إليه ، أو تابع

المضاف إليه ، ولا يخرجها عن كونها كذلك انتقالها من موضعها ، مادامت تحمل معها مايدل على قيمتها النحوية ، وهو : الكسر .

فمحمّدٌ ، فى قولنا : فاز محمدٌ بالجائزة ، مسندٌ إليه ، تأخر ، أو تقدم ، لأنه يحمل معه ما يدلّ على وظيفته فى الجملة ، وهى كونه مسندا إليه .

و (محمّدا) فى قولك : زار خالدٌ محمّدًا ، مفعول ، تقدم أو تأخر ، لأنه يحمل معه مايدل على أنه مفعول ، وهو الفتحة

و (محمّدٍ) فى قولنا : أقبل خالدٌ على محمّدٍ ، مضاف إليه بالأداة تقدم ، أو تأخر .

على أن للكلمة موضعا مألوفا يحسن أن تلازمه ، إلاّ إذا طرأ عليها مايقتضى مفارقتها إياه، أويقتضى تقديمها ، من اضطرار يستدعيه النظم ، كما يحدث مثله كثيرا فى الشعر ، أو اهتمام تُمْليه مناسباب القول ، فإذا اقتضى شيء من ذلك تقديمها قدّمت ، ولم يغيّر تقديمها شيئا من دلالتها الإعرابية ، أو تصير بالتقديم إلى شيء آخر .

فالمفعول والمضاف إليه يتقدمان ويتأخران ، وهما هما فى الحالتين . وكذلك المسند إليه ، يتقدم ويتأخر وهو هو فى الحالين .

ومن المسند إليه ما سمّى بالفاعل ، وهو المسند إليه فى الجملة الفعلية ، وللفاعل فى الجملة الفعلية موضع لغوىّ مألوف ، هو أن يلى الفعلَ مباشرة ، فإذا طرأ عليه ما يقتضى تقديمه قُدّم ، ولم يخرجه تقديمه عن كونه فاعلا ، ولم يغيِّر التقديم صفته التى كان عليها ، كما لم يخرج الجملة المقدَّم فيها الفاعل عن كونها جملة فعلية .

إن تقديم الفعل على الفاعل شائع شيوعا لا يسمح للنحوىّ أن يتردد فى قبوله ، وقد مرّ بنا لتقديمه على فعله من الأمثلة ما نراه يكفى لتقريره وتثبيته .

الجملة الفعلية

بحث فى الفعل وأقسامه ووظيفته ودلالته

الجملة الفعليـــة

هى الجملة التى يكون فيها المسند فعلا ، وهى كأية جملة تتألف من ركنين رئيسين ، هما :

(١) الفاعل ، وهو المسند إليه .

(٢) الفعل ومتعلقاته ، وهو المسند

نحو : تساقطت الأوراق فى الخريف .

تساقطت ، فعل ماض ، والتاء للتأنيث .

الأوراق : مسند إليه ، فاعل مرفوع .

فى الخريف : فى : أداة إضافة . الخريف : مضاف إليه بالأداة ، وعبارة (تساقطت فى الخريف) هى المسند ، والجملة فعلية ، لأن المسند فيها فعل .

ونحو : الأوراق تساقطت فى الخريف .

الأوراق : مسند إليه فاعل مرفوع ، قدّم للاهتمام به .

تساقطت : فعل ماض . والتاء للتأنيث .

فى الخريف : أداة إضافة ، ومضاف إليـــه ، وعبارة (تساقطت فى الخريف) هى المسند ، والجملة ماتزال فعلية ، لأن المسند فيها فعل .

فإذا أريد لهذه الجملة أن تنطوى فى شرط ، وتقترن بإحدى أدواته ، انطوت فيه ، واقترنت بالأداة ، ولم يُلْحَظ فيها أن الأداة ، أعنى أداة الشرط ، فى غير سِياقها ، لأن الجملة فعلية ، كما تقدم ، وذلك قولنا : إذا الأوراق تساقطت ، فاستعد لمواجهة الشتاء .

الفاعل فى الجملة الفعلية :

الفاعل فى الجملة الفعلية نوعان :

(١) فاعل يفعل الفعل اختيارا ، نحو خرج خالدٌ من داره ، وارتحل الضيف أمسِ ، وأقبل عمرو من سَفَره ، وروَى الراوِى هذا الخبر ، ونحو ذلك .

(٢) وفاعل يقوم به الفعل، على حدّ تعبير النحاة، أو يتلقى الفعْل ، وينفعل به ، ولا اختيار له فى أن يفعل الفعل ، أو لا يفعله ، نحو : نزل المطرُ غزيرا ، وسقط الحَجرُ من عَلٍ ، وانكسَر الإبريقُ ، وكُسِرَ الإناءُ ، وغَفَا بكرٌ ، وسُرَّ عمرٌو ، وغضِب خالدٌ ، ونحو ذلك .

ويعرب كلّ من المرفوعات فى هـذه الأمثلة فاعلا ، لأنه مسند إليـه ، ولا يمنع من ذلك كون بعضها مما ليس له اختيار ، أو مما يمتنع عَقْلا صدور الفعل عنه ، لأن المسألة إنما تعالج لغويا لا فلسفيا .

نظام الجملة الفعلية :

الأصل فى الجملة الفعلية أن يتقدمَ الفعل ، ويليه الفاعل ، ثم متعلقات الفعل من مفعول أو ظرف ، أو مضاف إليه بالأداة ، نحو :

أَكْرَمَ خالدٌ ضَيْفَهُ . « الفعل ، ثم الفاعل ، ثم المفعول » .

وقف الفارسُ أمامَك . « الفعل ، ثم الفاعل ، ثم الظرف » .

قفز الصَّبِىُّ فى الماء . « الفعل ، ثم الفاعل ، ثم المضاف إليه بالأداة » .

إلاّ أن هذا النظام ليس بثابت ، فقد يَحُول دونه ضَرورة ، وقد يَحْظَى بعض أجزاء الجملة باهتمام المتكلم ، فيفارق موضعه إلى الصدر .

قد يتقدم الفاعل على الفعل ، نحو : خالد ينام مُبكرا ، ونحو : أزيدٌ يقوم أم عمرو ، ونحو قوله تعالى : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه » .

وقد يتقدم المفعول على الفاعل وحدَه ، نحو قوله تعالى : « وإذِ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ » ، وقد يتقدم على الفعل والفاعل جميعا ، نحو قوله تعالى : « فَرِيقًا هَدَى » وقوله تعالى : « إيَّاكَ نَعْبُدُ وَإيَّاكَ نَسْتَعِين » .

وقد يتقدم الظرف ، نحو قولهم : عندَ الامتحان ، يُكْرَم المرءُ أو يُهان .

وقد يتقدم المضاف إليه بالأداة ، نحو قولهم : بالبِرّ يُسْتَعْبَد الحُرّ .

والأمثلة على هذا ونحوه كثيرة ، لاتقع تحت حصر .

لزوم تقدم الفاعل :

يلازم الفاعلُ موضعه فى الجملة قبل المفعول ، وقبل المتعلّقات الأخرى فى حالتين :

الأولى : أن يؤدى تأخيره عن المفعول إلى شبهة ، وذلك أن يكون كل من الفاعل والمفعول مما يلازم حالة واحدة ، بحيث لايتبيّن الفاعل من المفعول ، كقولهم : زار هؤلاء أولئِك . أولاءِ ملازمةٌ حالة واحدة هى الكسر ، فإذا أُخّر الفاعل عن المفعول لم يعرف الفاعل من المفعول ، لذهاب الحركة المميّزة .

وكقولهم : زار موسى عيسى ، موسى وعيسى كلاهما ملازم للألف ، والألف ساكنة أبدا . فلو قدّم (عيسى) على (موسى) لاشتبه أمرهما ، ولما عرِف الفاعل من المفعول .

فالفاعل فى مثل هذا وذاك يُلازم موضعه قبل المفعول ، ويعتبر المتقدّم منهما هو الفاعل ، اتقاء لمثل الشبهة .

والثانية : أن يكون المفعول مقصورا عليه ، أو محصورا ، على حدّ تعبير النُّحَاة ، كقولهم : ما أكرمَ خالدٌ إلاّ محمداً . ومعنى هذا أن إكرام خالد مقصور على محمد ، لايتعدّاه إلى غيره ، ولو أُخّر خالد . فقيل : ما أكرم محمدا إلاّ خالد فات القصد ، وصار معناه أنّ إكرام محمدٍ مقصور على خالد ، لايكرم محمدا غير خالد ، وليس هذا هو المراد .

ومثل هذا أن يقال : إنما أكْرمَ خالدٌ عَمْرا . فإكرام (خالد) هنا مقصور على (عمرو) ، كقصره على (محمد) فى المثال السابق ، أغْنى قصره بما وإلاّ .

ويتقدم الفاعل على الفعل والمفعول جميعا .

(١) إذا كان الفاعل استفهاما ، نحو :

مَن جاء زيدا أمسِ ؟ أى : أىُّ إنسان جاء زيدا أمس ؟

مَنْ : كنايةٌ عن الفاعل ، ويُكنَى بها عن العاقل غالبا . وقدم لأنه استفهام .

جاء : فعل ماض .

زيدا : مفعول منصوب .

أمسِ : ظرف زمان .

ونحو : ما جاءَ بك إلى هنا ؟

ما : كناية عن الفاعل ، ويكنى بها عن غير العاقل غالبا . وقُدِّم لأنه استفهام .

جاء : فعل ماض .

بك : الباء : أداة إضافة . الكاف كناية عن المضاف إليه .

إلى : أداة إضافة .

هنا : إشارة إلى المكان .

(٢) إذا كان شرطا ، نحو : « مَنْ يَعْمَلْ خيراً يُجْزَ به » ، ومن يَقمْ ، أقمْ مَعَهُ .

مَنْ : كناية عن العاقل ، وقد تضمنت معنى (إنْ) فى الشرط ، فاستُعملت استعمالها ، وقدمت الكناية عن الفاعل هنا ، لأنها شرط .

يعملْ : فعل الحاضر ، أو الفعل المضارع ، مجزوم .

خيرًا : مفعول منصوب . وعبارة (يعمل خيرًا) هى: عبارة الشرط

يُجْزَ : فعلُ الحاضر ، أو الفعل المضارع ، مجزوم .

به : الباء : أداة إضافة . الهاء : كناية عن المضاف إليه .

(٣) إذا كان الفاعل موضع اهتمام المتكلم ، فيقدمه بادئا به الجملة ، ليثبّته فى نفس السامع ، أو ليشوّقه بذكره أولاً ، وذلك نحو : خالدٌ صديقَك زارنى أمس .

خالد : مسند إليه فاعل مرفوع ، قدّم للاهتمام به .

صديقك : بيان تابع مرفوع .

زارنى : زارَ : فعل ماض . النون: وقاية . الياء: كناية عن المفعول .

أمسِ : ظرف زمان .

لزوم تقديم المتعلقات :

يجب تقديم مُتعلَّقات الفعل ، من مفعول وغيره فى حالات :

(١) أن يكون المفعول استفهاما ، نحو : أىَّ رجلٍ زرت ؟ . (أىَّ رجل) : مفعول مقدم ، لأنه استفهام والاستفهام له صدر الكلام

(٢) أن يكون شرطا ، نحو : أىَّ رجل تَزُرْ أَزُرْ . (أىّ رجل) : مفعول مقدَّم ، لأنه شرط .

(٣) أن يكون الفاعل مقصورا عليه ، أو محصورا ، نحو :

ما أكرم عَمْراً إلاّ خالدٌ (فى القصر بما وإلّا) .

ومثله القصر بـ(إنما) ، نحو : إنما أكرمَ عَمْراً خالدٌ .

فالمفعول هنا واجب التقديم ، فلو أُخِّر لتغيرت الدِّلالة ، وفات القصد .

(٤) أن يكون فى الفاعل ضمير يعود على المفعول ، أى يُشار به إلى المفعول ، نحو قوله تعالى : « وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ »، فلو وضع الفاعل فى موضعه بعد الفعل مباشرة ، والمفعول فى موضعه بعد الفاعل مباشرة ، لعاد الضمير على متأخر ، والضمير إنما يعود على متقدِّم فى الذكر .

ومثل تقديم المفعول هنا : تقديم المتعلقات الأخرى ، نحو : بأىِّ الكتابين أبدأ ؟ ، ونحو : أينما يجلسْ خالدٌ أجلسْ . فقد قدّم المضاف إليه بالأداة : « بأىّ الكتابين » لأنه استفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، وقدّم (أينما) وهو ظرف ، أو كناية عن الظرف ، لأنه شرط ، والشرط له صدر الكلام أيضا .

مطابقة الفعلِ الفاعل :

جرت العربية على مطابقة الفعل الفاعلَ فى العدد ، وفى النوع .

أما المطابقة فى العدد :

فإذا كان الفاعل مُفردا بقى الفعل مجردا مما يدل على الاثنين ، أو الاثنتين أو الجماعة نحو :

سافَرَتْ هِندٌ ، وأقبلَ خالدٌ .

وإذا كان الفاعل مُثَنًّى ، أو جمعا سلكت العربية فيه طريقين :

(١) فإن كان الفاعل متأخرا عن الفعل جرى الفعل معه مجراه مع المفرد، تقول : جاء الرجلان ، جاءت البنتان . جاء الرجال . جاء الزيدون . جاءت النسوة .

وجاز على قلة إلحاق علامة التثنية ، أو علامة الجمع بالفعل ، وهو لغة قديمة مازال لها آثار فى الاستعمال ، وذلك كقوله تعالى : « وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا »

أسرُّوا : فعل ماض . والواو علامة الجمع ، ألحقت بالفعل ليطابق الفاعل فى عدده .

النَّجْوَى: مفعول ، مبنى على الألف .

الذين : كناية موصولة بجملة .

ظلموا : فعل ماض . الواو علامة الجمع . وفاعل (أسروا) هو : (الذينَ ظَلَمُوا) .

وكقوله (ص) « يتعاقَبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار » .

يتعاقبون : يتعاقب فعل الحاضر . الواو: علامة الجمع ، أُلحِقت بالفعل، ليطابق الفاعل المجموع .

فيكم : فى أداة إضافة . (كُمْ) ضمير المخاطبين ، كناية عن المضاف إليه .

ملائكة : فاعل مرفوع .

وأما المطابقة فى النوع :

فهى مطابقة الفعل الفاعل فى التذكير والتأنيث .

فإذا كان الفاعل مذكراً ، مفردا كان أو مثنى أومجموعا ، بقى الفعل بلفظ المذكر ، دون أن يَلْحَقه مايدل على التأنيث ، وإذا كان الفاعل مؤنثا لحقت الفعلَ علامة التأنيث ، وهى تاء ساكنة تلحق الفعلَ الماضى من آخره ، نحو : أقبلتْ هندُ . . . أو تاء متحركة تلحق الفعل المضارع من أوّله ، نحو : تُقْبِلُ هِنْدٌ ، وتَذْهَبُ فاطمة .

والفاعل المؤنث نوعان :

(١) مؤنثُ حقيقة .

(٢) مؤنث استعمالا .

المؤنث حقيقة :

إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقةً متصلا بالفعل ،وجب تأنيث الفعل ، أى: إلحاق علامة التأنيث به ، نحو : أقبلتْ هِنْدُ تهادَى ، وسافرت فاطمة على عَجَل . . . الفاعل فى المثال الأول مؤنث حقيقة وهو : هندٌ متصل بالفعل لم يفصله عنه فاصل ، لذلك وجب إلحاق التاء وهى علامة التأنيث بالفعل ، ليطابق الفعلُ الفاعل فى التأنيث . وكذلك الفاعل فى المثال الثانى ، أعنى : (فاطمة) ، لما كان مؤنثا حقيقة ، غير مفصول عن الفعل بفاصل ، أُلحِقت بالفعل علامة التأنيث ، ليطابق الفعلُ الفاعلَ فى النوع .

وإذا كان الفاعل المؤنث حقيقةً مفصولا عن الفعل بفاصل ، جاز إلحاق

التاء بالفعل ، وعدم إلحاقها ، فيقال : أقبلت اليومَ فاطمةُ باسمة ، وأقبل اليومَ فاطمةُ باسمة ، ولكن إلحاق التاء بالفعل أكثر .

المؤنث استعمالا :

وإذا كان الفاعل مؤنثا استعمالا ، نحو : العين . البئر . الشمس فى قولنا : تفجرتِ العَيْن ، وامتلأَتِ البئر ، وطَلَعتِ الشمس ، جاز إلحاق التاء بالفعل ، كهذه الأمثلة ، وعدم إلحاقها به ، كقولنا : تفجّر العينُ ، وامتلأَ البِئر ، وطلَع الشمسُ ، إلاّ أن إلحاقها أكثر .

* * *

هذا كله إذا كان الفاعل متأخراً عن الفعل ، فإذا قدِّم الفاعل على الفعل وجب مطابقة الفعل إياه :

(١) فى العدد ، إفرادا وتثنية ، وجمعا ، نحو :

خالدٌ ذهبَ مُغَاضِباً ، والخالدان ذهبا مغاضِبَيْنِ .

والخالدون ذهبُوا مغاضِبينَ ، والنِّسْوة ذهبْنَ مُغاضبات

لا يقال غير ذلك .

(٢) وفى النوع ، سواء أكان الفاعل مؤنثا حقيقة أم استعمالا .

مثال الفاعل حقيقةً : فاطمة سافرتْ على عجل .

ومثال الفاعل استعمالا : البئرُ امتلأتْ .

ومما حُمِل على المؤنث استعمالا : جموع التكسير ، فقد جَرَتْ فى العربية مجرى المؤنث استعمالا ، فى جواز المطابقة فى النوع ، نحو : جاءتِ الرجالُ ، وجاءتِ النسوةُ ، وفُتِحت الأَبْواب . وعدم المطابقة ، نحو : جاء الرجال ، وجاء النسوةُ ، وفُتِحَ الأبواب .

تعدد الفعل والفاعل :

تتألّف الجملة الفعلية الصغرى من : فاعل مسند إليه ، وفعل مسند ، ولكنّ مناسبات القول ، ومقتضيات الأحوال قد تقتضى أن يكون للفعل أكثر من فاعل واحد ، أو أن يكون للفاعل أكثر من فعل واحد .

قد يتعدد الفاعل فى جملة ، ويكون الفعل واحدا ، كأنّ يكونَ فى الكلام فعل واحد أحدثه أكثر من فاعل واحد ، نحو قولنا : أَقْبَلَ خالدٌ وعلىٌّ .

أَقْبَلَ : فعل ماضٍ .

خالدٌ : فاعلٌ مرفوع .

الواو : أداة تشريك ، أو عطف .

علىٌّ : فاعل أيضا مرفوع .

وقد نَصَّت الواو هنا على أنّ الفعل (أقبل) شركة بين خالد وعلىّ ، أى : أن كلاّ من خالد وعلىّ كان قد أحدث الفعل ، فيكون كلّ منهما مسندا إليه ، أو فاعلا ، وبهذا كان فى هذه الجملة الفعلية فعل واحد وفاعلان .

وقد يتعدد الفعل فى جملة ، ويكون الفاعل واحدا ، كأن يكون فى الجملة فعلان يليهما فاعل واحد كان قد أحدثهما جميعا ، نحو : ذَهَبَ ورَجَعَ علىّ .

ذهب : فعل ماض .

الواو : أداة تشريك أو عطف .

رجع : فعل ماض .

علىّ : مسند إليه ، أو فاعل للفعلين جميعا .

وقد نصّت الواو هنا على أنّ (ذهب) ، و (رجع) شريكان فى الفاعل ، أى : نصّت على أن الفاعل كان قد أحدث الفعلين جميعا ، فهو فاعل لهما جميعا .

وليس هناك ما يمنع لغةً أنْ يُسند أكثر من فعل واحد إلى فاعل واحد. ولاحاجة بنا إلى إضمارٍ فى أحد الفعلين، ليكون المضمر فاعلا له، ويختص بالفاعل الظاهر. وإذا ورد فى شيء من هذا نحو: يُحْسنان ويسيء ابناك، فهو أدلّ على ما قلنا من أن الفعلين جميعا مسندان إلى الفاعل المذكور، لأن إلحاق ألف الاثنين فى (يحسنان) تثبيت للقول بأن الفاعل هو: (ابناك)، لأن الألف فى (يحسنان) نصّ على أن الفاعل اثنان، وليست الألف فاعلا، لأنها محض كناية تستخدم للنصّ على المطابقة بين الفعل والفاعل فى العدد، كالواو فى قولهم: يحسنون ويسيء بنوك، وهذه الألف فى (يُحْسِنان). والواو فى (يُحْسِنون) هى الألف والواو فى التثنية وجمع المذكر السالم.

المتعدِّى واللّازِم

إذا قلت: دَحْرَجْتُ الكرةَ، وفَتَحْتُ البابَ، أو أَخَذْتُ الكتابَ، ثم أنعمت النظر فى الأفعال المستعملة فى هذه الجمل، رأيت أنّ الأحداث المعبّر عنها بالأفعال لا تقتصِر على الفاعلين، ولكنها تتعدّى إلى غيرهم. فالدحرجةُ المعبّر عنها بدَحْرَجَ، والفَتْحُ المعبّر عنه بفَتَحَ، والأَخْذُ المعبّر عنه بأَخَذَ أحداث لم تقتصر على الفاعلين، ولكنها تعدّتهم إلى الكرة، والباب، والكتاب.

وإذا قلت: نَجَحَ الطالبُ، وبكى الطفلُ، وسَقَطَ الحَجَرُ، فالنجاح المعبّر عنه بنَجَح، والبكاء المعبّر عنه ببَكَى، والسّقوط المعبّر عنه بسَقَطَ: أحداث اقتصرت على الفاعلين، ولم تتجاوزهم إلى غيرهم.

فالفعل الذى يعبِّر به عن حدث يقتصر على الفاعل، ولا يتجاوزه إلى غيره، يسمى بالفعل اللازم. والفعل الذى يعبّر به عن حدث يتعدّى الفاعل إلى غيره يسمى بالفعل المتعدى: وما يتعدى إليه الحدث يسمى بالمفعول.

فالأفعال إذن فى ضوء هذا نوعان :

النوع الأول : مالا يحتاج إلى مفعول ، ويسمى بالفعل اللازم .

والنوع الثانى : ما يحتاج إلى مفعول ، ويسمى بالفعل المتعدّى .

وقد تناول النحاة هذا الموضوع ، وأفاضوا فى الحديث عنه ، ولكنهم تناولوه على أساس من رأيهم فى الفعل بوصفه عاملا فى الأسماء بعده ، فالمتعدى عندهم ما نصب مفعولا ، واللازم ما لم ينصب مفعولا .

وإذْ أرادوا إلى التفريق بين الفعل المتعدِّى والفعل اللازم ، عمدوا إلى تفريق لفظىّ ، لا ينجلى به الفرق بين هاتين الطائفتين ، كما قال ابن مالك :

علامة الفعل المعدَّى أن تصل   (ها) غير مصدرٍ به نحو عَمِل

فالمتعدّى عندهم : ما جاز أن تتصل به الهاء العائدة على غير المصدر ، نحو : شَمِل ، وعَمِل ، فيقال : شمِله ، وعمِلَه . واللازم : ما ليس كذلك ، نحو : ظَرُفَ ، وشَرُفَ ، فيقال : شَرُفَهُ وظَرُفَهُ ، ولكن الهاء فى هذين إنما تعود على المصدر ، أى : شرف الشرفَ ، وظَرُف الظَّرفَ .

الفعل اللازم :

الفعل اللازم : هو الفعل الذى يعبّر به عن حدث ، أو معنى قائم بالفاعل لا يتجاوزه إلى غيره .

كالأوصاف الملازمة للفاعل ، من جُبْن وشجاعة فِى قولنا : جَبُنَ وشَجُعَ .

وكالأوصاف الطارئة على الفاعل ، كالمرض والكسل فى قولنا : مَرِضَ وكَسِلَ ، وكالنظافة ، والطهارة ، فى قولنا : نَظُفَ وطَهُرَ .

وكالانفعال الذى تسببه :

(١) عوامل داخلية ، كالغَضب فى (غَضِب) ، والحُزْن فى (حَزِنَ) ، والفَرَح فى (فَرِحَ) .

(٢) أو عوامل خارجية ، كالامتداد فى الحبل ، والانكسار فى الزجاج ، فى قولنا : امتدّ الحبلُ ، وانكسر الزجاجُ ، فقد مدّ إنسان الحبل ، فانفعل الحبلُ ، فامتدَّ ، وكسَر إنسان ، أو غيره الزجاج، فانفعل الزُّجاج ، فانكسر.

وكالتعلّم فى التلميذ فى قولنا : تعلّم التلميذُ ، فقد علّمه المعلّم ، فانفعل به ، فتعلّم .

وكالطرق فى الباب ، فى قولنا : طُرِقَ البابُ ، فقد طرقه طارق ، فانفعل به فطُرِق .

وكالضرب فى (ضُرِب خالدٌ) ، فقد انفعل خالد بضرب عمرو ، أو غيره إياه ، فضُرِب خالدٌ به .

وضاعفت الحسابَ ، فانفعل ، فتضاعَف . وشققت الثوب ، فانفعل ، فانشقّ ، ودحرجت الكرة ، فانفعلت ، فتَدَحْرَجَتْ .

وليس المراد بالانفعال فى جميع هذه الأمثلة واحدا ، ففيها من ينفعل حقا ، كعلّمتُه فتَعَلَّمَ ، ودرّبته فتدرّب . وفيها من ينفعل ، فيعكس انفعاله مطاوعة وامتثالا ، كدَحْرَجْتُ الكرة فتدحرجت الكرةُ . . وكَسَرْتُ الزجاجَ فانكسرَ الزجاجُ ، وضربتُ زيدا ، فضُرِبَ زيد ، وأغلقتُ البابَ فأُغْلِقَ الباب ، وقَضَمَتِ الإبلُ النبات ، فقُضِمَ النبات .

والأفعال التى تعبّر عن الانفعال نوعان :

(١) نوع سماعىّ ، غير مُطَّرد بناؤه ، كتعلَّم ، وانكسر ، وامتدّ .

(٢) ونوع قياسىّ ، مُطَّرِدٌ بناؤه من كل فعل ، وهو ما سماه النحاة بالمبنىّ للمجهول ، وسَمَّوا فاعله بالنائب عن الفاعل . . . ويصاغ من (فَعَلَ) و (يَفْعل) .

وصوغه من (فَعَلَ) ، أى : الفعل الماضى ، بأن يُضَمَّ أوّله ، ويُكْسر ما قبل آخره ، نحو : عُلِمَ ، دُحْرِجَ ، قُدِّمَ ، أُكْرِمَ .

فإذا كان (فَعَلَ) مبدوءا بالتاء ، نحو : تَعَلَّمَ ، وتخاصَمَ ، ضُمَّ ثانيه أيضا ، فيقال : تُعُلِّمَ . تُخُوصِمَ .

وإذا كان (فَعَلَ) مبدوءا بهمزة وصل ، نحو : انطَلَقَ . انتَفَض . استَغْفَرَ ، ضُمَّ ثالثه أيضا ، فقيل : انْطُلِقَ . اُنْتُفِضَ . اُسْتُغْفِرَ .

وإذا كان (فَعَلَ) معتل العين ، وحرف العلة فيه هو الألف ، قُلبتْ ألفه ياء :

فقيل فى : باع و قال : بِيعَ . قِيل .

وقيل فى أَفادَ و أَثارَ : أُفِيدَ و أُثِيرَ .

وقيل فى انقاد و اصْطاد : اُنْقِيدَ و اُصْطِيدَ .

وقيل فى استفادَ و استراحَ : اُسْتُفِيدَ و اُسْتُرِيحَ .

وصوغه من (يفعل) ، أى : فعل الحاضر ، بأن يُضَمّ أوّله ، ويفتح ماقبل آخره ، نحو : يُكْتَبُ . يُعَلَّمُ . يُقَاتَلُ . يُدَحْرَجُ . يُنْطَلَقُ . يُسْتَخْرَجُ .

فإذا كان (يفعل) معتل العين بالواو أو الياء ، نحو : يقول . يبيع . يُفيد . يَسْتَغِيثُ ، قلبتا ألفا . فقيل : يُقالُ . يُباعُ . يُفاد . يُسْتغاثُ .

وإذا كان (يفعل) معتل العين بالألف ، نحو : ينقاد . يختار : بقيت الألف على حالها ، فقيل : يُنْقادُ . يُختارُ .

* * *

ولا يمنع لزوم الأفعال أن يجىء بعدها منصوبات هنّ من متعلّقات الأفعال ، كالمصدر ، والمكان ، والزمان ، وغيرها ، فليست هذه مفعولات تتعدى إليها الأحداث ، بل مكملات للمعنى المعبّر عنه فى الجملة ، وذلك كقولنا : نمت نوماً عميقا ، وسرتُ سيرًا حثيثا ، وهَوَى عليه هُوِىَّ الصقر ، واستلقى تحت الشجرة ، ووصل من السفر ظهرا .

فنامَ ، وسارَ ، وهَوَى ، واستلقى ، ووصل : أفعال لازمة ، لحقها منصوبات أدّت وظائف غير التى يؤديها المفعول به : بعد الفعل المتعدى .

الفعل المتعدّى :

الفعل المتعدى : هو الذى يعبّر به عن حدث لا يقتصر على الفاعل ، بل يتجاوزه إلى المفعول ، نحو : كتبتُ الرسالةَ وتسلّمتُ الجائزةَ ، وأغلقتُ البابَ ، وشربتُ الماءَ .

فالكتابة والتسلّم ، والإغلاق ، والشرب أحداث لم تلزم الفاعل ، وليس من شأنها أن تلزمه ، وتقتصر عليه ، ولكنها تجاوزته إلى : الرسالة ، والجائزة ، والباب ، والماء .

وبتتبّع الأفعال المتعدية فى الاستعمال ، وملاحظة ما تتعدى إليه من أجزاء الكلام ، يبدو لنا أنها نوعان :

(١) نوع يتعدى إلى مفعول واحد ، نحو :

أخذت الكتاب ، وكسرتُ الزجاجَ ، ودحرجتُ الكرةَ .

(٢) ونوع يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد ، نحو :

ظننت الجوّ صحْوا ، وحسبت القمر طالعا ، وعلمت خالدا شاعِرا ، وخِلْتُ النسيمَ هابًا ، وأعطيت خالدا دِرهما ، ومنحت التلميذ جائزةً .

وإذا أنعمنا النظر بأمثلة النوع الثانى ، أعنى الأفعال التى تتعدى إلى أكثر من مفعول واحد ، رأينا أنّ ما تتعدى إليه نوعان :

(١) النوع الأول : مفردات منفصل بعضها عن بعض ، كالتلميذ والجائزة ، فى قولنا : منحت التلميذ جائزة ، وكالدرهم وخالد ، فى قولنا : أعطيت خالدا درهما .

(٢) والنوع الثانى : نسبة بين مفردين ارتبطا فى الذهن بالإسناد ، كارتباط الصحو ، بالجوّ فى قولنا : ظننتُ الجوَّ صحواً ، وكارتباط الشاعرية بخالد ، فى قولنا : عَلِمْتُ خالداً شاعراً ، فظنَّ ، وعَلِمَ ، وهما ههنا الفعلان المتعدّيان ،

لم يتعديا إلى مفردات ، ولا يمكن أن يتعديا إلى مفردات ، لأنهما مَظْهران من مظاهر النسبة القائمة بين صورتين فى الذهن ، أو من مظاهر الإسناد بين المبتدإ والخبر ، ولا يتعلقان بالمبتدإ وحده ، ولا بالخبر وحده ، وإنما يتعلقان ، كما قلنا ، بنسبة الخبر إلى المبتدإ .

ولهذا كان للظّن والعلم ، وأمثالها استعمالات :

(١) تستعمل كسائر الأفعال المتعدية ، فيُنْصب المفعولان بعدها ، وهما طرفا الإسناد ، على أساس أنّ الظنّ مثلا ، بتعلّقه بالنسبة يتعلق بطرفيها تبعا ، فيُنصب الطَّرفان ، نحو : ظننت خالدا أديبا ، وحسبتُ عمرا نائما ، وعلمت الأدبَ فنًّا .

(٢) وتستعمل استعمال الأفعال اللازمة ، فلا يظهر بعدها مفعول منصوب ، باعتبار أن الظن معــنى يقوم فى نفس الظانّ ، ويتعلق بالنسبة بين شيئين ، لا بالشيئين أنفسهما ، وذلك فى حالتين :

الأولى : أن تتأخر عن الجملة ، نحو : الشمسُ طالعةٌ ظننت ، وخالدٌ نائمٌ حسبتُ ، والأدبُ فنٌّ علمت .

والثانية : أن تتوسط الجملة : كأن تقول : الشمسُ ــ ظننت ــ طالعةٌ .

والرفع فى الحالتين هو الأكثر ، ولا يكثر النصب إلاّ إذا تقدم الفعل ، نحو : ظننت الجوَّ صحوًا ، وقد صحّح الـكوفيون ، والأخفش وأبو بكر الزُّبيدىّ أن يقال : ظننتُ الجوُّ صحوٌ ، على الأساس الذى بيّناه ، أعنى : أن الظنّ إنما يتعلق بمضمون الجملة ، لا بطرفيها .

المفعول :

وقد ذكر البصريون من المفعولات : المفعول به ، والمفعــول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول معه . وعدّوا هذه الموضوعات كلّها

مفعولات منصوبات بالفعل ، وفرقوا بين هذه الموضوعات بما ألحقوا بها من قيود لفظية : به ، لأجله ، فيه . معه .

أما الكوفيون فسمّوا ماعدا المفعول به من هذه المنصوبات بأشباهِ المفعولات ، وكانوا يطلقون على المفعول به : اسم (المفعول) مجردا من القيد .

الواقع أن الجدير بأن يسمى (المفعول) إنما هو ما سمى بالمفعول المطلَق ، لأنه هو الحدث الذى يحدثه الفاعل ، أما غيره فليس جديرا بهذه التسمية ، ولكنها اصطلاح ، ولا مانع من أن نصطلح على تسمية ما يتعدى إليه فعل الفاعل بالمفعول .

أما الموضوعات الأخرى فتعلقات الفعل ، لأنهنَّ ، فعلا ، يتعلقْنَ به تعلقا يراد به إلى توكيده ، أو تعليله ، أو بيان مكان إحداثه ، أو زمانه ، وهنّ جميعا ، منصوبات ، لأنّهنّ خارجات عن الإسناد ، والتفريق بينهنّ ينبغى أن يقوم على أساسٍ من إدراك مالهنّ من وظائف .

متعلّقات الفعل :

كثيرا ما يذكر فى الجملة الفعلية بعد تمام الإسناد كلمات تؤدى وظائف لغوية ينبنى عليها تمام المعنى ، وتكون هذه الكلمات مكمِّلات للمعنى المعبّر عنه بأصل الجملة ، فيبعثْنَ فى الجملة حياة لم تتأتَّ لها بدونهنّ .

وتتميز هذه المتعلقات بعضها من بعض ، بما لها من وظائف لغوية ، نيط بها أداؤها ، ومن هذه المتعلقات :

(١) المصدر :

ويذكر المصدر بعد الفعل ، ليؤدّى عدة وظائف :

منها : أن يؤكّد الفعل توكيدا يشبه أن يكون توكيدا لفظيا ، وذلك لأن المصدر المذكور يتضمّن المعنى الذى عُبِّر عنه بالفعل ، ويحتوى على حروفه ، نحو : أكرمتُ الضيفَ إكراماً :

أكرمت : فعل ماض ، والتاء : كناية عن الفاعل .

الضيف : مفعول منصوب .

إكراما : مصدر للفعل ، منصوب أيضا ، لأنه لم يدخل فى إسناد .

ومنها : أن يبيّن صِفة الحدث الذى عُبِّرَ عنه بالفعل . نحو : نِمْت نوما عميقا ، وسرتُ سَيرا وَئيدا ، فنوما عميقا ، وسيرا وئيدا ، من متعلقات الفعل ، وظيفتهما هنا : بيان الصفة التى تمّ بها إحداث الفعل .

إن المصدر الذى يبيّن الصفة ، أو النوع هو المصدر المخصَّص بالنعت ، كهذين المثالين ، أو بالإضافة ، كقولنا : صبرت على الأذى صَبرَ الرجال ، وسلكت الطريقَ سلوك الخبير .

ومنها : أن يبيّن عدد المرات التى أحدث فيها الفعل ، كقولنا : لكَمَ البطل خصْمَه لَكمتين ، أو ثلاث لَكمات ، وطرقت البابَ طرقةً واحدة .

فقولنا : لَكمتين ، جاء لبيان عدد اللكَمات التى سَدَّدها البطل لخصمه ، و (طَرْقَةً واحدة) ، لبيان أنّ الباب طُرِق مرة واحدة .

ومنها : أن يبيّن علّة إحداث الفعل ، كقولنا : قمت لكَ إجلالا ، وجئت إليك رَغْبةً فى رؤيتك ، فعدّ جىء بالمصدرين : إجلالا ورغبة ، لبيان السبب الذى من أجله أُحْدِث الفعلُ ، فالإجلال فى المثال الأول علة القيام ، والرغبة فى المثال الثانى علة المجىء .

(٢) والمكنىّ به عن المكان والزمان :

ووظيفته فى الكلام بيان المكان الذى أُحدث فيه الفعل ، أو الزمان الذى تمّ فيه إحداث الفعل ، كقولنا : وقفت أمامَ الملعب الكبير ، وجلست خلْفَ الباب ، ورأيت الهلال بينَ السحاب . وكقولنا : زرْتك ضُحًى ، وأقمت فى الرياض عامًا ، وقوله تعالى : « وجاءُوا أباهم عِشاءً يبكون » .

فأمام ، وخلف ، وبين : كنايات عن الأمكنة التى حدث فيها الفعل .

والضحى ، والعام ، والعشاء : كنايات عن الأزمنة التى تمّ فيها إحداث الفعل .

وهى التى سمّيت ظُرُوفا ، ومفعولا فيها ، وقد تجنّبنا مثل هذه التسمية ، لأنها تسمية عَقْلية ، لا مجال لمثلها فى البحث اللغوىّ .

وما يكنى به عن المكان والزمان نوعان :

(١) نوع يتصرف تصرّفَ الأسماء ، فيسندإليه ، ويضاف إليه ، مباشرة أو بواسطة أداة الإضافة ، نحو قولنا : يَوْمُ الجمعةِ يوْمُ استجمام .

يومُ : مسندٌ إليه ، مبتدأ مرفوع .

الجمعةِ : مضاف إليه ، مخفوض .

استجمام : مضاف إليه ، مخفوض .

ونحو : مَرَّ خالدٌ من أمام البيت . (أمام) هنامضاف إليه بالأداة، مخفوض .

(٢) ونوع يلازم استعمالا واحدا ، نحو :

(قطّ) و (أبدًا) ، فى قولنا : ما رأيته قطّ . أى : ما رأيته فى زمن مضى . وفى قولنا : لن أراه أبدًا . أى : لن أراه فى زمن آتٍ .

والكنايات المركبات ، نحو : صباحَ مساءَ ، وبينَ بينَ .

ثم إنّ ما يُكْنى به عن الزمان أو المكان ، منه :

(١) كنايات مسموعات ، لا قياس فيها ، ولا اشتقاق ، كأسماء الجهات : أمام . وراء . يمين . شِمال . فَوق . تحت ، من المكان . وحين، ومدّة ، ويوم ، وأسبوع ، وشهر ، وعام ، وقبل ، وبعد ، من الزمان .

(٢) وأبنية مطّردة الاشتقاق من موادّ الأفعال ، نحو : مَذْهَب ، ومَرْمَى ، ومَرْأى ، ومَجْلِس ، ومَوْرِد ، ومُدَحْـرَج ، ومُنْطَلَق ، ومُسْتَخْرَج ، ومسْتَشْفًى .

تقول : ذهبت مَذهبَ خالد ، وجلست مجلِسه ، ورميت مَرماه . وانطلقت مُنْطلَقَه . قال تعالى : « وأنّا كنا نقعدُ منها مقاعدَ للسمع » : وهذه الأبنية تصلح للزمان وللمكان .

تدخل هذه الكنايات التأليف ، لتؤدّى وظيفتها اللغوية ، من بيان المكان الذى أُحدِث فيه الفعل ، أو الزمان الذى تمّ فيه إحداثه .

(٣) التَّمييز :

وهو اسم يُجاء به لبيان إبهام ، أو توضيح غموض .

والمُبْهَمَ المبيّن نوعان :

(١) نسْبة ، كقوله تعالى ، « واشتعل الرأس شيبا » ، وكقوله تعالى : « وفجرنا الأرض عيونا » .

ومنه ما يجىء فى التّعجب ، نحو : ما أَحْسَنَهُ منظراً ، وما أشجعه رجلا ، وأَكْرِمْ به صديقا ، ولله درّه فارسا !

ومنه ما يجىء فى التفضيل ، نحو : خالدٌ أَعْظَمُ قَدْرًا ، وعمرو أقوى عزيمةً .

فالشَّيب ، والعُيون ، والمَظْهر ، والرجل ، والصَّديق ، والفارس ، والقَدْر ، والعزيمة ، كلها جاءت لتوضيح نسب مبهمات ، كنسبة الاشتعال إلى الرأس مثلا .

(٢) مفرد : نحو : عندى خاتمٌ فضّةً . واشتريت مَنَوَيْنِ تمْرًا .

والمفرد الذى يراد إلى تمييزه :

ا — مِقْدار : نحو : شبرٍ أرضًا ، وكيلٍ بُرًّا ، ورطلٍ عسلاً ، ونِحْيٍ سَمْنًا ، و « مثقال ذرة خيرا » ، ونحو ذلك .

فالأرض ، والبُرّ ، والعسل ، والسمن ، والخير جاءت كلها لتوضيح مبهمات سابقات من المقادير : مساحة ، أو زنًا ، أو كيلا ، أو ما يشبه ذلك .

ب ــ وَعَدَد ، نحو : « سبْع ليالٍ وثمانية أيامٍ » ، و « أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا » ، وعشرون كتابا ، ومئة سنَةٍ ، وألف شهرٍ .

فليالٍ ، وأيام ، وكوكب ، وسنة ، وشهر : جاءت كلها لتوضيح مبهمات سابقات من أسماء الأعداد .

ولما لتمييز العدد من أهمية فى الكلام ، ولتعقّد أحكامه ، واختلاف أحواله نوعا وعددا فى علاقته بالعدد ، يحسن بنا أن نقف عنده قليلا :

الثلاثة والعشرة وما بينهما :

هذه الأعداد تخالف تمييزها تأنيثا وتذكيرا ، فإن كان التمييز مؤنثا ذكّر العدد بحذف هاء والتأنيث منه ، نحو : عندى خمسُ ورقاتٍ . . وإن كان التمييز مذكرا أنث العدد ، نحو : عندى خمسةُ كتبٍ .

وتمييز هذا العدد جمعُ مخفوضٍ . قال تعالى : « سَخَّرها عليهم سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيامٍ » .

العدد المركّب :

وهو : أَحَدَ عشَرَ وتسعَة عَشر وما بينهما ، إلاّ اثنى عشر .

يختلف جُزْءا هذا العدد فى علاقتهما بالتمييز ، فالجزء الأول منه على عكس التمييز فى التذكير والتأنيث ، فإن كان التمييز مذكرا أنث الجزء الأول ، وإن كان التمييز مؤنثا ذكّر . والجزء الثانى منه وَفْقه ، فإن كان التمييز مذكرا ذُكّر ، وإن كان مؤنثا أُنّث ، وذلك كقولهم : عندى خَمْسَةَ عَشَرَ كتابا ، وعندى خَمْسَ عَشْرَةَ دَواةً . أما (اثنا عشر) فتوافق التمييز فى التذكير والتأنيث بجزءيها جميعا . تقول : عندى اثنا عَشَرَ كتابا ، وعندى اثْنَتا عَشْرَةَ دَواةً .

وتمييز العدد المركب مفرد منصوب ، كما رأينا فى هذه الأمثلة .

ألفاظ العقود :

وهى : عشرون : وتسعون ، وما بينهما .

تلازم هذه الألفاظ حالة واحدة مع المذكر والمؤنث ، ويكون تمييزهامفردا منصوبا ، تقول : عندى عشرون كتابا ، وعشرون دَواة . ومنحته ثلاثين درهما ، وكِلْتُ له ثلاثين كَيْلة .

المئة والألف :

يلازمان حالة واحدة مع المذكر والمؤنث ، وتمييزُهما مفرد مخفوض . نحو : عندى مئة كتاب ، وألف درهمٍ ، واشتريت مِئَة دواةٍ وألف ورقةٍ .

* * *

إن التمييز الذى يُعَدّ من متعلقات الأفعال هو ما كان تمييزا للنسبة ، لأنه إنما يجاء به لبيان إبهام يتعلق بنسبة الفعل إلى المسند إليه ، أو إلى المفعول .

أما ما عداه من تمييز المقدار ، أو تمييز العدد فليس من متعلقات الفعل ، وإن شارك ما كان من متعلقاته فى وظيفته ، أعنى تبيين المبهم وتوضيحه .

وإنما ينصب ما ينصب من تمييز المفرد ، أو تمييز النسبة ، لأنه ليس من اسم ما قبله ، ولا من صفته ، فحقه أن ينصب ، نحو : عندى عشرون درهما . فقد نصب الدرهم ، لأنه ليس هو العشرين ، ولا من صفته .

وبحكم كون التمييز مبيِّنا مُبْهَما سابقا كان موضعه فى الكلام بعد المميَّز ، ولا يجىء التمييز متقدما إلاّ فى الاضطرار ، كقول الشاعر :

أتهجرُ ليلَى للفراق حبيبَها ... وما كانَ نفساً بالفِراق تَطِيبُ

(٤) الحــال :

إذا قيل : أقبل خالدٌ مُبتسما . فإن (مبتسما) جاءت لبيان هيئة (خالد) حين أقبل ، أو لبيان حاله التى كان عليها إذْ أَقْبَلَ . وكل ما جاء من أجزاء

الكلام ، ليؤدى مثل هذه الوظيفة ، يسمَّى بالحال . فالحال إذن : ما يبيّن هيئة أو حالا .

ولا يشترط فى الحال أن تكون مُشتقة ، ولا مُنْتَقلة [المنتقل : مايدل على تغيّر وتجدّد] ، فقد تأتى مشتقة ، نحو : رأيت خالدا ضاحكا ، وقد تأتى جامدة ، نحو قولهم : كرّ زيدٌ أَسَداً ، وخرج خالدٌ بَغْتَةً ، وبعته يداً بيدٍ ، وكلمته فاه إلى فىّ ، ودخل الناس رجلا رجلا ، وهو جارى بيتَ بيتَ .

وقد تأتى منتقلة ، نحو : جاءنى زيدُ راكبا ، وذهب خالد مسرعا ، وقد تأتى غيرُ منتقلة ، كقوله تعالى : « ويوم أُبْعَثُ حَيّا » ، وكقولهم : خلق الله الزرافةَ يدَيْها أطولَ من رجليها .

وما يؤدى وظيفة الحال فى العربية نوعان :

(١) مُفرد ، نحو : جىء بالبطل محمولا على الأعناق ، ودخل الرجلُ غاضبا ، ورأيت الهلالَ بينَ السحاب ، و « خَرَجَ على قومه فى زِينته » .

(٢) وجملة ، نحو : جاءنى خالد وعليه جُبةُ خزٍّ ، ومررت بالقوم يتهامسُون ، وقوله تعالى : « خَرَجوا من ديارِهِمْ وهُمْ أُلوف » ، وقوله تعالى : « اهبِطُوا بعضُكُمْ لبعضٍ عَدُوّ » .

وإذا وقعتِ الحال جملة اشترط فيها ما يشترط فى الخبر الجملة ، والنعت الجُملة ، مما يربطها بصاحبها . والرابط هنا هو : الضميرُ وحدَه ، أو الضمير والواو جميعا .

والحال الجُملة قد تكون جُملة فعلية ، وقد تكون جملة اسمية :

الجملة الفعلية :

فإذا كانت الجملة فعلية فصدرها إمّا (فَعَلَ) : أى : فعل ماض ، أو (يفْعَلُ) ، أى : فعل الحاضر ، فإن كان صدرها (فَعَلَ) :

(١) فإن وقع بعد (إلاّ) ، أو قبل (أو) ارتبطت الجملة بالضمير وحده ، نحو قوله تعالى : « ما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزِئون » وقول الشاعر :

كُنْ للخليلى نصيرا جارَ أوعَدَلاَ ولا تشِحَّ عليه جاد أو بخِلا

(٢) وإن لم يقع بعد (إلاّ) ، ولا قبل (أو) فالأكثر اقترانه فى الإثبات بالواو و (قد) جميعا ، نحو قوله تعالى : « أفتطمعون أن يؤمنُوا لكم وقد كانَ فريقٌ منهم يَسمعون كلامَ الله » ، ونحو قولهم : أمطرت السماءُ وقد طلعت الشمس .

وإن كان صدرُها (يفعلُ) مُثْبتا ولم يقترن بقد ، ارتبطت الجملة بالضمير ، وحْدَه ، كقولك : جاء خالد يضحك ، وأقبل علىّ يفوح منه الطيب .

وإن كان منفيا ارتبطت بالضمير وحده ، أو بالواو والضمير جميعا ، نحو قوله تعالى : « وما لنا لا نؤمنُ بالله » ، وقوله تعالى : « فانقلبوا بنعمة مِنَ الله وفضْل لم يَمسسْهُم سُــوء » ، ونحو قوله تعــالى : « أو قال أُوحِيَ إلىَّ ولم يُوحَ إليه شىء » . وكقول النابغة :

سَقط النصيف ولم تردْ إسْقاطه فتناولتْــه واتّقتْنا باليــدِ

الجملة الاسمية :

وإذا كانت الجملة اسْمية فالأكثر ارتباطها بالواو والضمير جميعا ، كقوله تعالى : « ألَمْ تر إلى الذين خَرجُوا من ديارهم وهم أُلوفٌ حَذَرَ الموت » .

وقد يُستغنَى عن الواو ، كما فى قوله تعالى : « وقُلْنا اهبِطوا بعضُكُمْ لبعضٍ عَدُوّ » ، وقول الشاعر :

ثم راحوا عَبَقَ المسكُ بهمْ يُلْحِفون الأرضَ هُدّابَ الأُزُرْ

موضوع الحال فى الجملة :

مَوضِع الحال فى الجملة بعد صاحبها ، ولكنها لا تُلازم هذا الموضِع ، فقد يَطْرأ عليها ما يدعو إلى تقديمها على صاحبها وَحدَه ، أو عليه وعلى الفعل جميعا ، فتكون فى موضع الصدر .

ويجب تقديمها إذا دعتِ الحاجة إلى ذلك ، أو طرَأَ على الكلام ما يقتضِى تقــديمها ، كأن تقْصَر هى على صاحبها ، كما فى قولنا : ما جاء راكبا إلاّ خالدٌ .

ما : أداة نفى .

جاء : فعل ماضٍ .

راكبا : حال منصوبة .

إلاّ : أداة قَصْر .

خالدٌ : فاعل مرفوع ، وهو صاحب الحال ، وقد وجب تأخيره عن الحال ، لأنها قصِرَت عليه ، فلو قُدِّم عليها ، وقيل : ما جاء خالد إلاّ راكبا ، لتغير المعنى ، وفات القصد .

ويجب أن تلازم الحال موضِعها ، بعد صاحبها ، إذا كان صاحبها مقصورا ، كأن يقال : ما جاء خالد إلاّ راكبا ، فإنّ (راكبا) هنا : حال ، و (خالد) : صاحبها ، وقد لزم تأخرُها عن صاحبها ، وملازمتها موضعها ، لأن صاحبها : (خالد) مقصورٌ عليها ، والمقصور فى الكلام قبلَ المقصور عليه .

وللحال ، فى غير ذلك ، أن تتقدم على صاحبها ، أو على الفعل ، ما دعت الحاجة إلى مثل ذلك . ولا فرق إذ ذاك ، بين أن يكون صاحبُها فاعلا ، وأن يكون مفعولا ، وأن يكون مضافا إليه .

وقد تردد كثير من النحاة فى جواز تقدمها على صاحبها المضاف إليه ،

ولكنها جاءت متقدمة عليه فى نصوص صحيحة كثيرة ، لا مَجال للشك فيها ، ولا لحملها على الضرورة ، كقوله تعالى : « وما أرسلناك إلاّ كافّة للناس » ، وكقول الشاعر :

تَسَلَّيتُ طُرًّا عنكُمُ بعدَ بينِكم بذكراكُمُ حتَّى كأنكم عندِى

فكافّة : حال تقدمت على صاحبها المضاف إليه ، وهو : (الناس) ، و(طرّا) حال تقدمت على صاحبها المضاف إليه أيضا ، وهو ضمير المخاطَبين فى (عنكم) .

ومن تقدّم الحال على صاحبها المضاف إليه ، قول الشاعر :

غافلا تَعرِض المنيةَ للمر ءِ فيُدْعَى ، ولات حينَ إباء

فقد تقدمت الحال هنا : (غافلا) . على صاحبها : (المرء) ، وهو مضاف إليه بالأداة .

حذف الفعل قبل الحال :

ولا يمنع كون الحال من مُتعلَّقات الفعل غالبا ، أن يُحْذف الفعل مدلولا عليه بذكره فى الكلام ، كوقوع الحال جوابا عن السؤال بكيف ، كقولك : راكباً ، لمن قال لك : كيف جئت ؟ ، فقولك (راكبا) هنا : حالٌ بَيّنت حالك حين مجيئك ، ولم يذكر الفعل معَها ، لذِكره أثناء الخطاب .

وكقولك : راشدا مهديّا ، لمن تراه متهيئا للسفر . فراشدا ومهديّا : حالان يُبينان هيئة المخاطب وحاله ، وهو يتهيأ للسفر ، على نحوٍ من التفاؤل ، أو الدعاء ، ولم يذكر الفعل هنا اكتفاء بما يدل عليه حال المخاطب من تهيّؤ واستعداد للسفر .

وكقولك : هنيئا مريئا ، لمن يشرب أمامك ، فقد ذُكرت الحالُ هنا ، ولم نذكر معها الفعل : تشرب ، لأن ماتراه من عمل يقوم به صاحبك ، وما

يُحيط بك وبِصاحبك من مُلابسات ، يُغْنى عن التصريح بلفظ الفعل ، بل إنّ التصريح به من فضول القول .

* * *

والمفعول معه ما شأنه ؟

أما ما سمّى بالمفعول معه فأمره مختلِف ، لأنه ليس من متعلقات الأفعال ، وليس له علاقة بالفعل ، أو مايشبهه ، فتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم إلّا ما أمعنوا فيه من قولٍ بالعامل ، وزَعْمٍ بأن الحركات آثار للعوامل ، بحيث صاروا لايتصورون اسما منصوبا إلّا وهو معمول لفعل ، أو شبيه بالفعل .

وحقيقة هذا الموضوع ، أعنى موضوع ماسمّوه بالمفعول معه : أن يُذْكر اسم بعد (واو) لم تؤدّ الوظيفة التى نِيط بها أداؤُها ، وهى الدلالة على التشريك أو العطف ، فينتصب هذا الاسم ، لأنه لم يَعُدْ شريكا لما قبل الواو ، فيما يحمل من معنى إعرابىّ ، لأن الواو التى سَبَقَتْه ليست هى الواو التى تنصّ على أنّ ما بعدها شريك لما قبلها فيما يترتّب عليه .

لأننا إذا قلنا : لَعِبَ الأطفالُ وضفّةَ النهر ، فقد جئنا بواو لاتدل على التشريك ، وباسمٍ بعدها لايشارك ماقبلها ، لأن (الضفّة) لاتشارك (الأطفال) فى اللعب ، ولذلك لم ترتفع (الضَّفّة) ، كما ارتفع (الأطفالُ) لأنها لم تكن مسنَدا إليه . ولم تنخفِض : لأنها ليست بمضاف إليه ، فلم يبق إلّا النصب ، وقد مرّ بنا أنّ النصبَ رمز يشار به إلى مالا يدخل فى إسناد ، ولا إضافة .

ولم يُنْصب الاسم بعد الواو فى هذا المِثال ونحوه بالفعل ، كما زَعَموا ، لأن الفعل (لَعِبَ) فعل لازم ، ولأن الاسم ، أعنى : (الضَّفّة) ليس مفعولا يتعدّى إليه فعل الفاعل ، لامباشرة ، ولا بالواسطة .

ومثله : قولهم : كيف أنت وقَصْعَةً من ثريد .

الاسم الذى جاء بعد هذه الواو ، وهو (قَصْعة) : منصوب ، لأنه سُبِق

بواو وليست للتشريك ، ولو كانت للتشريك لكانت القَصْعة مسئولا عن حالها أيضا ، وليس ذلك مما يقصد إليه مَنْ يُرسل مثل هذا الكلام ؛ فلا بد من نصب (القصعَة) ، لمخالفتها ماقبل الواو ، ولخروجها مما دخل فيه ماقبل الواو ، ولم تُنصَب هنا بفعل ، ولا شبيه بالفعل ، ولم يستقم فيه تقدير فعل ، أو شبيه بالفعل .

ومثله قولهم : ما شأنُك وزيدا .

نُصِب (زيدا) هنا ، لأنه وقع بعد واوٍ لاتدلّ على التشريك ، ولا يصحّ رفعه عطفا على (الشأن) ، لأن الشأن مسئول عنه ، و (زيدا) خارج عن السؤال ، فليس من غرض المتكلِّم أن يَسأل عن الشأن وعن زيد ، ولم يُسْبَق (زيدا) بفعل ، ولا شبيه بفعل ، فنصبه إذن لم يكن ليكون إلَّا على أساس أنه خارج مما دخل فيه الشأن .

* * *

الجملة الفعليَّة فى الاستفهام :

الاستفهام عن الجملة ، أى : عما تمّ فيها من إسناد ، إنما يتمّ باستعمال الهمزة و (هل) ، وهما الأصل فى الاستفهام .

الاستفهام بالهمزة :

للاستفهام بالهمزة نحوان :

الأول : أن يُستفهم بها عن مفرد ، نحو : أزيد يقوم أم عمرو ؟ ونحو : أيقوم زيد أم يقعُد ؟

ففى المثال الأول كان الاستفهام عن القائم أزيد هو أم عمرو ، وفى المثال الثانى كان الاستفهام عن الفعل الذى أحدثه زيدٌ ، أهو القيام أم القعود . والاستفهام فى كلتا الحالَين لم يتعلق بالإسناد ، لأن الإسناد مفروغ من تحقُّقه .

الثانى : أن يُسْتفهم بها عن نِسبة ، نحو : أيقوم زيد ؟ . أزيد أخوك ؟ لم يكنْ الاستفهام هنا عن القيام وحدَه ، ولا عن زيد وحدَه ، وإنما كان عن النسبة بين القيام وزيد ، وبين الأخوّة وزيد ، أى : اتصاف زيد بالقيام فى المثال الأول ، واتصاف زيد بالأخوّة فى المثال الثانى .

والهمزة فى استعمالها الثانى إنما يُسْتَفهم بها عن الجملة الفعلية ، والجملة الإسمية .

الاستفهام بـ (هَلْ) :

(هَلْ) لايستفهم بها إلّا عن النسبة ، ويستفهم بها عن جملة فعلية ، نحو : هل يقوم خالدٌ ؟ وعن جملة اسمية ، نحو : هل خالدُ عندك ؟ وهل عمرو أخوك ؟

إلّا أن الغالب فى استعمالات (هَلْ) أن يليها الفعل ، وإذا استُفْهِم بها عن الجملة الفعلية ، فإنما نعنى أن تكون هذه الجملة فى نظامها المألوف : « الفعل ثم الفاعل ، ثم متعلقات الفعل » . فإذا تقدم الفاعل نحو : خالد يزور بكرا : أو تقدم المفعول ، نحو : بكر يزوره خالد ، امتنعت (هَلْ) ، لأن الاستفهام إنما يكون استفهاما عن مُفرد ، و (هل) لايستفهم بها إلّا عن نسبة .

وذلك لأن تقدم أىّ جزء من أجزاء الجملة لايتمّ إلا بعد تحقّق النسبة ، فتقدم الفاعل ، أو المفعول يعنى الانتهاء من تحقق النسبة ، فلم يبق مجال للاستفهام عنها .

الجملة الفعليّة فى النّفى :

إذا أردنا أن ننفىَ جملة عَمَدْنا إلى أدوات النفى نستعين بها فى ذلك .

وأدوات النفى فى العربية :

(١) مفردات ، وهى : ما . لا ، وهما الأداتان الأصيلتان فى النفى ، وتحمل عليهما : إنْ، وهَلْ .

(٢) ومركبات ، وهى : لَيْسَ لَمْ . لَمَّا . لَنْ .

بعض أدوات النفى مشترك بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية ، وهو : ما ، ولا ، وإن ، وهَلْ من الأدوات المفردات ، و (ليس) من الأدوات المركبات .

وبعضها خاص بالُجمل الفعلية ، وهو : لَمْ . ولمَّا . ولَن ، و (لا) فى النهى .

وبعضها خاصّ بالجمل الاسمية ، وهو : (لا) النافية للجنس .

نفى الجملة الفعلية بما :

(ما) هذه تدخل على (فَعَلَ) ، أى : الفعل الماضى ، وعلى (يفعَل) أى : فعل الحاضر ، نحو قول الشاعر :

« ما قال لا قَطُّ إلاّ فى تَشَهُّدِهِ »

ونحو قوله تعالى « ما ضلّ صاحبُكم وما غوَى » ، و « ما كَذَبَ الفؤاد ما رأى » ، ونحو قوله تعالى : « وما عَلّمناه الشِّعْرَ وماينبغى له » ، وقوله تعالى : « ما نعبُدُهم إلاّ ليقربونا إلى الله زُلْفَى » .

نفى الجملة الفعلية بلا :

تَنْفى (لا) فعَلَ ، فتكرَّر ، نحو قوله تعالَى : « فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى » .

وتنفى (يفعل) كما قال الشاعر :

ولا يُقِيمُ على ذُلٍّ يُرادُ به إلاّ الأَذلّان عَيْرُ الحىّ والوَتِدُ

وكقوله تعالى : « إن اللهَ لا يظلمُ الناسَ شَيْئا » ، وقوله تعالى : « لايُسْمِن ولا يُغْنِى من جُوع » .

وتستعمل (لا) نهيا ، فتختص بيفعل ، نحو قوله تعالى : « ولاَ تكُونُوا كالذينَ نَسُوا الله » : ونحو قول الشاعر :

لاتَنْهَ عن خُلق وتأْتِىَ مِثلَهُ   عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عَظِيم

نفى الجملة الفعلية بإن وهل :

تنفِى (إن) و (هلْ) الجملَ الفعلية والجمل الاسمية ، وأكثر استعمالها فى القصر ، فمن النفى بإن قوله تعالى : « وتظنون إنْ لَبِثْتم إلّا قليلا » ، وقوله تعالى : « إنْ أردْنا إلاّ الحُسْنَى » ، وقوله تعالى : « إنْ يَدْعُونَ من دُونه إلّا إناثاً » ، وقوله تعالى : « إنْ لَبِثْتمْ إلّا قَليلا » . ومن النفى بهَلْ قوله تعالى : « هلْ ينظُرون إلّا الساعة » .

نفى الجملة الفعلية بليس :

تدخل (ليس) على الجملة الفعلية، فيليها الفعل، وتستعمل معه استعمالَ أدوات النفى، نحو : لَيْس خلق اللهُ مِثلَهم، أى ماخلق الله مثلهم، وكقول أبى الطَّيِّب :

وزَائرةٍ كأنّ بها حَياءً   فليسَ تزورُ إلّا فى الظّلامِ

أى : لا تزور إلّا فى الظلام . وكقول الآخر :

والنَّجَفُ الأعلَى وناهيكَ بِهِ   منْ بلدٍ ليس يُضاهيهِ بَلَد

أى : لا يضاهيه بلد .

وليس فى (ليس) فى هذا ونحوه إضمار ، وإنّما هى بمنزلة أداة النفى معنًى واستعمالا .

نفى الجملة الفعلية بلم ولمّا ولن :

تنفى (لَمْ) و (لَمَّا) و (لَنْ) يفعل خاصة ، متصلة به اتصالا مباشرا ، وتختلف هذه الأدوات معنى واستعمالا ، وإن كانت (لا) النافية قدْرا مشتركا بينها .

(لم) : فلَمْ تنفى (يفعل) ، وتدل معه على نفى الحدَث فى المـاضى منقطعا ، نحو : لم يذهبْ خالد إلى الجامعة ، أى : ما ذهب إلى الجامعة .

(لمّا) : ولمّا ، تنفى (يفعل) ، وتدل معه على نفى الحَدَث فى الماضى متصلا بالحاضر ، نحو قوله تعالى : « لَمَّا يَقضِ ما أمَرَه » ، ونحو قولك : لمّا يذهبْ خالدٌ إلى الجامعة ، أى ما ذهب حتى الآن . ولذلك كانت (لمّا يفعلْ) نفيا لقد فعل .

(لنْ) : ولن تنفى (يفعل) أيضا ، وينتصب الفعل بعدها للدلالة على المستقبل ، نحو : لن يخرجَ علىٌّ من بيته . ولن يزورَك خالد ، أى : فى المستقبل .

الجملة الفعلية فى التوكيد :

الأداة التى تؤكَّد بها الجملة الفعلية ، مختصةً بها ، هى : نون التوكيد ، وهى النون التى تلحق (يَفعل) ، و (افْعَلْ) من آخرهما ، نحو قول الشاعر :

لأَستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المُنَى ... فما انقادتِ الآمال إلّا لصابر

ونحو قوله تعالى : « تا للهِ لأكيدنَّ أصنامَـكُمْ » .

ولا يؤكد (فعَلَ) بهذه النون ، لأن الفعل يخلَص معها للاستقبال ، فلا مجال لاتصالها بفَعَلَ .

وهى مُشدّدة ومخفّفة ، فإذا خففت فأنت مؤكِّد ، وإذا شدّدت فأنت أشدُّ توكيدا .

وتصاحب النونَ اللامُ فى الفعل الذى يقع جوابا لقسم مذكور ، أو مدلول عليه بسياق القول . فالمذكور نحو : واللهِ لأُسافرنَّ معك ، وقوله تعالى : « تالله لَأَكيدنّ أصنامَـكُمْ » . والمدلول عليه بالسياق قوله تعالى : « ثم لننزعنّ

من كل شيعة أيُّهم أشدُّ » ، وقوله تعالى : كلاّ ليُنْبَذَنَّ » ، ونحو قول الشاعر :

لَأَستسهلنَّ الصعب أو أدرك المنى فما انقادَتِ الآمالُ إلّا لصابرِ

وإذا كان الفعل المتصل بهذه النون مجرَّدا مما يدل على التثنية أو الجمع ، أو المخاطبة ركّب مع النون ، وفتح آخره ، نحو : ليُنْبَذَنَّ ، لأكيدَنَّ .

وإذا كان معه شيء من ذلك ، لم يفتح آخره ، وذلك نحو قولنا فى : يَفْعَلان ، ويفعَلُونَ ، ويَفْعَلْنَ ، وتفعلينَ : يَفْعَلانِّ ، ويفعلُنَّ ، ويَفْعلْنانِّ ، وتفعَلِنَّ .

تحذف النون بعد ألف التثنية فى (يَفْعَلان) ، نحو قوله تعالى : « ولا تتبعانِّ سبيلَ الذين لا يعلمون » .

وتحذف الواو والنون من (يفعلُون) ، ويضم آخره ، للدلالة على ضمير الجمع ، نحو قوله تعالى : « لتُبْلَوُنَّ فى أموالكم » وقوله تعالى : « ولا يصدُّنَّك عن آيات الله » .

وتفصل نون النسوة عن نون التوكيد بألف ، فتقول فى (يَفْعَلْنَ) يفعلنانِّ ، نحو : والله لتَذْهبنانِّ .

وتحذف الياء والنون من (تَفْعلين) ، وتبقى الكسرة فى لام الفعل ، للدلالة على الياء المحذوفة ، نحو قوله تعالى : « فإمّا ترِينَّ من البشرِ أحدا » ، ونحو قول الشاعر :

هلاّ تَمُنِّنْ بوعدٍ غيرَ مُخلِفة كما عَهِدْتُكِ فى أيام ذى سَلَمِ

هذا فى (يفعل) : فإن كان الفعل على (افْعَلْ) جرَى مجرى (يفعل) فى اتصاله بنون التوكيد ، نحو : اكتبَنّ درسَك يا هذا ، واكتبِنَّ درسك ياهذه ، واكتبانِّ دروسكما ، ياهذان أو يا هاتان ، واكتبُنّ دروسكم ياهؤلاء ، واكتبْنانّ دروسكنّ يا هؤلاء .

* * *

الجملة الفعلية فى الشرط :

إذا قلتَ لصاحبك : إن تجتهدْ تنجحْ ، فقد علَّقت نجاحه على اجتهاده ، على وجه لا يتحقق معه إلاّ بتحقق الاجتهاد ، وتعليقُ شيء على شيء ، على هذا النحو ، هو الشرط . وقد مرّ بنا تفصيل ذلك فى الفصل الخاص بالأدوات .

والذى نريد أن نعرِض له هنا هو أمور أُجْمِلت هناك ، وما تزال تفتقر إلى مَزيد من التفصيل .

(١) أن أدوات الشرط : إنْ ، وإذا ، ولو ؛ ليست على حال واحدة ؛ فلكلّ منهما استعمال خاص .

أمّا (إنْ) فيليها (فَعَلَ) ، نحو قوله تعالى : « وإن كان ذو عُسْرة فنَظِرةٌ إلى مَيْسَرة » ، ونحو قول الشاعر :

فإن لم تَكُ المرآة أَبدتْ وَسامةً   فقد أبدتِ المرآة جَبهة ضَيْغَمِ

وقد وَلِيَ (إنْ) هنا (يفعل) مَقرونا بلم ، وإذا اقترن (يفعل) بلَمْ كان بمنزلة (فَعَلَ) دالّا على الماضى .

ويليها (يفعل) ، نحو قوله تعالى : « إن يَسْرِق فقد سَرَق أخٌ له من قَبْل » . وقوله تعالى : « إن تُبْدو الصدقاتِ فنِعِمّا هى » .

وأمّا (إذا) فالغالب أن يليها (فعَلَ) ، كقوله تعالى : « إذا جاء نصر الله » ، وقول الشاعر :

فإذا غَلبْت فغالبى مَلِكٌ   زاهٍ به المغلوبُ يفتخر

وقد يليها (يفعل) قليلا ، نحو قول الشاعر :

« وإذا تُصِبْك خَصاصةٌ فتَجَمَّلِ » .

وأمّا (لو) فلا يليها فى الاختيار إلّا (فعَلَ) ، نحو قول الشاعر :

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحْ إبلى   بنو اللَّقيطة من ذُهْلِ بن شَيْبانا

ونحو قول أبى تمام :

لو سَعَتْ بقعةٌ لإعظام نُعْمَى   لسعى نحوها المكانُ الجَدِيبُ

وقوله تعالى : « قل لَئِنِ اجتمعت الإنس والجنّ » ، وقوله تعالى « ولو شاء لهَدَاكم » .

وقد يليها (يفعل) فى الشعر خاصة ، كقول أبى تَمَّام :

لذّ شؤبوبُها وطابَ فلو تَسْـــطِيعُ قامت فعانقتْها القلوبُ

ويكثُر أن يَليَها (أنّ) المفتوحة الهمزة ، المشدّدة النون ، كقول امرئ القيس :

ولو أنّ ما أسعى لِأدنى مَعيشةٍ   كفانى ، ولم أطلبْ ، قليلٌ من المالِ

وكقول الرضى :

ولَوَ أنَّ مُشْتاقا تكلَّف فوقَ ما   فى وُسْعِـه لسعىْ إليكَ المِنْبَرُ

(٢) أنّ (يفعل) بعد (إنْ) يُجْزم ، سواءٌ أوقعَ شرطا أم جوابا ، كقوله تعالى : « وإنْ تُبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبْكم به الله » .

وقع (يفعل) هنا مجزوما فى الشرط ، وهو : (تُبدوا) وقد جُزِم محذوفة منه النون . . وفى الجواب أيضا ، وهو : (يحاسبْكم) وقد جُزِم ساكنا .

وكقول الشاعر :

فإن يَهْـلِكْ أبو قابوسَ يَهْـلِكْ   ربيعُ الناس والبلد الحرامُ

(٣) إذا ورد مثل قوله تعالى : « وإن أحـدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه » ، وقوله تعالى : « إذا السماءُ انشقت » ، وقول أبى تمام :

إذا مارقٌ بالغَدْر حاولَ غَدْرةً   فذاكَ حَرِىٌّ أن تَئِيم حلائلُهْ

وقول أبى فِراس :

إذا الليلُ أضْوانى بَسَطْت يدَ الهوَى   وأَجْريتُ دمعا من خلائقه الكِبْرُ

وقول طَرَفة :

إذا القوم قالوا مَنْ فَتًى خلتُ أننى عُنِيتُ فلم أَكْسَلْ ولم أَتبَلَّدِ

وقول الشاعر :

وإذا غايةُ مَجْـدٍ رُفِعَتْ نهض الصَّلْتُ إليهـا فحواها

وقول حسان :

وإنْ بابُ أمر عليك الْتوى فشاور لبيبا ولا تعصِـهِ

إذا ورد عليك هذا ونحوه ، وهو كثير فى الشعر والنثر ، فليس فى هذا تقدير ، ولا تأويل ، لأن أدوات الشرط فى هذه الأمثلة ونحوها واقعة فى سياقها ، لأن الجُمَل فيها فعلية ، والمرفوع المتقدم فى كلٍّ منها فاعل للفعل المتأخر عنه ، لا لفعل محذوف مفسَّر بالمذكور .

(٤) الأصل فى جواب الشرط أن يتضمن نِسْبة مَشْرُوطا وقوعُها أو تَحَقُّقها بتحقق نسبة الشرط ، فإذا كانت جملة الجواب ذات نسبة واقعة ، أو متوقَّع وقوعُها لم تصلح أن تكون جواباً للشرط ، فإذا احتيج إلى جعلها جوابا ، لزم اقترانها بالفاء التى يُسَميها النُّحاة : الفاء الواقعة فى جواب الشرط . وهذه الفاء أداة وَصْلٍ تُستخدم لمثل هذا الغرض . وذلك :

إذا كانت الجملة اسمية ، كقول الشاعر :

فإذا غَلِبْت فغالبى مَلِكٌ زاهٍ به المغلوبُ يفتخر

أو كانت طلبا ، نحو قوله تعالى : « إذا نُودِىَ للصلاة من يوم الجمعة فاسعَوْا إلى ذكر الله » .

أو كانت إنشاء تتحقق النسبة فيها بتمام الكلام ، نحو قوله تعالى « إن تبدوا الصدقات فنعمّا هى » .

أو كانت مُصَدَّرة بقَدْ ، نحو قوله تعالى : « إن يسرِق فقد سرق أخ له من قَبْل » .

أو كانت مصدرة بلَنْ ، نحو قولك : إذا سافَرْت وحدك فلن أكلمَك ، ونحو قوله تعالى : « وما تفعلوا من خير فَلَنْ تُكْفَروه » .

أو كانت مصدرة بما ، نحو قوله تعالى : « وإن لم تفعلْ فما بَلَّغت رسالته » وقوله تعالى : « فإن توليتم فما سألتكم من أجر » .

أو مصدرة بالسين أو سوف ، نحو قوله تعالى : « وإن خِفتم عَيْلَة فسوف يغنيكم الله » .

فهذا وأمثاله من الجمل التى اقترنت بالفاء ، تحتوى على نِسَبٍ متحقّقه ، أو متوقَّعة التحقُّق ، فلا تصلح أن تكون جوابا للشرط ، ولذلك جاءوا بالفاء وصلا يصلها بما قبلها ، وتُخْضعها للشرط .

* * *

إضمار الفعل :

الفعل من أهم أجزاء الكلام ، بل هو أهمّ أجزائه ، لأنه لا يقتصر على الدلالة على الحدث حَسْبُ ، ولكنه :

(١) يحدثنا عما فعل الفاعل ، وعما سيفعل ، نحو : سافر خالد . سيسافر خالد .

(٢) ويعبِّر عن سؤال . وعن أمر ، وعن تعجب ، وعن غيرها من متطلَّبات الخطاب .

(٣) ويُسْهِم إسهاما مهمّا فى الإسناد .

والجملة الفعلية أكثر الجمل شيوعا فى الاستعمال ، بل التعبير بالفعل أساس التعبير فى العربية ، وهذا يقتضى أن يكون الفعل مذكورا . ولكنّ مناسباتِ القول قد تقتضى أحيانا عدم ذكره ، لا لأنه قليل الأهمية ، بل لأن كثرة استعماله ودلالة مُلابسات القول ومناسباته عليه ، وتَوَافر الدلائل بذلك عليه .. تجعل من ذكره تطويلا .

وترك إظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود فى العربية ، فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل ، ولا يراد فيها إلى ذكر الفعل ، ولا يكون بالمتكلم حاجة إلى تقديره ، لأنه من الوضوح فى منزلة لو ذكر معها لكان الكلام حَشْوا لا جَدْوَى فيه .

وكثيرا ما يدور الكلام بين المتخاطبين ، فيُرسلون جملا فِعلية لم يظهر فيها فعل ، ولم يصرح فيها بلفظه ، اكتفاء بما يدل عليه من دلائل وملابسات ، ولا يشعرون وهم يتخاطبون أنهم حذفوا أهم أجزاء الكلام ، لأنهم اكتفَوْا بما يدل على الفعل من سياق .

وأنت إذا رأيت صاحبَك يُسَدِّد سَهما يريد أن يرمى به غَرَضا ، فقلت له : القِرطاسَ القرطاسَ ، لم تذكر فعلا ، ولا حاجة بك إلى أن تذكره ، لقيام الدلائل على أن الحال التى عليها صاحبك هى حال من يتهيأ للرمْى ، فإذا قلت : القِرطاسَ ، أدرك صاحبُك قصدك ، وعرف أنك إنما تريد أن يرمىَ هو القرطاس ، فيرميه .

وإذا رأيت إنسانا يسير فى طريق ، وهو غافل عن سيارة تُوشِك أن تصْدِمه ، فقلت له : السيارةَ السيارةَ انتبه وأفْلَت من خَطَر كان وَشيكا ، وعرف من سِياق الخطاب ، ومن لحن القول ، أنك إنما تريد أن تحذره من خطر السيارة ، فينجوَ منها ، ولم تكن به حاجة إلى أن يسمع منه لفظ الفعْل : (احذر) ، ولا بك حاجة إلى أن تُصَرِّح بلفظه .

وإذا رأيت إنسانا فى حال تلوّن وتقلّب ، وأردت أن توبّخه قلت له : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ ! وكأنك قلت له : أتتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ! ! ، ولكنك لا تحسّ بالحاجة إلى أن تظهر الفعل ، لأن حال مخاطبك وما هو عليه من تقلّب وتحوّل أغناك عن إظهاره . ومتى توافرت الدلائل على شىء من الكلام ترك إظهاره .

فى ضوء هذا ونحوه يُفَسَّر ترك إظهار الفعل فى كثير من التعبيرات، ويُسْكَت عن تقدير فعلٍ بعينه . وفى ضوء هذا أيضا يفسّر نصب كثير من الموضوعات التى جاءت منصوبة ولم يذكر الفعل معها .

ولكن النحاة حاروا فى نصبها ، وتكلفوا فى تفسير الناصب ما تكلفوا من تقديرات وتأويلات استحال بها الكلام إلى ضَرْب من العبث والفضول .

ولا يفسّر نصب هذه المنصوبات التى ترك إظهار الفعل معها إلاّ بوقوعها فى سياقٍ فعلىّ دلت عليه مناسبات الخطاب ، وقرائن القول .

والموضوعات التى جاءت منصوبة بوقوعها فى سياق فعلىّ كثيرة . منها :

(١) ما وقع فى سِياق أمر أو نهى ، كقوله تعالى : « انتهوا خيرا لكم » نصب (خيراً) هنا لوقوعه فى سياقٍ فعلىّ ، لأن السياق الذى وقع فيه (خيرا) سياق طلب ، ولا حاجة بنا إلى أن نتكلف تقدير فعلٍ بعينه ، نردّ المنصوب إليه .

(٢) وما وقع فى سياق فعلىّ ليس أمرا ولا نهيا، كسياق الدعاء والحمد والتعجب ، نحو :

سَقْياً ورَعْياً ، ونحو : حَمْداً وشكراً ، ونحو : عَجَباً وبُهْرا ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة :

قال قوم : تحبُّها ؟ قالت : بُهْراً عدد الرمل والحصَى والتراب

(٣) ما وقع فى سياق تحذير أو تنبيه أو لَوْم أو تقريع ، نحو قولك : إياك والذهابَ إلى هناك ، أو : السيارةَ ، أو نحو قول الشاعر :

ألقاه فى اليمّ مكتوفا وقال له إياكَ إياكَ أن تبتلّ بالماء

ونحو قولك : أقُعودًا وقد سار الركب ؟ ! ، ونحو قولك : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ! !

(٤) ما وقع أمرا من المصادر المنصوبة ، كالذى جاء فى قول قَطَرِىّ ابن الفُجاءة :

فصبرًا فى مجال الموت صبرًا ... فما نَيل الخلود بمستطاعِ

وإنما نصب هذا المصدر ، أعنى صَبْرا ، لأنه أرسل إرسال الأمر ، ولم يُرَدْ به إلى أن يكون متحدثا عنه .

وهناك مواضع أخرى ينتصب فيها الاسم محمولا على فِعْل تُرِكَ إظهارُه ، وقد مرّ بنا إجماله ، ومنه قوله تعالى : « بلَى ، قادرين » ، فنصب (قادرين) ، لأنه وقع فى سياق فعلىّ ، مرّ بالسامع ذكره ، فقد سبق قوله تعالى : « أيحسب الإنسان أنْ لن نجمع عظامه » .

ومثله قوله تعالى : « وإذا قيل لهمْ ماذا أنزل ربكمْ قالوا : خيرًا » أى : أنزل خيرا ، وقد ترك إظهار الفعل هنا اكتفاء بوروده فى السؤال .

وقد حمل النُّحاة على هذا الباب ، أعنى باب إضمار الفعل ، أو ترك إظهاره مسائل زعموا أن الفعل فيها مضمر ، متروك إظهاره ، وجملة هذه المسائل :

(١) مسألة (حذف الفعل) بعد أداة الشرط فى نحو قوله تعالى : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك » ، وقوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون » .

(٢) مسألة (حذف الفعل) بعد أدوات خاصّة بالفعل ، نحو قولهم : « هلّا زيدا أكرمته » .

(٣) مسألة (حذف الفعل) المجاب به شرط ، فى المواضع التى يتقدم فيها جواب الشرط ، نحو قولهم : أزورُك إن تزرْنى .

أما المسألة الأولى : فليس فيها إضمار ، ولا تقدير ، لأن المرفوع الذى ولِىَ أداة الشرط فاعل للفعل المتأخر عنه ، والجملة ما تزال فعلية ، وأداة الشرط

واقعة فى سياقها ، فلا حاجة بنا إلى أن نتكلّف ما تكلّفه النحاة من تقدير فعل واجب الحذف ، مفسَّر بالفعل المذكور ، فيصير تقدير الكلام : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، وقد مرّ بنا ذلك .

وأما المسألة الثانية فليس فيها إضمار ولا تقدير أيضا ، لأن الاسم المنصوب بعد (هلّا) فى المثال المذكور ، مفعول مقدم للفعل المتأخر ، ولا يمنع من كونه مفعولا له اتصاله بضميره ، أو اشتغاله عنه بضميره ، على حدّ تعبير النحاة .

وأما المسألة الثالثة فليس فيها إضمار ، ولا تقدير كذلك ، لأن قولنا : أزورُك إن تزرْنى شرطية تامة ، تحتوى على الشيئين اللازم توافرهما فى كل جملة شرطية ، أعنى : عبارة الشرط ، وعبارة الجواب .

أما عبارة الشرط فقولنا : (تزرْنى) .

وأما عبارة الجواب فقولنا : (أزورُك) .

وليس هنا ما يمنع من تقدم ذكر الجواب ، ما دامت الجملة حاوية كل مقوِّماتها . ففيها أداة الشرط ، وفيها عبارة الشرط ، وفيها عبارة الجواب ، وفيها فوق ذلك ما فى أية جملة شرطية من تعليق أمر على أمر ، فقد علق المتكلم زيارته على زيارة المخاطب ، بحيث لا تتحقق زيارة المتكلم إلا بتحقق زيارة المخاطب ، وهذا مدلول عليه فى هذه الجملة ، فى وضوح وجلاء . فلا مجال حينئذ إلى أن نتمحّل ، كما تمحّلوا ، تقدير فعل مدلول عليه بالفعل السابق الأداة .

* * *

أفعال الوجود :

أفعال الوجود فى العربية : كان . أصبح . أمسى . أضحى . ظلّ . بات . مازال . ما انفك . ما برح . ما فتئ .

وهى ثلاثة أقسام :

(١) ما يدل على الكينونة العامة ، أو الوجود العام ، وهو : كان .

ومثلها فى الدلالة على الوجود العام : وُجِدَ .

(٢) ما يدل على الكينونة الخاصة ، وهو : أصبح . أمسى . أضحى . ظل . بات . وذلك لأن :

أصبح : تدل على الوجود فى الصباح .

وأمسى : تدل على الوجود فى المساء .

وأضحى : تدل على الوجود فى الضحى .

وظل : تدل على الوجود فى النهار .

وبات : تدل على الوجود فى الليل .

وينبغى أن يكون منهنّ : (غَدَا) ، لدلالتها على الوجود فى الغداة ، نحو : غدا الجو جميلا .

(٣) ما يدل على الكينونة المتصلة أو الدائمة ، وهو : ما دام ، مازال ، ما برح ، ما انفك ، ما فتىء ، نحو : تلوذ الأطيار بأوكارها ما دام المطر يهطِل ، ما زال المطرُ ينهمرُ . ما برِح المطر ينهمر . ما انفكّ المطر ينهمر . ما فتئ المطر ينهمر .

وكلها تعبر عن معنى واحد ، هو الكينونة المتصلة أو الدائمة .

وأكثر أفعال الوجود دورانا فى الاستعمال هو : كان ، لدلالتها على الوجود العام المطلق ، ولها فى العربية استعمالات مختلفة :

(١) تستعمل كسائر الأفعال اللازمة ، نحو قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » :

كَان : فعل ماض ، من أفعال الوجود .

ذو عسرة : مسند إليه ، مرفوع بالواو ، أو بالضمة الممطوطة .

(٢) وتستعمل ملحقة بمنصوب انعقدت عليه فائدة الخبر ، حين يكون الإخبار بها وبفاعلها إخبارا ليس بذى فائدة ، لوضوحه ، نحو : كان الجو صحوا .

(٣) وتستعمل أداة دالة على الزمان ، مفرّغة من الدلالة على الحدث أو الوجود ، وذلك فى المواضع التى قالوا فيها بزيادتها ، كقولهم : ما (كان) أَفْضَلَ خالدا ، وما (كان) أحلَى الربيع ، وكقول أم عَقِيل بن أبى طالب :

أنت (تكون) ماجدٌ نبيلُ إذا تهُبُّ شمألٌ بليلُ

أنت : كناية عن المسند إليه : المبتدأ .

ماجدٌ : خبر المبتدأ ، مرفوع .

تكون : حَشْو ، دال على الزمان .

وكقول الشاعر :

فكيف إذا مررتُ بدار قوم وجيران لنا (كانوا) كرامِ

كانوا : حشو ، جىء به للدلالة على الزمان .

كرام : نعت لجيران ، مخفوض .

(٤) وتستعمل ضميمة لفَعَلَ ، لتدل معها على ماضٍ منقطع ، نحو :

كانَ فعَلَ .

كانَ قَدْ فَعَلَ .

قدْ كانَ فَعَلَ .

فليس لكان مع (فَعَلَ) دلالة على شىء ، ولكنها ضميمة تدل هى والفعل بعدها على انقطاع الحدث فى الماضى ، كقول أبى تمام :

قد كان بوّأه الخليفةُ جانبا من قَبْلِه حَرَماً على الأَقدارِ

وتمتاز (كان) عن سائر أفعال الوجود بأنها تامّة التصرف والاشتقاق . فلها صيغة الماضى : (كان) . ولها صيغة الحاضر : (يكون) ، ولها صيغة الدائم (كائن) ، ولها صيغة الطلب : (كُنْ) .

افتقارها إلى منصوب :

إن الإخبار بأفعال الكينونة والكائنات إخبار لا يصح السكوت عليه غالبا، لأنها إنما تدل على الوجود، والإخبار عن أصل الوجود ضئيل الفائدة، أو معدومها، لذلك يُستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة بالكائن المتحدث عنه يجهلها المخاطب.

ويجىء ما يبيّن الحال منصوبا، لأنه خارج عن الإسناد لأن الإسناد قد تمّ بين فعل الوجود والموجود نفسه، فماذا يُعْرَب المنصوب ؟

إذا قلنا : كان المطر غزيرا، أو مازال المطر منهمرا، أو بات المطر طَلاّ، فالإسناد كان قد تمّ بين فعل الموجود، والموجود نفسه. أى : بين (كان) والمطر. و (ما زال) والمطر، و (بات) والمطر. أما المنصوب فحال تبيّن هيئة الموجود، سواء أكان وجوده مطلقا كالكون المعبّر عنه بكان، أم مقيدا بمجال زمنيّ خاص، كالصباح فى (أصبح)، والليل فى (بات)، أم متصلا مستمرا، كالكون المعبّر عنه بما زال وما انفكّ، وما برح، وما فتىء، وما دام.

وقد يَسأل المرء نفسه : هل يكون خبر (كان) دائما نكرة فيعرب حالا ؟ ألا يجوز أن يكون معرفة نحو : كان محمد الأولَ ؟

ولكنه لا يعدم الجواب عن هذا بعد استعراض (الحال)، واستعمالاتها المختلفة : فقد جاءت الحال، معرفة فى استعمالات واسعة، وفى نصوص صحيحة. ولا يمسّ ورود (الحال) معرفة ما اعترض به النحاة، وما تكلفوه من تأويلها بالنكرة :

فقد جاءت الحال معرّفة بألْ، نحو : ادخلوا الأولَ فالأولَ، وجاءوا الجمّاءَ الغفيرَ. وأرسلها العراكَ.

وجاءت معرّفة بالإضافة، نحو : جلس زيدٌ وحده، ورجع عودَه على

بدئه ، وفعل ذلك جهدَه وطاقتَه ، وجاءوا قَضَّهم بقضيضهم ، وتفرّقوا أيدىَ سَبَا ، وجاءوا ثلاثتَهم وأربعتَهم وخمستَهم ، إلى عشرتهم ، فى لغة أهل الحجاز .

ولو صحّ تأويل هذا كله وغيره بالنكرة ، لما فات السائل أن يؤول (الأول) فى قولهم : كان محمدٌ الأولَ ، بالنكرة أيضا ، وحينئذ تصحّ القاعدة ، ويطّرد الأصل .

إضمار كان :

ولدلالة (كان) ، وما يتصرف منها : (يكون ، كائن ، كن) ، على الوجود العام المطلق ، كان لها أثر ملحوظ فى تثبيت الإسناد وتحقيقه ، وخاصة فى المسندات الجوامد ، كزيد فى قولك : هذا زيدٌ ، والحديد معدن .

ولكثرة ذلك فى الاستعمال ووضوحه ، يستغنى عن ذكرها : اكتفاء بدلالة القرائن ومناسبات القول ، فإذا قيل : زيد أخوك ، أو زيد فى الدار ، أو زيد أمامَك ، فإن التعبير يدل التزاما على الكينونة العامة ، التى تربط المسند بالمسند إليه .

وقد يُصرَّح بفعل الوجود بين المبتدأ والخبر ، توكيدا وتثبيتا ، لتحقق النسبة بينهما ، كقول أم عَقيل :

أنت تكون ماجد نبيل   إذا تهب شمأل بليل

وهو استعمال قليل ، وقد يكون للضرورة يدٌ فى التصريح به . فقد استغنت العربية عن ذكره اكتفاء بما يدل على تحقق الإسناد ، وهو الرفع المرموز به بالضمة ، ولذلك كان عبثا أن يقدر فعل الكينونة فى العربية ، فإذا أريد إلى إعراب مثل قولنا : زيد أمامك ، أو (فى الدار) قيل :

زيد : مسند إليه مبتدأ ، مرفوع

أمامَك : خبر المبتدأ .

ولا يحتاج المعرب إلى أن يعلق هذا الخبر بشيء مقدر ، هو الوجود العام المعبر عنه بلسان المعربين بكان أو استقرّ أو بكائن ، أو مستقرّ . وذلك لوضوحه بوجه يصير التقدير معه لغوا وعبثا وتطويلا .

الأفعال الشّاذة

فى العربية كما فى غيرها ، أفعال شاذة متخلفة ، جَمَدت على حال واحدة ، ولم تتصرف تصرّف الأفعال ، وهى فى جملتها :

(١) فعل الرجاء : عَسَى .

(٢) فعلا المدح والذم : نِعْمَ ، وبِئْس .

(٣) أفعال مركبة ، تألف كل واحد منها من أصلين ، تلازما فى الاستعمال ، ونُزّلا منزلة الكلمة الواحدة ، ومنها :

ليس ، حَبذا ، وحَيَّهل .

(٤) أفعال بَدائية متخلفة ، سماها النحاة المناطقة بأسماء الأفعال ، نحو : هيهات ، وشتان ، وأفّ ، وأوَّهْ ، وصَهْ ، ومَهْ ، ونَزالِ ، وتراكِ ، وأمثالهنّ .

عَسَى :

فعل شاذّ جامد ، تخلف عن الأفعال المتطورة ، وانتهى بتخلفه إلى أن يتخلى عن دلالته ، واستعمل استعمال الأدوات للدلالة على الرجاء ، مثل : « لعلّ » ، نحو : عسى زيدٌ قائم[1] .

إن الكلام بدون (عسى) هو : زيدٌ قائمٌ ، وهو مبتدأ وخبر ، وجيء

---

(١) روى أبو العباس ثعلب أنهم يقولون : عسى زيد قائم .

بعسى للدلالة على الرجاء ، ولم يطرأ على الجملة بعدها ما يغيّر حكم المبتدأ فيها ، أو حكم الخبر .

ونحو قول الشاعر :

عَسَى الكربُ الذى أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قريب

وأصل الكلام هنا ، كالمثال السابق : الكرب الذى أمسيت فيه يكون إلخ . . . ثم دخلت عسى للدلالة على أن النسبة بين المسند والمسند إليه هنا مرجوّة ومتوقعة .

وتدخل عسى على جملة اسمية ، كما مرّ فى المثال والبيت ، وعلى جملة فعلية . ودخولها على الجمل الفعلية أكثر فى الاستعمال . وإذا دخلت على الجمل الفعلية ، وكان الفعل فيها يليها ، فُصِلت عنه بأَنْ ، نحو قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شرّ لكم » .

(عسى) هنا للدلالة على الرجاء ، وقد وليها الفعل ؛ تكرهون ، وتحبون ، و (أَنْ) : وَصْل ، استخدم هنا لإيصال الرجاء إلى الجملة ، ولتخليص الفعل للاستقبال ، ولفصل (عسى) عن الفعل ، لأن العرب لم يؤلفوا جملة يتوالى فيها فعلان بلا فصل .

أمّا نحو قولهم : عسى زيد أن يقوم ، فأصل الجملة بغير (عسى) : زيد يقوم ، وهذه الجملة فعلية ، تقدم فيها المسند إليه ، وهو الفاعل ، ولم يمنع من كونها فعلية تقدّمُ الفاعل ، وابتداء الكلام به ، مادام المسند فعلا ، لأن كون المسند فعلا هو الذى يفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية .

و (عسى) فى هذا المثال مثل (لعلّ) ، وأَنْ : وَصْل ، وليس (زيد) : اسماً لعسى ، كما قال النحاة ، ولكنه فاعل الفعل المتأخر ، ومجىء (أَنْ) فى هذه الجملة يشير إلى كونها فعلية ، لأنه لو كان الاسم المتقدم مبتدأ لما صح أن يكون خبره : أَنْ ، والفعل ؛ وهما مؤولان بالمصدر ، ولا يخبر عن الذات بالمصدر ،

ولا يسعنا أن نقبل تقديرات النحاة هنا ، لأنها تفسد المعنى . وإذا كان الاسم المتقدم هو الفاعل للفعل المتأخر ولا مبتدأ ، كانت الجملة فعلية ، وكان تقدير الكلام قبل أن يتقدم الفاعل هو : عسى أن يقوم زيد .

وربما استُعْمِلتْ (عسى) استعمالَ الفعل المتصرف ، فاتصلت بها التاء كناية عن الفاعل ، كقول الشاعر :

أكثرتَ فى العذل مُلِحًا دائما   لا تكثِرَنْ إنى عَسِيتُ صائما

وربما استعملت استعمال (لعل) ، فتتصل بها الضمائر التى تتصل بلعلّ ، نحو : لعلّى ، لعلّك ، لعلّه ، فيقال : عساىَ ، وعساكَ ، وعساهُ ، وهى فى مثل هذا الاستعمال — عند سيبويه — حرف كلَعَلَّ .

نعمَ وبئسَ :

وهما فعلان شاذان جامدان متخلفان عن سائر الأفعال ، فليس فى أمثلة الأفعال ، وأبنيتها ، مثال على (فِعْلَ) .

وقد يستعملان استعمال الأفعال المتصرّفة فى الاتصال بتاء التأنيث الساكنة حين يكون الفاعل مؤنثا ، نحو : نِعْمَتِ المرأة هندٌ ، وبئست الحالُ الحاجَةُ .

وإذ تخلّفت (نعم وبئس) عن سائر الأفعال اتخذتا أسلوبا خاصًا ، واستعمالا خاصًا ، فهما تستعملان فى العربية لتأدية معنى جديد ، وهو المدح والذم ، وتحتاجان فى هذا الاستعمال إلى :

(١) فاعل .

(٢) ومخصوص بالمدح فى (نعم) ، وبالذم فى (بئس) .

نحو : نعم الطالبُ خالدٌ ، وبئس الرجلُ زيدٌ .

أمّا فاعلهما فمعرّف بأل فى أغلب الاستعمالات ، كما مرّ ، وكقوله تعالى : « نِعمَ المولَى ونعم النصير » أو مضاف إلى معرّف بأل ، كقولهم ، نعم عُقْبى الكرَماء ، وكقوله تعالى : « ولنعم دار المتّقين » .

وقد يضمر فاعلهما ، فلا يصرح بلفظه ، ويفسر بنكرة منصوبة ، كقوله تعالى : « بئس للظالمين بَدلاً » ، وكقول الشاعر :

لنِعْمَ مَوْئِلاً المولَى إذا حُذِرَتْ بأساءُ ذى البغىِ واستيلاءُ ذى الإِحَنِ

وقد يجىء فاعلهما على غير ما ذكر ، نحو قوله تعالى : « إن تبدوا الصدقات فنِعِمّا هى » ، ونحو قوله تعالى : « بئسَ ما اشتروا به أنفسَهُمْ » ، ففاعلهما فى هاتين الآيتين هو : (ما) الموصولة بجملة .

وأما المخصوص بالمدح أو الذم ، فهو اسم مرفوع يأتى بعد فاعل (نعم) أو (بئس) ، ويقوم مقام عطف البيان ، فى توضيح فاعلهما وتفسيره ، نحو قولهم : نعم الرجلُ خالدٌ ، وبئس الرجلُ زيدٌ : فخالد ، وزيدٌ هنا ، هما : المخصوصان بالمدح والذم ، وقد جىء بهما لتفسير عامٍّ قبلهما ، وهو : الرجل، لأن (أل) فيه ليست للتعريف ، ولكنها لبيان الجنس .

وقد دَرَج النّحاة على أن يعربوه :

(١) مبتدأ ، والجملة قبله (نعم وفاعلها ، أو بئس وفاعلها) خبراً مقدما .

(٢) أو خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : المخصوص بالمدح ، أو المخصوص بالذم ، وهو أسوأ الإعرابين .

ويبدو أن إعرابه عطف بيان يتفق مع ما للمخصوص بالمدح أو الذم من وظيفة لغوية ، وهى كونه مفسِّرا لما قبله ، ومبينا له .

الأفعال المركّبة :

وهى أفعال قليلة ، منها : ليس ، وحبذا ، ولا حبذا ، وهلمّ .

(١) ليس :

وهى كلمة مركبة من (لا) أداة نفى ، و (أَيْسَ) فعل كينونة قديم . و (ليس) فى استعمالاتها تدل على نفى الوجود .

تخلف هذا الفعل : (أَيْسَ) عن سائر أفعال الكينونة ، وجَمَد مركبا مع (لا) فى النفى ، وخصّه الاستعمال بأسلوب خاص ، واستعمل استعمال الأدوات . فانتهى فى هذا إلى أنه لا يدل إلّا على ما تدل عليه (لا) فى النفى ، وإن احتفظ بخصائص الفعل الأولى ، من اتصالٍ بتاء التأنيث الساكنة ، وبضمائر الرفع ، نحو : لَيْسَتْ ، لَسْتُ ، لَيْسا ، ليسوا ، لَسْنَ .

وهو إنما يستخدم غالبا فى نفى الجملة الاسمية ، نحو : ليس زيدٌ قائما . والجملة المثبتة هى : زيدٌ قائمٌ . و (زيدٌ) مبتدأ مسند إليه مرفوع ، و (قائمٌ) خبره ، ووصف له فى المعنى ، فيرتفع بارتفاعه، والخبر إنما يرفع إذا كان وصفا للمبتدأ ، أو كان من المبتدأ كأنه هو هو .

فإذا قلت : ليس زيدٌ قائماً ، فقد نفيت أن يكون (قائما) وصفا للمبتدأ ، فلذلك نَصِبَ الخبر ، ونصبُ الخبر هنا كنصب الخبر فى قوله تعالى : « ما هذا بشرا » ، فالخبر هنا منصوب ، لأنه لم يَعُد وصفا للمبتدأ فى المعنى ، تابعا له فى الرفع ، لأن (ما) هنا وفى غير هذا المكان ، نصٌّ على أن الخبر ليس هو المبتدأ فى المعنى ، لو ذهبت منه (ما) لكان الكلام : هذا بشرٌ برفع الخبر .

حبّذا ، ولا حبّذا :

(حبذا) : فعل مركب جامد ، ليس له إلّا استعمال واحد ، فقد ألحقت به (ذا) وصار الفعل مع (ذا) بمنزلة الكلمة الواحدة ، واستعمل استعمال (نعم) فى إرادة المدح ؛ ولم تتصل به تاء التأنيث الساكنة ، كما تتصل بنِعْمَ حين يكون فاعلها مؤنثا ، نحو : نِعْمتِ المرأة زينبُ ، لأن فاعل (حَبَّ) هو (ذا) ، وهو مذكر دائما ، لأنه إشارة إلى مفرد مذكّر . ولم تتصل به ضمائر الرفع ، كما اتصلت بليس ، لأن فاعله معه دائما ، وهو (ذا) ، وهو كالجزء منه .

و (لا حبذا) : هو : حبذا ، مسبوقة بأداة النفى ، ولذلك يستعمل استعمال (بئس) فى إرادة الذمّ ، ولم تتصل به تاء التأنيث الساكنة ، كما اتصلت ببئس ، لأن فاعله مذكر دائما أيضا ، وهو : ذا .

ويلحق « حَبَّذا ولا حبذا » باسم مرفوع أيضا ، يسمى بالمخصوص بالمدح ، أو المخصوص بالذم ، ووظيفته توضيح ما فى فاعلهما من إبهام ، فهو بمنزلة عطف البيان فى تفسير المعطوف عليه ، وتبيينه ، وذلك لأنّ (ذا) فى الإشارة كناية عامّة مبهمة ، يُشارُ بها إلى كل مفرد مذكر على حدة ، عاقل وغير عاقل ، ولابد لإزالة الإبهام منها ، وتعيين المشار إليه ، من إشارة حسية ، وقد قام المخصوص بالمدح فى (حبذا) ، والمخصوص بالذم فى (لا حبذا) مَقام الإشارة الحسية فى توضيح المشار إليه .

وقد دَرَج النحاة على أن يعربوا المخصوص بالمدح ، أو المخصوص بالذم بعد (حبذا) و (لاحبذا) :

(١) إما مبتدأ مؤخرا ، و (حبذا) أو (لاحبذا) خبرا مقدما .

(٢) وإما خبرا لمبتدأ محذوف ، تقديره : المخصوص بالمدح ، أو المخصوص بالذم ، وهو أسوأ الإعرابين . والظاهر : أنه عطف بيان ، كما مرّ فى نِعْمَ وبِئْسَ .

هَلُمَّ :

هَلُمَّ : فعل مركب ، يدل على تركيبه بناؤه وتأليفه، وهو مركب من (ها) فى التنبيه ، و (لمّ) . ومعنى (هلمّ) : أَقْبِلْ ، أو : إيتِ ، أو أَحْضِرْ .

ولهلمّ فى العربية استعمالان :

(١) يستعمل استعمال الفعل الجامد ، فيلزم حالة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع ، ومع المذكر والمؤنث ، فيقال : هلمَّ يا خالدةُ ، وهلمَّ يا خالدان ،

وهلمَّ يا خالدتان، وهلمَّ يا خالدون ، وهلمَّ يا خالدات ،وهى لهجة أهل الحجاز .
وبها جاء التنزيل . قال تعالى : « قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ » أى : إيتوا شهداءكم ،
أو أحضروهم . وقال تعالى : « والقائلينَ لإخوانهم هَلُمَّ إلينَا » أى :
إيتوا إلينا .

(٢) ويستعمل استعمال الفعل المتصرف ، فيطابق المخاطب فى الإفراد
والتثنية والجمع ، وفى التذكير والتأنيث . فيقال : هلمَّ يا خالدُ ، وهلمِّى
يا خالدة ، وهلمَّا يا خالدان ويا خالدتان ، وهلمّوا يا خالدون ، وهلمُمْنَ
يا خالدات . وهى لهجة بنى تميم .

و (هَلُمَّ) فعلٌ فى كلتا اللَّهْجَتين ، لأنها تدلّ على ما يدل عليه سائر أفعال
الأمر ، من طلب إحداث الفعل ، ولكنه فعل جامد مركب شاذ ، جاء على
مثالٍ ليس من أمثلة الأفعال .

الأفعال المتخلفة :

هى أفعال شاذّة عن سائر الأفعال فى أبنيتها ، وفى استعمالاتها ، فهى على
أمثلة ليست من أمثلة الأفعال ، ولا يتصل بها مايتصل بالأفعال من ضمائر ،
ولا تتصل بها تاء التأنيث الساكنة حين يجىء الفاعل بعدها مؤنثا .

وقد سمّاها النحاة البصريون بأسماء الأفعال ، لأنها عندهم ليست أفعالا ،
وإن تضمنت معانيها ، لدخول مايختصّ بالأسماء عليها أحيانا ، وهو التنوين .
وليست أسماء ، لأنها تدل على حدث يقترن بزمان . فهى عندهم بمنزلة بين
الأسماء والأفعال ، ولذلك سموها بأسماء الأفعال .

ويقسمونها ثلاثة أقسام :

(١) اسم الفعل الماضى ، نحو : هيهات ، وشتان .
(٢) واسم الفعل المضارع ، نحو : أفٍّ ، وآهٍ ، وأوّاهٍ ، ووَىْ .

(٣) واسم فعل الأمر ، نحو : صَهْ ، ومَهْ ، ونحو : حَذارِ ، ونزال ، ونحو : إليك ، ومكانك .

هذه الكلمات الشاذة أفعال حقيقية ، كما قال الكوفيون ، ولكنها تخلفت عن سائر الأفعال ، فلم تسلك سبيل الأفعال فى تصرفها ، ولا فى صياغتها ، ولا فى اتصالها باللواحق ، من ضمير وتاء تأنيث .

أما تنوين بعض هذه الأفعال ، نحو : صهٍ ، ومهٍ ، وأُفٍّ ، وآهٍ ، وهو ماتمسّك به البصريون فى تسميتها بأسماء الأفعال ، فلم يخرجها عن فعليّتها ؛ لأنه ليس تنوين التنكير الذى هو من خصائص الأسماء ، ولكنه تنوين يلحق بعضها مما كان على حرفين ، كما مثّلنا ، لتكثير أصواتها ، وإلحاقها بالثلاثىّ الذى صار الوحدةَ الكميّة فى العربية ، ولذلك لم ينوّن مثل هيهات ، وشتان ، ونزال مما زاد بناؤه على حرفين .

هذا ويبدو أن النحاة أدخلوا فى هذا الباب ماليس منه ، وذلك شيئان :

أولها : ما كان على (فَعالِ) ، كحذار ، ونَزالِ ، وتَراكِ ، بمعنى : احذرْ ، وانزلْ ، واتركْ .

وثانيهما : ما كان ظرفا ، أو مضافا إليه بالأداة ، نحو : دونك ، ومكانَك ، وإليك ، وعليك .

أما ما كان على (فعالِ) فليس بشاذ ، لأنه مطرد صوغه من كل فعل ثلاثى ، وكونه مطردا يتعارض مع ما عليه هذه الأفعال من جمود وتخلّف .

و (فَعالِ) : طلب كافْعَلْ ، وهو لطلب إحداث الفعل فورا ، وهو صيغة أخرى لفعل الأمر ، وكان فعل الأمر يجىء على صيغتين :

الأولى : صيغة : (افْعَلْ) .

والثانية : صيغة : (فَعالِ) .

وكلاهما مطرد صوغه من الثلاثيّ ، وكلاهما دال على طلب إحداث الفعل ، إلّا أن بينهما فرقا ، هو أنّ (افْعَلْ) يطابق المخاطب أو المأمور ، في الإفراد والتثنية والجمع ، وفي التذكير والتأنيث . تقول : اكتبْ درسَكَ واكتبي درسكِ ، واكتبا دروسكما ، واكتبوا دروسكم ، واكتبْنَ دروسكنّ .

وأنّ (فعالِ) يلازم حالة واحدة ، هي البناء على الكسر ، في جميع تلك الأحوال ، فيقال : حَذارِ يا خالد ، وحَذارِ ياهند ، وحَذارِ يا خالدان ، وحَذارِ ياهندان ، وحَذار يا رجال ، وحَذار يانساء .

وأمّا ما كان ظرفا ، أو مضافا إليه بالأداة فليس من الأفعال . ولا من أسماء الأفعال ، ولكنها ظروف ترددت كثيرا في الاستعمال ، فاستُغْنِيَ معها عن ذكر الفعل ، وصارت تؤدّى مايؤديه الفعل من دلالة في أقصر لفظ ، وأسرع دلالة .

ولهذه أمثال قال النحاة بنيابتها عن الفعل ، كقولهم : أفي الدار زيدٌ ؟ أوَراءك عمرو ؟ قالوا : إنهما نابا عن الفعل ، ولذلك رفعوا الاسم بعدهما فاعلا لهما ، ومنه قوله تعالى : « أفي الله شكٌّ » .

* * *

وقد احتفظتْ هذه الأفعال بما للأفعال المتطوّرة من أحكام ، فأسندت إلى الفاعل ، كما يسند الفعل المتطوّر . ومن ذلك قول الشاعر :

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَنْ به   وهيهاتَ خلٌّ بالعقيق نواصلُه

وقول الآخر :

شَتانَ مايومِي على كُورِهَا   ويومُ حَيّانَ أخي جابِر

فهيهات : فعل ماض . والعقيق : فاعله . وشتّان : فعلٌ ماض ، ويومى فاعله . ومعنى (هيهات) : بَعُدَ ، ومعنى (شتّان) : افترق .

الجملة الاسمية

الجملة الاسميّة

الجملة الاسمية : هى الجملة التى يكون فيها المسند دالا على دوام انتسابه إلى المسند إليه . أو هى : الجملة التى لايكون فيها المسند فعلا .

وهى كأيّة جملة ، تتألف من ركنين رئيسين :

(١) المسند إليه ، وهو موضوع الجملة المتحدّث عنه .

(٢) المسند ، وهو الحديث الذى يُتَحَدَّث به عن موضوع الجملة ، أو المسند إليه .

ويسمى المسند إليه فى الجملة الاسمية : مبتدأ .

ويسمى المسند فيها : خبرا .

وذلك نحو : خالدٌ لطيفُ المحضر .

خالدٌ : مسند إليه ، مبتدأ مرفوع .

لطيف : خبر المبتدأ ، مرفوع تبعا .

المحضَر : مضاف إليه مخفوض .

المبتدأ :

المبتدأ فى الجملة الاسمية هو المسند إليه ، وهو موضوع الكلام المتحدّث عنه .

وإذا كان المبتدأ كذلك فلا بدّ أن يكون معروفا ، ليكون الإخبار عنه ، أو الإسناد إليه مفيدا ، ولذلك جاء المبتدأ معرفة بوجه من الوجود ، سواء أكان معرفة علما ، نحو : خالدٌ رجلٌ ظريف ، أو معرفا بأل ، نحو : الرجلُ الظريفُ عندنا ، أو موصولا بجملة ، نحو : الذى كان عندنا أمس رجلٌ

فاضل ، أو غير ذلك من المعارف ، أم كان نكرة عامة ، كالنكرة الواقعة في سياق نفي ، نحو : ما رجلٌ عندنا .

ما : أداة نفي .

رجل : مبتدأ مرفوع ، وإنما جاز الابتداء به ، أو الإسناد إليه ، لأنه دلّ على العموم ، وقُصِد به إلى الإحاطة والشمول ، وقد اكتسب بهذه الدلالة تحديدا جعله من مواضع التعريف .

عندنا : عند : كناية عن المكان ، و (نا) : ضمير المضاف إليه ، و (عندنا) : خبر .

أو في سياق استفهام ، والاستفهام كالنفي يُكْسِب النكرة بعده إحاطة وشمولا ، وذلك نحو قولنا : هل رجل في الدار ؟

هل : أداة استفهام .

رجل : مبتدأ مرفوع ، وهو نكرة دالة على العموم .

في : أداة إضافة .

الدار : مضاف إليه بالأداة . (في الدار) : هو الخبر .

أم كان نكرة مخصّصة ، وتخصيص النكرة يمنحها بعض التحديد ، ويضيق دائرة إطلاقها ، والتحديد تعريف .

وتتخصّص النكرة بطريقتين :

الأولى : الإضافة إلى النكرة ، نحو : خمس صَلَوات ٍ كتبهنّ الله .

خمسُ : مبتدأ مرفوع ، وهو نكرة مخصصة بالإضافة ، ولذلك صح الابتداء بها .

صلوات : مضاف إليه مخفوض .

كتبهنّ : كتب : فعل ماض . (هنّ) كناية عن المفعول ، يعود على (خمس) .

الله : فاعل مرفوع . وخبر المبتدأ : عبارة (كتبهنّ الله) .

والثانية : النعت ، وإذا نُعتت النكرة فقد تحدّدت ، وتخصّصت ، وذلك نحو : « ولعبد مؤمنٌ خيرٌ من مشرك » .

لعبد : اللام أداة توكيد . عبدٌ : مبتدأ مرفوع .

مؤمن : نعت لعبد ، طابقه فى الإفراد والتنكير والتذكير ، فتابعه فى الرفع .

خيرٌ : خبر المبتدأ ، مرفوع .

من : أداة إضافة .

مشرك : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض .

وإنما ابتدِئ بالنكرة هنا : (عبدٌ) ، لأنها خصصت بنعت .

الخبر :

الخبر : ماتمّ به الفائدة ، أو هو مايُتَحَدَّث به عن المبتدأ .

وبالرغم من أهمية المبتدأ فى الكلام ، لأنه موضوعه المتحدث عنه ، فإنّ الخبر يؤدّى وظيفة مهمة فى الكلام ، لأنه تتمة الكلام التى يتم بها معناه ، ولأنه مَعْقِد الفائدة من الإخبار .

ويرتفع الخبر إذا كان وصفا للمبتدأ فى المعنى ، نحو : العلمُ نورٌ . الحياةَ جميلةٌ . الشمسُ مشرقة . النجم متلألئٌ . كل هذه الأخبار أوصاف للمبتدآت فى المعنى ، بل هى والمبتدآت كأنهنّ شىء واحد .

وإذا ارتفع الخبر لم يكن رفعه بعامل ، كما قرّر النحاة ، لا بالابتداء ،

ولا بالمبتدأ ، ولا بالابتداء والمبتدأ جميعا ، وسيجىء تفسير رفعه فى الفصل المعقود للتوابع ، على اعتبار أن الخبر تابع خاص بالمبتدأ .

وينتصب الخبر إذا لم يكن كذلك ، كقولنا . البيتُ أمامَ النهر .

البيتُ : مبتدأ مرفوع .

أمام : كناية عن المكان ، خبر المبتدأ . منصوب ، لأنه ليس وصفا للمبتدأ فى المعنى .

النهر : مضاف إليه ، مخفوض .

ومثله قولنا : ما خالد شاعرا . وليس الرجل ظريفا .

وقد انتصب الخبر فى هذين المثالين ، لأنه لم يعد وصفا للمبتدأ فى المعنى ، لأن النفى فيهما نصٌّ على عدم كونه كذلك .

الخبر مفردا وجملة :

قد يكون الخبر مفردا ، كما مرّ من أمثلة ، وقد يكون مضافا إليه بالأداة ؛ نحو : خالدٌ فى الدار ، وقد يكون كناية عن مكان ، نحو : عمرو عندنا ، والهلالُ بينَ السحاب .

وقد يكون الخبر جملة ، أو عبارة فى تعبير أدق ، نحو: خالد أخوه ذكىٌّ .

خالد : مبتدأ مرفوع .

أخوه ذكىٌّ : خبر المبتدأ ، لأنه الحديث الذى تحدثنا به عن المبتدأ .

والخبر الجملة نوعان :

(١) جملة فعلية ، كقولك : النخل يكثُر غرسه فى العراق .

النخل : مبتدأ مرفوع .

يكثُر : فعل الحاضر .

غرسُه : فاعل (يكثُر) مرفوع ، والهاء كناية عن المضاف إليه .

فى العراق : فى : أداة إضافة . العراق : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض .

وجملة (يكثر غرسه فى العراق) ، وهى جملة فعلية : خبر المبتدأ (النخلُ) .

(٢) جملة اسمية ، كقولنا : خالد قلمُه مكسورٌ .

خالد : مبتدأ مرفوع .

قلمه مكسور : جملة اسمية ، خبر المبتدأ .

إذا كان الخبر جملة ، اسمية أو فعلية ، فلابد أن يكون فيه مايصله بالمبتدأ ، أو يرتبط به معه ، وهذا الرابط :

(١) ضمير يطابق المبتدأ فى إفراده وتثنيته وجمعه ، وفى تذكيره وتأنيثه ، نحو : الرجل أبوه كريم ، والرجلان أبوهما كريم ، والرجال أبوهم كريم ، والبنات أبوهن كريم .

(٢) أو اسم إشارة يربط الجملة بالمبتدأ ، نحو قوله تعالى : « ولباس التقوى ذلك خيرٌ » ، فالخبر هنا هو (ذلك خير) ، وقد ارتبط بالمبتدأ باسم الإشارة .

(٣) أو احتواء المبتدأ معنى الجملة الواقعة خبرا له ، نحو : نطقى الله حسبى .

نطقى : مبتدأ ، والياء : ضمير المضاف إليه .

(الله حسبى) : ضمير المبتدأ .

وإنما صح الإخبار بهذا ، وليس فيه رابط يصله بالمبتدأ ، لأنه هو المبتدأ فى المعنى ، لأن قولى : (اللهُ حَسْبِى) هو مضمون (نطقى) ؛ لأن ما نطقت به هو قولى : الله حَسْبِى .

نظام الجملة الإسمية :

تتألف الجملة الإسمية من مبتدأ يقع فى صدر الكلام ، ومن خبر يليه ، ثم ما يتصل بالخبر من متعلقات ، كقولنا : الأدبُ فنٌّ جميلٌ ، والكتابُ خيرُ

صديق ، والشهرُ ثلاثون يوما ، ونحوها . وقد وقعت المبتدآت فى الصدر ، وهى : الأدب والكتاب والشهر ، ووليتها الأخبار ، وهى : فنّ ، خيرٌ ، ثلاثون . ثم ما لحق بالخبر من نعت وتمييز .

ولكنّ هذا الوضع غير ثابت ، فقد يطرأ على الخبر ما يستدعى تقديمه من ضرورة ، أو حُظْوة باهتمام المتكلم ، أو نحو ذلك .

ملازمة المبتدأ موضعه :

يلازم المبتدأ موضعه فى حالات منها :

(١) أن يكون الخبر منحصرا ، أى مقصورا عليه ، نحو : إنما خالد شاعر ، وما خالد إلّا شاعر . ومعنى هذا هو : قصر خالد على نظم الشعر ، والادعاء بأن نظم الشعر صفته الوحيدة ، وأنه ليس له صفة أخرى . فلو أخّر المبتدأ عن الخبر ، فقيل : إنما الشاعر خالد ، وما شاعر إلّا خالد ، لتغيّر المعنى ، وصار له معنى آخر يخالف المعنى الأول ، لأنه صار قصرا لعمل الشعر على خالد ، وادّعاء بأن الشاعر هو خالد لا غيره من الأشخاص .

(٢) أن يكون المبتدأ مقترنا بلام الابتداء ، كما يسميها النحاة ، أو لام التوكيد ، كما ينبغى أن تسمى ، نحو :

لَمحمدٌ كاتبٌ قديرٌ ، ونحو : « ولعبدٌ مؤمن خير من مشرك » لأن لام التوكيد هذه لا تدخل إلاّ على المبتدأ .

(٣) أن يكون المبتدأ استفهاما ، نحو : ما بك ؟ ومن لى غيرك . فما ، و (مَنْ) هنا : كنايتان عن المبتدأ ، وإنما وقعا صدرا ، لأنهما استفهام ، والاستفهام له الصدر فى الكلام .

تقدّم الخبر على المبتدأ :

يتقدم الخبر على المبتدأ إذا اقتضت الضرورة تقدّمه ، أو حظى باهتمام المتكلم ، نحو ، تميميٌّ أنا، وقيسيٌّ خالدٌ، ونحو: ما تميميّ إلّا أنت ، وما قيسيٌّ إلاّ خالد ، ونحو : إنما تميميّ أنا ، وإنما قيسيّ أنت .

فقد تقدم الخبر فى هذه الأمثلة تحقيقا لقصره على المبتدأ .

ويتقدم الخبر إذا كان استفهاما ، نحو : أين محمدٌ ؟ ومتى اللقاءُ . (أين) : كناية عن المكان ، وهو خبر ، و (متى) كناية عن الزمان ، وهو خبر ، وقد قدّما على المبتدأين ، لأنهما استفهام ، والاستفهام له صدر الكلام .

حذف المبتدأ والخبر :

كل ما يعلم فحذفه جائز ، اكتفاء بدلالة القرائن ، والعربية أميل إلى الإيجاز والاختصار ، وعلى هذا يحذف كلّ من المبتدأ والخبر : على حِدَة ، إذا علِمَ ودلّت عليه القرائن .

فمن حذف المبتدأ قول الشاعر :

أضاءت لهم أحسابُهم ووجوهُهم   دُجى الليلِ حتى نظّم الجزعَ ثاقبُهْ
نجومُ سماءٍ كلما انقضّ كوكب   بدا كوكبٌ تأوى إليه كواكبُهْ

أى : هم نجوم سماء . فنجوم : خبر لمبتدأ محذوف ، وهو المتحدث عنه بالبيت السابق .

وقوله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها » أى : فعمله لنفسه، وإساءته عليها ، ولم يتقدم هنا ذكر للمبتدأ ، ولا إشارة إليه ، ولكنه مفهوم من السياق، ولذلك استُخلِص المبتدأ فيهما مما تقدم من كلام استخلاصا.

ويضمر المبتدأ فى جواب السؤال بكيف ، فإذا قيل لك : كيف أنت ؟ قلت فى الجواب : عليلٌ ، أو صحيح أو نحوه ، ومنه قول الشاعر :

قيل لى : كيف أنت ؟ قلت : عليل   سهرٌ دائم وحزنٌ طويلُ

فعليل : خبر المبتدأ المضمر المفهوم من سياق القول ، أى : أنا عليل .

ومن إضمار الخبر قولهم : خرجت فإذا السبعُ ، أى : موجود، أو قريب، أو فى الباب ، أو نحو ذلك . وإنما أضمر الخبر هنا للعلم به ، لأنه كون واستقرار مفهومان من قرائن القول ، ومن المفاجأة المدلول عليها بإذا .

ونحو قول الشاعر :

نحنُ بما عندنا ، وأنت بما عندك راضٍ ، والرأى مختلف

أى : نحن بما عندنا راضون ، وقد حذف الخبر هنا ، أو أضمر ، للعلم به . ودلالة القول عليه .

ويضمر الخبر كثيرا إذا وقع جوابا للسؤال بمَنْ ، نحو : مَنْ عِندَك ؟ فالجواب : زيدٌ ، أو عمرو ، أو غيرهما . وتقدير الكلام ، كما يدل عليه سياق القول : زيد عندى .

ويضمر الخبر وجوبا إذا كان كونا عاما : كقولهم : لولا خالدٌ لأكرمتك . ومعنى الكلام ، كما يدل عليه استعمال (لولا) : لولا وجود خالد لأكرمتك ، أو لولا أن خالدا موجود لأكرمتك .

وإنما يجب إضماره لوضوحه ، وظهوره ، وعدم ما يدعو إلى ذكره ، ولو ذكر الخبر هنا لكان زيادةً وتطويلا .

تعدّد المبتدأ والخبر :

قد يكون المبتدأ مفردا، والخبر مفردا أيضا، نحو: هؤلاء الرجال أذكياء .

هؤلاء : كناية عن المبتدأ ، وهو مفرد ، أى : غير متعدد .

الرجال : بيان ، تابع مرفوع .

أذكياء : خبر المبتدأ ، وهو مفرد أيضا .

وقد يكون المبتدأ متعددا والخبر واحدا ، نحو : خالد وعمرو كريمان .

خالد : مبتدأ مرفوع . الواو : أداة تشريك .

عمرو : مبتدأ أيضا ، لأنه شريك لخالد فى الخبر ، بدلالة الواو .

كريمان : خبر لخالد وعمرو ، ولذلك ثُنِّى ، ولو كان خبرا لأحدهما لأفرد .

وقد يكون المبتدأ مفردا ، والخبر متعددا ، وذلك على وجهين :

الوجه الأول : أن يتعدد الخبر بأداة التشريك ، أو العطف ، نحو :

خالد شاعر وكاتب .

خالد : مبتدأ مرفوع .

شاعر : خبر المبتدأ ، مرفوع تبعا .

الواو : أداة تشريك ، تدل على أن ما بعدها شريك لما قبلها فى كل ما يترتب عليه .

كاتب : خبر لخالد أيضا ، مرفوع .

الوجه الثانى : أن يتعدد الخبر بدون أداة تشريك ، نحو قوله تعالى : « وهو الغفور، الودود، ذو العرش، المجيد، فعال لما يريد » .

هو : كناية عن المبتدأ .

الغفور : خبر المبتدأ مرفوع .

الودود : خبر ثان للمبتدأ ، مرفوع أيضا .

ذو العرش : ذو : خبر ثالث للمبتدأ ، مرفوع بالواو ، أو بالضمة الممطولة . العرش : مضاف إليه ، مخفوض .

فعّال : خبر رابع ، مرفوع أيضا .

وليس من تعدّد الخبر قولهم : الرُّمّان حلوٌ حامضٌ ، لأن تعدّد الخبر يعنى تعدّد الأوصاف التى يتصف بها المبتدأ ، والخبر هنا إذا كان متعددا لفظا فهو مفردٌ فى المعنى ، وكلتا الكلمتين بمثابة وصف واحد للمبتدأ ، لأن الحلو وحده ليس خبرا ، لأن الرمّان ليس حلوا ، والحامض وحده لايصلح أن يكون خبرا

لأنّ الرمّان ليس حامضا ، فالخبر هو الكلمتان جميعا ، لأنهما كلتيهما تؤديان معنى واحدا فقط ، وهو : (مُزّ) ، فالرمّان إذن ليس حلوا فقط ، وليس حامضا فقط ، ولكنه : (حلوٌ حامضٌ) .

الجملة الاسمية فى الاستفهام :

لانعنى بهذا أن يكون المبتدأ استفهاما ، نحو : من جاءك أمس ؟ ، أو أن يكون الخبر استفهاما ، نحو : أين بيتك ؟ فليس هذا استفهاما عن الجملة ، ولكنه استفهام عن أحد طرَفى الجملة .

الذى نعنيه هو الاستفهام عن مضمون الجملة الاسمية ، أو عن النسبة بين المبتدأ والخبر : ولا يستفهم عن النسبة إلاّ بالهمزة و (هل) ، وهما الأداتان الأصيلتان فى الاستفهام ، إلاّ أنّ استعمال (هل) فى الجمل الاسمية أقلّ من استعمالها فى الجمل الفعلية ، وذلك لأن الاستفهام فى الغالب سياق فعلىّ ، ولذلك يكثر الفعل بعد الاستفهام .

تقول فى الاستفهام عن الجملة الاسمية بالهمزة : أزيد أخوك ؟ أخالد فى الدار ؟ أبيتك أمامَ النهر .

وتقول فى الاستفهام عن الجملة الاسمية بهَلْ : هل زيد أخوك ؟ هل خالدٌ فى الدار ؟ هل بيتك أمامَ النهر ؟ .

وإذا أريد الاستفهام عن الجملة الاسمية بالهمزة أو بهَلْ فلا بد أن تكون الجملة المستفهم عنها فى نظامها اللغوى المألوف ، فإذا تقدم الخبر على المبتدأ امتنع الاستفهام بهل ، وجاز استعمال الهمزة ، إلاّ أن الاستفهام بالهمزة مع تقدم الخبر ليس استفهاما عن الجملة ، بل استفهام عن المفرد .

فإذا قلت : أفى الدار زيدٌ ؟ فالاستفهام هنا عن المكان ، لا عن النسبة ، وذلك لأن تقديم الخبر ، أو تقديم أىّ جزء من أجزاء الجملة ، لايتمّ إلّا بعد تمام النسبة وتحققها ، فإذا كانت النسبة محققة ، لم يبق للاستفهام عنها وجه .

ومن أجل هذا منع النحاة الاستفهام بِهَلْ عن جملة اسمية خبرها فعلٌ — على حد زعمهم — نحو : هل زيد يقوم ، ولكن النحاة قرروا هذا وتركوه بلا تعليل ، لأنهم لو عللوه لوقعوا فى مشكلة تنقُضُ كثيرا من أصولهم .

وتعليل ذلك : أن « زيد يقوم » ليس بجملة اسمية ، كما زعموا ، ولو كانت جملة اسمية لجاز الاستفهام عنها بِهَلْ ، ولكنها جملة فعلية تقدم فيها الفاعل ، وإذْ تقدم الفاعل لم يبق للاستفهام بهل وجه ، لأن (هل) إنما يستفهم بها عن النسبة فقط . وتقدم الفاعل فى هذه الجملة يعنى الفراغ من تحقُّق النسبة وتمامها ، فلم يبق للاستفهام عن النسبة مجال ، ولذلك امتنع السؤال عنها بِهَلْ ، وجاز السؤال عن مثلها بالهمزة ، لأن الهمزة يُستفهم بها عن النسبة ، ويستفهم بها عن المفرد .

فإذا قيل : أزيد يقوم ؟ فليس هذا استفهاما عن نسبة ، لأن النسبة واقعة بدليل تقدم الفاعل ، ولكنه استفهام عن مفرد ؛ أعنى : طلب تعيين فاعل القيام ، أزيد هو أم غيره ؟

فالاستفهام عن الجملة الاسمية ، نسبتها ومضمونها إذن ، إنما يتم إذا كانت الجملة الاسمية فى نظامها اللغوىّ المألوف ، بأن يتقدم المبتدأ ، ويليه الخبر ، ثم مايتعلق بالخبر ، وإذ ذاك يستفهم عنها بهل والهمزة جميعا .

فإذا طرأ على نظامها المألوف تغيير بتقدم أحد أجزائها على المبتدأ امتنع السؤال بِهَل ، وجاز السؤال بالهمزة ، ولكن السؤال بالهمزة حينئذ ليس سؤالا عن النسبة ، بل عن الجزء المتقدم ، أى المفرد .

الجملة الاسمية فى النفى :

تُنفى الجملة الاسمية بما ، ولا ، وهَلْ من الأدوات المفردات . وبليس ولات ، من الأدوات المركبات .

(ما) :

تنفى الجملة الاسمية بما ، ولها معها استعمالان :

أحدهما : أن ينصب الخبر ، وهو لهجة قريش ، وما والاها من القبائل ، وبها جاء التنزيل ، كقوله تعالى : « ماهذا بشرا » . وتنسجم لهجة قريش هذه مع الأصل القائل بأن الخبر يرتفع إذا كان وصفا للمبتدإ فى المعنى ، وينتصب إذا كان مخالفا له ، ونفىُ الجملة نصٌّ على المخالفة ، وعلى أنّ الخبر لم يعد وصفا للمبتدأ ، ولذلك جاء الخبر منصوبا .

وثانيهما : أن يبقى الخبر مرفوعا ، كما كان ، نحو : ما خالدٌ شاعرٌ ، وما زيد أخوك ، وهو لهجة تميم وما والاها من القبائل .

(لا) :

ونفى الجملة بلا على نحوين :

الأول : أن يليها معرفة ، فتكرر (لا) ، نحو : لازيد فى الدار ولاعمرو ، ونحو قول الشاعر :

* لا أنتِ أنتِ ولا الديار ديار *

والثانى : أن يليها نكرة فتركب معها ، وتبنى معها على الفتح ، نحو قوله تعالى : « ذلك الكتاب ، لا ريبَ فيه » ، ونحو قولنا : لا شكَّ فيما تقول ، ونحو : لاحولَ ولا قوةَ إلاّ بالله .

إنْ هَلْ :

وتنفى إنْ وهَلْ ، الجملة الاسمية أيضا ، وأكثر ما تستعملان فى القصر .

فمن النفى بإنْ قوله تعالى : « إن هذا إلاّ ملك كريم » ، ونحو قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلاّ على أضعف المجانين

ومن النفى بهَلْ قوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان » ونحو

قول الفَرَزْدَق :

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

أى ما أخو عيش لذيذ بدائم .

ليس :

وتنفى (ليس) الجملة الاسمية أيضا . وإذا وليتها الجملة الاسمية نُصِب الخبر فيها ، كما ينتصب بعد (ما) ، نحو قول الشاعر :

« فليس سَوَاءً عالمٌ وجهولُ » .

وقولهم : ليس خالدٌ شاعرا ، وليس علىٌّ أخاك ، ونحوِ قول زُهير :

بدا لِىَ أنّى لستُ مُدركَ مامضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

* * *

إن نفى الجملة يعنى نفى الإسناد وإبطاله ، فإذا قال قائل : الشمس كوكبٌ ، وأردنا أن نبطل هذا القول ، قلنا : ما الشمس كوكبا . فليس النفى هنا نفيا للشمس ، ولا نفيا للكوكب ، ولكنه نفىٌ لاتصاف الشمس بأنها كوكب .

الجملة الاسمية فى التوكيد :

التوكيد تثبيت الشيء وتقريره ، وهو من المعانى العامة التى تطرأ على الجمل ، وتؤدَّى بالأدوات . وتوكيد الجملة يعنى توكيد الإسناد الذى تمّ بين طرَفى الجملة . فإذا أردنا أن نؤكد قولنا : خالدٌ ظريف ، وهو جملة اسمية ، فإننا نريد إلى أن نؤكد تعلق الظرافة بخالد ، أو اتصاف خالدٍ بها .

أداة التوكيد فى الجملة الاسمية :

الأداة التى تختص بتوكيد الجملة الاسمية هى : (إنَّ) المكسورة الهمزة ، المشدّدة النون ، وهى التى يسميها النحاة بالحرف المشبّه بالفعل ، وهى تسمية تقوم على توهّم أن هذه الأداة إنما جيء بها لتنسخ حكم المبتدأ والخبر ، ولتعمل

فيما بعدها نصبا ورفعا . أما دلالتها على التوكيد ، وأمّا وظيفتها التى تؤديها في الكلام، ففى المحلّ الثانى عندهم .

إذا أريد إلى توكيد الجملة الاسميّة لحقتها (إنّ) هذه من أولها ، فقيل في المثال السابق : إن خالدًا ظريف ، وإذا أريد إلى تقوية التوكيد جىء باللام بعدها مفصولة عنها ، فقيل : إن خالدًا لَظريف .

وإذا اتصلت (إنّ) بالمسند إليه ، ولم تفصل عنه بفاصل ، ثم كثر اتصالها به ، وطال فى الاستعمال ، صارا بمنزلة الكلمة الواحدة المركبة ، وكان العرب يستريحون إلى الفتح فى المركبات ، ففتحوا المبتدأ بعدها . ففتحه على هذا مبنىّ على أساسٍ صوتىّ ، لا على أساسٍ من عمل موهوم .

و (إنّ) والمسند إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، وحقها الرفع ، وقد جاء المسند إليه مرفوعا فى قوله تعالى : « إنّ هذان لساحران » ، وعطف عليه بالمرفوع فى قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » . فالصابئون هنا مرفوع عطفا على (الذين) المتصلة بأداة التوكيد ، أعنى (إنّ) .

ومما يؤيد القول بتركيبها مع المبتدإ أنّ المبتدأ إذا فُصِل عنها جاز رفعه ، وقد ورد الاسم المفصول عنها مرفوعا ، فيما رواه الخليل ، من « أن ناساً يقولون : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ » ، وفيما حكاه الفراء من قولهم : « إن فيك زيدٌ لراغب » ، وكان يرى أن (زيد) رُفع ، لأنه بَعُد عن (إنّ) .

وأكبر الظن أنّ ارتفاع المبتدأ المفصول عن (إنّ) بفاصل ، فيما رواه الخليل ، وحكاه الفراء ، وفى أمثالهما ينبنى على ذهاب التركيب بالفصل ، فيرتفع المبتدأ على الأصل .

ومن طرائق توكيد الجملة الإسمية طريقة التوكيد بالقصْر ، سواء أكان القصر بالتقديم ، نحو قولنا : تميمىّ محمدٌ ، وقيسىٌ خالد ، أم بأداتى القصر ، وهما :

(١) إنّما ، نحو: إنما خالد أخوك ، وإنما أخوك خالد . الأول : قصر المسند إليه على المسند ، والثانى : قصر المسند على المسند إليه .

(٢) (النفى وإلاّ) ، نحو : ما خالد إلاّ أخوك ، وما أخوك إلاّ خالد . الأول : قصر المسند إليه على المسند ، والثانى : قصر المسند على المسند إليه .

ومنه قولنا : هل خالد إلاّ أخوك . وهل أخوك إلاّ خالد .

إنْ خالدٌ إلاّ أخوك . إنْ أخوك إلاّ خالد .

أم باللام الداخلة على الجملة الاسمية من أولها ، وهى اللام التى يسميها النحاة : لام الابتداء ، نحو : لزيد أخوك . وكقوله تعالى : « ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ » . وكقولنا : لعمرى لأسافرنّ ، وقول الشاعر :

لَعمرُكَ إنّنى لأُحِبُّ دارا تَحُلّ بها سُكينة والرَّباب

هذه اللام يسميها الكوفيون : لام القسم ، سواء أكانت واقعةً بعد قسم ملفوظ ، أم لم تكن كذلك . واعتبار الكوفيين هذه اللام لام القسم لايبعد عن الاعتبار الذى أخذنا به فى تسمية هذه اللام بلام التوكيد ، وقعت فى جواب قسم مذكور ، أم لم تقع ، لأن وظيفتها التى تؤدّيها فى كلتا الحالين هى : التوكيد .

الجملة الظرفية

الجملة الظرفيّة

الجملة الظرفية هى الجملة التى يكون فيها المسند ظرفا ، أو مضافا إليه بالأداة ، والظرف والمضاف إليه بالأداة من متعلقات الفعل غالبا ، نحو : صَعِدت على السطح ، وجلس علىّ أمامَك ، وجاء بكرٌ يومَ الجمعة .

وقد كثر استعمالها مع الفعل ، حتى إنهم كانوا يستغنون عن ذكر الفعل ، اكتفاء بالقرائن وبالصلة الوثيقة المفهومة بينه وبين متعلّقاته ، وخاصة إذا كان هذا الفعل كينونة عامّة ، أو وجودا عامّا ، لأن الكينونة كثيرة الاستعمال ، فكانوا يستغنون عن ذكره ، ويكتفون بذكر ما يتعلق به من ظرف ، أو مضاف إليه بالأداة ، وكثر استعمالها بدون الفعل ، حتى نُسِيَ الفعل ، وصارا يشيران إليه ، ويدلّان عليه ، فاستُغنِيَ بهذه الدلالة عن ذكر الفعل ، وصار الظرف ، والمضاف إليه بالأداة كأنهما يتضمنان معنى الفعل ، وهو الكينونة .

وهذا هو ما كان النُّحاة يقصدون إليه حينما يقولون بنيابة الظرف ، أو المضاف إليه بالأداة عن الفعل .

وذلك ، نحو : فى الدار رجلٌ ، وعلى الشجرة عصفورٌ ، وأمام البيت جَدولٌ ، وعندى درهمٌ . . . وبملاحظة هذه الأمثلة ، وغيرها نرى أن المسند إليه فيها هو ما تأخّر من نكرات ، وأن المسند ما تقدم من ظرف أو مضاف إليه بالأداة .

فهذه الجمل ليست بالجمل الاسمية ، لأن نظام الجملة الاسمية فى العادة أن يتقدّم المبتدأ المعرف ، أو المخصّص ، ويتأخر عنه خبره ، ولا يتقدم الخبر إلاّ إذا دعت الضرورة إلى تقديمه ، أو كان للمتكلم اهتمام خاصّ به ، ولا يكون التقديم للاهتمام إلاّ إذا كان المقدّم قد غَيّر موضعه المألوف .

فمثل قولنا : محمدٌ أخوك : جملة اسمية فى نظامها المألوف ، والمألوف فى الجملة الاسميّة أن يتقدم المسند إليه ، ويتأخر عنه المسند ، فتقدم المسند إليه هنا فى هذا المثال ، لا يعنى الاهتمام به بحال ، لأنه فى موضعه المألوف .

ومثل قولنا : أقبل خالدٌ من سفره ، جملة فعلية فى نظامها المألوف أيضا ، وتقدّمُ الفعل فى الجملة الفعلية لا يعنى الاهتمام به ، لأن موضعه اللغوىّ فى العادة هو صدر الجملة .

أما هذه الجمل فنظامها المألوف يقوم على أساس تقديم الظرف ، أو المضاف إليه بالأداة ، وتأخير المسند إليه النكرة . ولم يكن تقديم المسند هنا ليعنى الاهتمام به ، لأن مكانه هو صدر الجملة .

ودليل ذلك أنه لم يُسْمع مثل قولهم : رجلٌ فى الدار ، وعصفورٌ على الشجرة ، وجدول أمامَك ، ودرهم عندى ، على أساس أن يكون الاسم فيها مبتدأ ، والظرف خبرا ، لأن الاسم هنا لا يكون مبتدأ ، لأنه نكرة ، ولا فائدة فى الإخبار عن نكرة ، فليس هذا الاسم مبتدأ ، لأنه لو كان مبتدأ لكان موضعه صدر الكلام ، ولم يكن له مثل هذا الموضع فى الاستعمال بحال .

وليست هذه الجمل بالجمل الفعلية ، لأن الفعل فى الجملة الفعلية مذكور غالبا ، والفعل المفهوم فى هذه الجمل ، وهو الكينونة العامة مما لم يذكر أصلا ، ومما هو مضمر ، متروك إظهاره أبدا .

هذه السِّمات التى اتسمت بها هذه الجمل ، هى التى دعت الدارسين إلى أن يعدوها قسما على حدة ، ليس من قبيل الجمل الاسمية ، ولا من قبيل الجمل الفعلية .

وإذ كان صدرها ظرفا غالبا اصطُلح عليها بالجملة الظرفية .

وإذ كان الظرف فيها مُفهِما معنى الكينونة ، وهى فعل أعرب المسند

إليه فيها فاعلا ، وذلك نحو : عندك درهمٌ ، ولديك كتابٌ ، وأمامَك صعابٌ ، وفوق الرفِّ دواة ، ونحو ذلك .

إعراب الجملة الأولى : عندك درهم .

عندَ : كناية عن المكان ، أو ظرف مكان ، منصوب .

الكاف : ضمير المضاف إليه .

وقد تضمنت هذه الكناية معنى الكينونة ، أو دلَّتْ عليها .

درهمٌ : فاعل بالظرف ، مرفوع .

ونحو : على الشرفةِ بلبلٌ ، وفى الدار رجلٌ ، ونحو

إعراب الجملة الأولى : على الشُّرفة بُلبُل .

على : أداة إضافة .

الشرفة : مضاف إليه بالأداة .

وقد تضمن المضاف إليه هنا معنى الكينونة ، أو دلّ عليها .

بلبلٌ : فاعل بالمضاف إليه بالأداة ، أو بالظرف (تغليبا) ، مرفوع .

فكلٌّ من هذه المرفوعات فى هذه الأمثلة مسندٌ إليه ، وقالوا فى إعرابه : إنه فاعل بالظرف ، لا بفعل آخر من الأفعال .

وكان الكوفيون يعربون المرفوع فى هذه الأمثلة ونحوها فاعلاً . والبصريون يشترطون فى إعرابه كذلك أن يقع الظرف أو (الجار والمجرور) فى سياق نفى ، أو استفهام ، نحو قوله تعالى : « أفى الله شكٌّ » لأن الاستفهام والنفى سياق فعلىّ غالبا ، فإذا وقع الظرف فى سياق نفى ، أو استفهام كان كأنه صار قريبا من كونه فعلا ، فلذلك أعربوه فاعلا .

وإذْ تبيّن أن الجملة الظرفية هى ما تصدّر فيها المسند الظرفُ ، وتأخر عنه المسند إليه النكرة ، لم يصح أنْ يَعدَّ مثل قولهم : فى الدار زيدٌ من قبيل الجملة الظرفية . فزيدٌ ، وهو المسند إليه مؤخّر هنا ، و (فى الدار) ، وهو المسند مقدم

للاهتمام به ، والجملة اسمية ، وإذا زال ماطرأ على الخبر من اهتمام، تأخر عن المبتدأ ، ورجع المبتدأ إلى موضعه ، صدر الجملة ، فقيل: زيدٌ فى الدار، ومثل هذه الجملة اسمية أبدا .

الخبر والإنشاء

إذا سمعت قائلا يقول : أَمْطَرَتِ السماءُ، فقد أخبر بخبر، وهذا الخبر محتمل فيه التحقق ، ومحتمل فيه عدم التحقق .

وإذا قال لك قائل : اِقرأْ هذا الكتابَ ، فقد طلب إليك قراءة الكتاب فورا ، ولم يخبرك بخبر .

فالجملة الأولى : أعنى : ماجاز فى نفسك أن تكون محقَّقة النسبة ، وألاَّ تكون محققة النسبة ، وهى قول القائل : أَمْطَرَتِ السَّماءُ، تسمى خبرا . والجملة الثانية التى لا تحتمل الوجهين ، والتى تضمنت طلبا ، وهى قول القائل : اقرأ هذا الكتابَ ، تسمى : إنشاء .

فالجملة إذن بالنظر إلى نسبتها ومُحتواها نوعان : خبرٌ ، وإنشاء .

فالجملة الخبر : ما احتمل فيه تحقق النسبة ، وعدم تحقّقها .

والجملة الإنشاء: مالم يحتمل فيه ذلك :

الخبر :

الخبر فى اللغة هو : الإعلام . يقال أخبرته ، أى : أعلمته .

وفى اصطلاح المتكلمين هو الذى جاز تصديق قائله ، أو تكذيبه .

وهو عندنا : إفادة المخاطب أمراً، تمّ إحداثه فى زمان ماضٍ ، أو فى زمان دائم ، أو سيتم إحداثه فى زمان آتٍ .

ويتألف الخبر من طرفين ، أو ركنين ، هما :

(١) المسند إليه ، الذى يُوضع ليُسنَدَ إليه ، أو يُتَحَدث عنه .

(٢) المسند الذى يتحدث به عن موضوع الخبر ، أعنى : المسند إليه .

ومن نسبة بين المسند إليه والمسند ، تعبّر عن تلبّس المسند إليه بالمسند ، أو اتصافه به ، وهذه النسبة هى التى تعْقد بين طرفى الخبر ؛ وهى التى يصحّ فيها التصديق ، أو التكذيب ، أو التى يحتمل تحققها ، أو عدم تحققها .

الجدوَى من الخبر :

والجدوى من الخبر : الوصول إلى أحد شيئين :

أولهما : إعلام السامع بأمر يجهله ، كقولك : رجع خالد من سفره ، إذا أردت إعلام السامع برجوع خالد من السفر ، وهو أمر « لم يكن يعلمه من قبل »، وهو الأصل فى الخبر .

وثانيهما : إعلام السامع بأنك تعرف ما يعرفه ، كقولك لمخاطبك : تسلّمت الجائزة يا هذا . فالمخاطب يعرف مضمون الخبر ، لأنه كان قد تسلّم الجائزة فعلا ، ولكنّك سقت له الخبر ، لا لتعلمه أمراً يجهله ، ولكن لتعلمه أنك تعرف ذلك .

ولكن لكى يكون الخبر ذا جدوَى ، ينبغى أن يراعى فيه مناسبات القول ، والملابسات اللغوية المختلفة ، أو مايصطلح عليه النحاة المعانيّون بمقتضيات الأحوال .

ومن أجل هذا تجد أحد المخبرين فى حال خطابىّ خاص ، يرسل الخبر خِلْوا من التوكيد ، لأن حال المخاطب لاتستدعيه ، ويرسله فى حالٍ آخر مؤكّدا ، لأن حال المخاطب تقتضى التوكيد ، فمراعاة هذه المناسبات القولية لازمة لتمام التفاهم الذى انعقد عليه وجود اللغة .

فلو أرسل أحد المخبرين خبرا مؤكدا ، ولم تكن ظروف المخاطب تقتضى التوكيد، لأخلّ بصحة الكلام، أو بفصاحته ، ولكان خبره خلوا من الجدوى المتطلّبة من كل خبر .

وليس صحيحا ما زعموا من أن هناك خبرا صحيحا نحويا ، غير صحيح أو غير فصيح بلاغيا ، لأن الفصاحة البلاغية : هى الصحة النحوية ، وأن ما كان شرطاً فى فصاحة الكلام :

(١) من خُلوصٍ من تنافر الحروف ، ومخالفة القياس ، والتعقيد اللفظى والمعنوى .

(٢) ومن مطابقة لمقتضى الحال .

شرطٌ فى صحة الكلام ، لأن صحة الكلام مشروطة بتمام التفاهم وتحقّقه ، ولا يتم التفاهم ، إذا لم يحقق فيه ذلك ، ولم يراع ما يحيط بالخطاب من مناسبات قولية ، اصطلح عليها النحاة المعانيون بمقتضيات الأحوال .

الإنشاء :

وهو مالم يكن إعلاما ، ولم يَجُز فيه تصديق قائله وتكذيبه ، لأنه لم يفد المخاطب أمرا تمّ إحداثه فى زمان ماض، أو فى زمان دائم ، أو سيتم إحداثه فى زمان آتٍ .

والجملة الإنشائية قد تكون طلبا ، وقد تكون غير طلب .

الطلب :

فالطلب ما تضمّن طلباً لإحداث النسبة ، نحو : اكتُبْ ياهذا ، واقرأ ياخالدُ ، فاكتب : إنشاء تضمّن إحداث الكتابة . و (اقرأ) إنشاء أيضا تضمن طلب إحداث القراءة .

والطلب فى الكلام نوعان : طلب بالفعل ، وطلب بالأداة .

أمّا الطلب بالفعل فهو ما يعبَّر عنه :

(١) بصيغة (افْعَلْ) ، نحو : اكْتُبْ ، انْطَلِقْ ، جاهِدْ ، تَعَلَّمْ ، أَقْبِلْ ، اقتَحِمْ ، استخرِجْ وغيرها .

(٢) أو بصيغة (فَعالِ) نحو : نَزالِ . حَذارِ . تراكِ .

(٣) أو ببناء المصدر نحو قول الشاعر :

فصبرًا فى مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع

فصبرا ، هنا طلبٌ جاء بلفظ المصدر ، وهو فعلٌ فى معناه .

وأمّا الطلب بالأداة :

فهو الطلب المعبَّر عنه بأداة تؤدّيه . والأدوات التى تستخدم لتأدية الطلب :

(١) أدوات الاستفهام ، وهى الهمزة ، وهَلْ ، وسائر الكنايات التى التى يستفهم بها ، كمتى وأين ، نحو :

أيقومُ خالدٌ ؟ هل يقوم خالدٌ ؟ أين تقْضى أوقاتَ فراغك ؟ متى تلتقى بخالد ؟ ونحو قول الشاعر :

أَوَميضُ برقٍ بالأُبَيْرِق لاحا أم فى رُبا نجدٍ أرَى مِصْباحا

سواء أكان الاستفهام على حقيقته، أم خرج إلى غير طلب الفهم، كالتعجب فى قوله تعالى : « ماليَ لا أرَى الهُدْهُدَ » ! أو الإنظار ، كقوله تعالى : « أفأصفاكم ربكم بالبنين » ، وكقول الشاعر :

« أَطَرَبًا وأنت قِنَّسْرِىٌّ »

وكغيرهما من المعانى التى يعبّر عنها بطريق الاستفهام .

(٢) أدوات الحضّ ، والتّنديم ، كقولك : هلاّ تَزُور خالدا ، وهلاّ زُرْتَ خالدا . ولولا تزورنا . وقال تعالى : « لولا أخّرتنى إلى أجلٍ قريب فأصّدّق » .

وهلا ولولا يدلّان على الحضّ إذا وليهما (يَفْعَل) ، وعلى التنديم إذا وليهما (فَعَلَ) .

(٣) أدوات التمنى ، وهى : ليت ، ولو ، و (هل) فى بعض استعمالاتها ، وذلك ، نحو قولنا : ليتك تسافر معنا ، وقول الشاعر :

ألا ليت الشبابَ يعودُ يوما ۞ فأخبرَه بمـا فعلَ المشيب

وقول الآخر :

ليتَ هندًا أنجزتنا ما تَعِدْ ۞ وشَفَتْ أنفسَنا ممـا تَجِدْ

ونحو قوله تعالى : « فلو أنّ لنا كرّة فنكون من المؤمنين » ، ونحو قوله تعالى : « فهل لنـا من شفعاء » أى : ليت لنا من شفعاء .

(٤) أدوات الترجّى ، وهى : لعلّ وعسى ، نحو قول الشاعر :

أَسِرْبَ القطا هل مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ ۞ لعـلّى إلى مَنْ قد هَوِيتُ أطيرُ

ونحو قوله تعالى : « يا هامان ابنِ لى صَرْحاً لعلّى أبلُغُ الأسبابَ » ، ونحو قولك : لعلّى أنجحُ فأُبْتَهَجَ . ونحو قوله تعالى : « وعسى أن تـكرهوا شيئا وهو خيرٌ لـكم وعسى أنْ تحبّوا شيئا وهو شرٌّ لـكم » ، وقول الشاعر :

عَسَى الكربُ الذى أمسيتُ فيه ۞ يكون وراءه فرجٌ قريبُ

(٥) أداة النّهى ، وهى (لا) ، وتدخل على (يفعل) وحدها . والنهى : طلب الـكفّ ، كقوله تعالى : « ولا تَمْنُنْ تستـكثرُ » ، وقول الشاعر :

لاتَنْهَ عن خلق وتأتىَ مثلَه ۞ عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

(٦) أداة الأمر ، وهى اللام الدالة على الأمر ، ولا يليها إلاّ (يفعل) ، نحو قوله تعالى : « ولْيتلطّفْ ولا يُشْعِرَنَّ بِهِ أحدا » ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لِتأخذوا مصافّـكم » . واستعمال هذه اللام فى أمر المخاطب قليل ، لأنه استغنِىَ عنها بصيغة (افْعَلْ) .

غير الطلب

والإنشاء غير الطلب : ما يعبّر به عن مدح ، نحو : نعم الرجلُ خالدٌ ! ونعمت المرأة هند ، وقوله تعالى : « إن تبدوا الصدقات فنعمّا هى » ! وحبَّذا أنتَ ، وحبذا هى ! ونحو ذلك . أو عن ذم ، نحو قولك : بئس الرجل عمرو ، ولا حبَّذا هو ، ونحو قوله تعالى : « بئس للظالمين بدَلا »! و « بئس ما اشتروا به أنفسَهم » !

وما يعبّر به تعجّب ، نحو قولهم : لله أبوه ! ولله دَرُّه ! وقولهم : ما أكرَمَ زيدًا ، وأكْرِمْ بزيدٍ ، وقول الشاعر :

« ياما أُمَيْلِحَ غِزْلانا شَدَنَّ لنا » ؟

وما يعبر به عن حمد ، أو شكر ، نحو قولك : أحمد الله ، وأشكر لك ما فعلت .

وما يعبّر به عن لعن أو شتم ، نحو قولهم : أخزاه الله ، لعنه الله .

وما يعبّر به عن تفاؤل حتى كأنّه وقع ، وأخبر به ، نحو قولك : وفّقك الله ، وحفظك الله ورعاك .

وما يعبر به عن حكم من الأحكام ، نحو قوله تعالى : « أحلّ الله البيع وحرّم الربا » ، وقوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم » ، وقوله تعالى : « والوالدات يرضعْنَ أولادهنّ » .

وما يعبّر به عن قَسَم ، نحو : انشدتك الله ، وقولهم : عزمت عليك لَمّا فعلت .

وما كان عَقْدا ، إيجابا ، نحو : بعتك ، زوجتك ، وغيرهما . أو قبولا ، نحو قولك : قبلت (فى البيع والزواج) وغيرهما .

* * *

بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية :

الجملة الخبرية : هى التى يصح الإخبار بها ، أو يكثر الإخبار بها عن المبتدأ ، نحو : خالدٌ أخوه ذكىّ .

خالد : مبتدأ مرفوع .

أخوه ذكىّ : خبر المبتدأ ، لأنه الحديث الذى تحدثنا به عنه . وعبارة (أخوه ذكىّ) إذا نظِر إليها مفصولة ، فهى جملة اسمية خبرية ، وقد أخبر بها فى هذا الكلام عن المبتدأ .

ونحو : هذا الرجل يسافر أبوه غدا : فعبارة (يسافر أبوه غدا) إذا فُصلت عن هذا الكلام واستقلت فهى جملة فعلية خبرية ، وقد أُخبر بها هنا عن المبتدأ : هذا الرجل .

وهى التى يصحّ النعت بها ، نحو : أقبلَ نحونا رجل يفوحُ منه الطيبُ ، فعبارة (يفوح منه الطيب) إذا استقلّت عن هذا الكلام ، فهى جملة فعلية خبرية ، وقد جاءت نعتا للرجل .

وهى التى يصحّ أن تقع حالا ، نحو قوله تعالى : « اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ » . وقوله تعالى : « ولا تمنُنْ تستكثر » وقول النابغة :

سَقَطَ النصيفُ ولم تُردْ إسقاطَه فتناولَتْه واتقتْنا باليدِ

الجملة الإنشائية : وأما الجملة الإنشائية فلا تقع حالا ، ولا يُنعت بها إلاّ اضطرارا ، كقول الراجز :

مازلتُ أسعَى نحوَهم وأختبطْ

حتى إذا كادَ الظلامُ يختلطْ

جاءوا بمذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ

فقد نُعت (المَـذْقُ) بقوله (هل رأيت الذئب قط) ؟ وقد منع ذلك لقلّته ، وأوِّل ما ورد منه ، كما فعل الخليل بن أحمد من تأويل قول الراجز على أساس تقدير (قَوْل) محذوف ، أي : جاءوا بمذق يُقال فيه : هل رأيتَ الذئب قَطُّ .

أما خبر المبتدأ فقد جاء على إنشاء فى كثير من الاستعمالات ، كقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديَهما » ، وقولنا : زيدٌ نعم الرجـل ، وزيد أَكْرِمْه ، ونحو ذلك .

الإضافة

الإضافة المباشرة والإضافة بالواسطة

الإضافة

الإضافة : نسبةٌ وارتباط بين شيئين ، على نحوٍ لاتعبّر معه عن فكرة تامة .
وإنما يضاف شيء إلى شيء ، ليرتبطا ، ويكونا بمنزلة شيء واحد ، فيكتسب الأول من الثانى ماله من صفات وخصائص ، كالتعريف والتخصيص .

والشيء الأول هو : المضاف .

والشيء الثانى هو : المضاف إليه .

وتتخذ العربية فى الإضافة سبيلين :

الأولى : سبيل الإضافة المباشرة .

الثانية : سبيل الإضافة بالواسطة .

الإضافة المباشرة :

إذا أضيفت كلمة إلى كلمة أخرى لوحظ شيئان :

الأول : حذف التنوين من الأولى .

والثانى : خفض الثانية .

وذلك ، نحو : هذا بابُ البيتِ ، وهذه سبيلُ الخلودِ . فكلّ من (باب) و (سبيل) فى المثالين مضاف ، وكلّ من (البيت) و (الخلود) مضاف إليه ، وقد حذف التنوين من المضاف فى المثالين ، وخُفِضَ المضاف إليه فيهما .

كذلك يحذف من المضاف ما كان بمنزلة التنوين ، كالنون فى المثنى والجمع . قال تعالى : « تَبَّتْ يَدَا أبِى لهَب » . أَفْلَتَ العصفور من يدَىْ خالدٍ . وقال تعالى : « قُوا أنفسَكم وأَهْلِيكُم » .

فيدا فى الآية ، قبل إضافتها : (يدان) ، و (يَدَىْ) فى المثال قبل

إضافتها : (يَدَيْن) ، و (أهليكم) فى الآية قبل الإضافة : (أهْلين) .

قال الشاعر :

بنونَا بنو أبنائِنا وبناتُنا بنوهنّ أبناء الرجالِ الأباعد

(بنو) فى المواضع الثلاثة ، أصلها : (بنون) ، جمع ابن ، محمولا على جمع المذكر السالم ، فلمّا أضيفت إلى ضمير المتكلمين : (نا) ، وإلى (أبنائنا) ، وإلى ضمير النسوة : (هنّ) حذفت النون منها . وهذه هى حال النون فى كل مُثنى ، وكل جمع من هذا القبيل ، يجمع بالواو والنون أو بالياء والنون .

جَدْوَى الإضافة :

الجَدْوَى من إضافة اسم إلى آخر أن يكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفا ، أو تخصيصا ، ولذلك يحذف التنوين من المضاف ، لأن التنوين علامة التنكير ، والإضافة علامة التعريف ، أو التخصيص ، فالتنوين والإضافة لا يجتمعان .

ولذلك أيضا لايجوز أن يعرّف المضاف بـ (أل) ، لأن المضاف صار معرفة بالإضافة ، فلا داعى لتعريفه بأل ، وليس فى العربية اسم معرف بالإضافة ، أو مخصص بها إلاّ وهو مجرد من (أل) .

فإذا أضيف اسم إلى آخر ، فإن كان المضاف إليه معرفة اكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه ، نحو : هذا بيت خالدٍ . فبيت هو المضاف ، وخالد ، هو المضاف إليه ، وقد اكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه . لأنه علَم ، والعلم من المعارف . والذى أتاح للمضاف أن يكتسب التعريف من المضاف إليه هو ارتباطه بلم ونسبته إليه .

وإن كان المضاف نكرة عامة ، والمضاف إليه نكرة خاصة ، اكتسب المضاف التخصيص من المضاف إليه ، فصار نكرة خاصة ، نحو : هذا زِيّ

رجل . فكلمة (زِىّ) نكرة عامة ، وكلمة (رجل) نكرة خاصة ، وقد اكتسب المضاف ، وهو (زىّ) من المضاف إليه ، وهو (رجل) مافيه من تخصيص ، وذلك لأن كلمة (زىّ) كانت قبل الإضافة تطلق على كل (زىّ) ، زىّ الرجل ، وزىّ المرأة ، ولكنه بالإضافة إلى (رجل) اقتصر مفهومة على زىّ خاص ، هو زىّ الرجال .

وربما اكتسب المضاف التأنيث إذا كان المضاف إليه مؤنثا ، وذلك نحو قول الشاعر :

مَشَيْنَ كما اهتزتْ رِماحٌ تَسفَّهَتْ أعالِيَهــا مَرُّ الرياح النواسِمِ

تسفهت : فعل ماض . والتاء : للتأنيث . (مرُّ) : فاعل تسفَّهتْ ، وهو مذكر ، ولكنّه أُنِّثَ الفعل ، لأن الفاعل مضاف إلى مؤنث ، وهو (الرياح) ، وصار الفاعل المذكر هنا بمنزلة المؤنث ، فطابقه الفعل ، باتصاله بتاء التأنيث .

وربما اكتسب المضاف المصْدرية ، إذا كان المضاف إليه مصدرا ، وذلك فيما زعموا أنه ناب مَناب المفعول المطلق ، نحو : أكرمته كلَّ الإكرام ، أو بعض الإكرام ، ونحو طرقت الباب ثلاث طَرَقات .

فكلّ ، وبعض ، وثلاث ، ليست مصادر ، ولكنها معدودة منها . وعلة ذلك هو الإضافة ، فصارت بإضافتها إلى المصادر ، وارتباطها بها بمنزلة المصادر .

فإذا لم يُرَدْ إلى تعريف النكرة ، ولا إلى تخصيصها ، قُطِعت عن الإضافة ، ونُوّنت ، غير أن هناك كلمات ملازمة للإضافة لم تستعمل إلاّ مضافة ، لعمومها وإبهامها .

والكلمات الملازمة للإضافة ثلاثة أنواع :

الأول : ما يلازم الإضافة إلى الضمير ، وهو : وحدَكَ ، ولبَّيْك ، ودَوَالَيْك ، ونحوها .

الثانى : ما يلازم الإضافة ، ويضاف إلى الظاهر والمضمر ، ومنه : كِلاَ ، وكِلْتا ، وكُلّ وبعض، وأىّ ؛ تقول : جاءنى كِلا الرجلين ، وجاءنى الرجلان كِلاهما . وجاءتنى كِلْتا المرأتين ، وجاءتنى المرأتان كِلْتاهما . وتقول : زارنى كلّ أصحابى ، وزارنى أصحابى كُلُّهم ، وزارنى بعضُ القوم ، وزارنى القوم بعضُهم . وقال تعالى : « ثُمّ لَننزِعنّ من كل شيعة أيُّهم أشدُّ » . وتقول : ادعُ أىَّ رجل ، وأىَّ رجلين ، وأىّ رجال ، وأَكرمْ أيَّهم رأيت ، وأيُّكما أحقُّ بهذا ؟

وقد يحذف المضاف إليه بعد (كلّ) و (بعض) و (أىّ) ، ويعوّض عنه بالتنوين ، كقوله تعالى : « وكلٌّ فى فلك يَسْبَحون » ، وقوله تعالى : « فأقبلَ بعضهم على بعضٍ يتساءلون » ، وتقول : أكرِمْ أيًّا جاء ، وأيًّا رأيت.

الثالث : ما يلازم الإضافة إلى الجمل ، وهو : حَيْثُ ، وإذْ . تقول : جلست حيثُ جَلَسَ زيدٌ ، وذهبت حيثُ زيدٌ ذاهب . وتقول : حدث ذلك إذْ خالد صبىٌ وحدث ذلك إذ كان خالد صبيا . وقال تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل » ، وقال تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلا » .

وقد يُحذف ما تضاف إليه (إذْ) فيعوّض عنه بالتنوين ، كقوله تعالى : « ويَوْمَئذٍ يفرحُ المؤمنون » ، أى : ويوم إذْ تُغلبُ الروم . وكقوله تعالى : « يومئذ تُحَدِّثُ أخبارَها » أى : يوم إذ تزلزل الأرض وتخرج أثقالَها .

والمضاف والمضاف إليه مرتبط أحدهما بالآخر ، لفظا ومعنى ، ومنزّلان منزلة الكلمة الواحدة ، ولا يُفْصَل بينهما بفاصل إلاّ فى مواضع قليلة ، منها : فصل المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول ، كقراءة ابن عامر قوله تعالى : « زُيِّنَ لكثير من المشركين قتْلُ أولادَهُمْ شركائِهم » ... فقد فصل هنا بين المضاف ، وهو (قتْلُ) ، والمضاف إليه ، وهو (شركائهم) بالمفعول ، وهو (أولادَهم) .

وأكثر ما يجىء الفصلُ بينهما فى الشعر ، كقول الشاعر :

فزجَجْتُها بمزَجَّـةٍ زجَّ القَلُوصَ أبى مَزادَهْ

فقد فصل الشاعر بينهما بالمفعول : وهو (القلوص) ، والتركيب المألوف هو : زَجَّ أبى مزادة القلوصَ . وكقول مُعاوية :

نجوتُ وقد بلَّ المُرادىُّ سيفَه من ابنِ شيخِ الأباطحِ طالبِ

وقد فصل هنا بين المضاف ، وهو (أبى) ، والمضاف إليه ، وهو (طالب) بالنعت ، أو البيان ، وهو : (شيخ الأباطح) . والتأليف المعتاد هو : من ابن أبى طالبٍ شيخ الأباطح ، ولم يكن ليكون هذا الفصل لولا الاضطرار . وكقول الراجز :

كأنّ بِرْذَوْنَ أبَا عِصامِ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

وقد أراد الراجز : كأن بِرْذونَ زيدٍ حمارٌ يا أبا عِصام . ولـكنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بعبارة النداء ، للضرورة .

وإنما كثر الفصل بينهما فى الشعر ، ولم يُتَوسع فيه فى النثر ، لأن للشعر لغة خاصّة ، وأسلوبا خاصًا ، ويجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الـكلام ، وكلّ ما جاء فى الشعر من فصلٍ فمرجعه الاضطرار .

الإضافة إلى ياء المتكلم :

إذا أضيف اسمٍ إلى ياء المتكلم كُسِرَ آخر المضاف ، وكسْر آخره هنا لازم ، لاعتبارات صوتية ، وذلك لأن ياء المتكلم مدٌّ ، ولا بد أن يُحرّك ما قبل المدّ بحركة تجانسه ، والحركة التى تجانس الياء هى الـكسرة .

ولا يخالف هذا الأصل إلاّ فى مواضع :

(١) إذا كان المضاف مقصورا ، كعصًا ، وفتى ، وجنًى . تقول إذا أضفتها إلى ياء المتكلم : هذه عصاىَ ، وهذا جناىَ . ولم يلتزم الأصل هنا ، لأن الالتزام به يقتضى حذف الألف وكسر ما قبل الألف عند اتصاله بياء

المتكلم . وحذف الألف وكسر ما قبلها هنا يُذهب الدلالة على المقصور ، وإذْ لزم إبقاء الألف حرّكت الياء ، لئلا يجتمع ساكنان ، فقويت ، وزالت صفتها الأولى .

(٢) إذا كان المضاف مثنًى ، نحو : هذان كتاباىَ ، وأعطيتك كتابَىَّ ، ولا يكسر ما قبل الياء ، لأنّ كسره يذهب بالدلالة على التثنية .

(٣) إذا كان المضاف جمع مذكر سالما ، نحو : هؤلاء بَنِىَّ ، وأصلها بنُوْىَ ، فالتقت واو وياء ، وكانت الأولى منهما ساكنة ، فقلبت الواو ياء ، (وهكذا تُقلب الواو ياء فى كل كلمة التقى فيها واو وياء ، وكانت الأولى منهما ساكنة) ، سواء أكانت الواو متقدمة ، نحو : الطَّىّ ، لأنها من (طويت) ، أم متأخرة ، نحو : الحىّ ، لأنها من (الحيوان) .

* * *

وقد اعتاد النحاة أن يقسموا الإضافة قسمين :

(١) إضافة معنوية ، أو محضة ، وهى الإضافة التى يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفا ، أو تخصيصا . نحو : هذا صديقُ زيدٍ ، وذاك صاحبُ عمرٍو .

(٢) وإضافة لفظية ، أو غير محضة . وهى الإضافة التى لا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفا ، ولا تخصيصا ، وليس من غرضٍ فيها إلاّ التخفيف .

وهذا هو إضافة الوصف إلى فاعله ، أو مفعوله ، والوصف هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل . وإنما يتحقق التخفيف بحذف التنوين منها . يقولون : هذا مكرِمُ الضيف ، وهذا محمُود السيرةِ ، وهذا حسنُ الطلعةِ .

فمكرم ، ومحمود ، وحسن : أوصافٌ تتضمن معنى الفعل . والضيف ،

والسيرة والطلعة (معمولات) لهذه الأوصاف ، ولا يكتسب الوصف من (معموله) تعريفا ولا تخصيصا ، وإنما يضاف للتخفيف ، لأن الإضافة تُذهِب عنها ما فيها من تنوين .

الحق أنّ التخفيف ليس غرضا تُرْتكبُ الإضافة من أجله : وليس حذف التنوين تخفيفا ، ولو كان الأمر كذلك لما استعمل الوصف منونا فى حالٍ ، لأن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، وما دام التنوين ثقيلا ، كما زعموا ، فيجب حذف التنوين منها دائما ، تحقيقا للتخفيف الذى يتطلبه الاستعمال .

والحق أيضا أنّ هذه الأوصاف أفعال حقيقية لها معانى الأفعال ، ولها دلالتها على الزمان ، ولكن الزمان المدلول عليه بها زمان دائم مستمر ، فإذا أريد إلى تخصيص زمان الوصف أضيف أو نُوِّن . فإن أضيف خلص للزمان الماضى ، وإن نوّن خلص للمستقبل .

فإذا قلت : هذا كاتبُ الرسالةِ (بالإضافة) كنت قصدت إلى أنّ هذا كَتَبَ الرسالةَ ، وإذا قلت : هذا كاتبٌ رسالةً قصدت إلى أنه سيكتُبُ الرسالة ، فليست المسألة مسألة تخفيف ، كما زعموا ، وقد مرّ بنا ذلك .

(٢) الإضافة بالواسطة :

الواسطة هنا هى : أدوات الإضافة ، وهى :

مِنْ . إلى . حتى . عَنْ . على . فى . للباء . اللام . الكاف . ربّ . الواو . التاء .

مِنْ : للابتداء ، نحو : خرجت من البيتِ .

إلى : للانتهاء ، نحو : ذهبتُ إلى السَّوقِ .

حتّى : لانتهاء الغاية ، نحو : « حتى مَطْلَعِ الفجرِ » .

عَنْ : للمجاوزة ، نحو : صَدَرَت الإبلَ عن المورد .

على : للاستعلاء ، نحو : صَعِدْتُ على ظهرِ السفينة

فى : للظرفية ، نحو : دخلتُ فى الكهف :

الباء : للاستعانة نحو : تسلّقْت الجبل بالحَبْلِ .

وللقسم ، نحو : أُقْسِم باللهِ لأذهبَنَّ إلى عمرو .

اللام : للتملّك ، نحو : المال لزيدٍ ، وأذنت لخالدٍ

الكاف : للتّشبيه نحو : « وردة كالدِّهان » .

ربّ : للتكثير كثيرا ، نحو : ربّ درهم أنفقته ، ورب رجل لقيته .

وللتقليل قليلا ، نحو : ربّ ضارّة نافعة .

الواو / التاء : للقسم ، نحو : واللهِ لأقومَنَّ . « تاللهِ لأكيدَنَّ أصنامكم » .

هذه هى الأدوات التى تسمى : أدوات الإضافة ، وهذه هى معانيها الأولى ، التى دلّت عليها أصلا ، وقد تستعمل هذه الأدوات لتؤدّى معانى أخرى ، وذلك يتضمّن بعضها معنى بعض .

كتضمّن (على) معنى (فى) ، فى قوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة » ، أى : فى حين غفلة .

أو معنى (عن) ، كقول الشاعر :

إذا رضيتْ علىَّ بنو قشير لعمرُ اللهِ أعجبنى رضاها

أى : إذا رضيت عنّى .

وتضمّن (عَنْ) معنى (بَعْدَ) ، كقوله تعالى : « لتركبُنَّ طبقاً عن طبق » ، أى : بعد طبق .

وتضمّن (فى) معنى (على) ، كقوله تعالى : « لأصلّبنّكم فى جذوع النخل » ، أى : على جذوع النخل . إلى غير ذلك مما يدلّ عليه السياق ، وتدل عليه القرائن ، وملابسات القول .

وقد أطلق الكوفيون ذلك ، وقالوا بجواز نيابة حرف عن حرف ،

وتضمّن حرف معنى حرف ، وجعلوا ذلك قياسا ، لـكثرة وروده فى الـكلام شعرا ونثرا .

ومنع البصريون ذلك ، بحجة أنّ الأداة لاتدلّ إلاّ على معنى واحد . أما مايتوهّم فيه غير ذلك من دلالة على معنى آخر ، فرجعه إلى تضمّن الفعل قبله معنى فعل آخر يتعدّى به .

ففى قوله تعالى : « لأصلّبنّـكم فى جذوع النخل » لم تتضمّن (فى) معنى (على) ، ولـكنّ الفعل قبلها ، وهو (لأصلّبنّـكم) تضمّن معنى فعل آخر يتعدَّى بـ (فى) . وقد تضمّن الفعل هنا — على حدّ زعمهم — معنى (حلّ) ، وكأنّ تقدير الـكلام : لأصلّبنّـكم حالّين فى جذوع النخل ، فـ(فى) إذن ، لم تدلّ هنا إلاَّ على معناها الأصلى ، وهو الظرفية .

وقد أخذت بعض المجامع اللغوية برأى الـكوفيين ، لـكثرة ماورد فى النصوص الصحيحة من نيابة بعض الحروف عن بعض ، وتضمّن بعض الحروف معنى بعض ، وهو رأى مقبول .

* * *

وليست هذه الأدوات سواء فى الاستعمال ، فإنّ منها مايليه الظاهر والمضمر ، وهو :

مِنْ : نحو : « ومنك ومن نوح » .

إلى ، نحو : « إلى الله مرجعكم » ، « إليه مرجعكم » .

عَنْ ، نحو : « لتركَبُن طبقا عن طبق » ، وقولك : رضى الله عنهم .

على ، نحو : « وعليها وعلى الفلك تحملون » .

فى ، نحو قوله تعالى : « وفى الأرض آيات » ، وقوله تعالى : « وفيها ماتشتهى الأنفس » .

الباء ، نحو : آمنوا بالله ، آمنوا به .

وإنّ منها مالا يليه إلّا الظاهر ، وهو باقى الأدوات .

ومن هذه الطائفة التى لايليها إلّا الظاهر مالا يليه إلّا لفظ الجلالة : (الله) و (ربّ) مضافا إلى الكعبة ، وهو (التاء) فى القسم ، نحو قوله تعالى : « تالله لأكيدنَّ أصنامكم » ، وكقولهم : تَرَبِّ الكعبة لأذهبَنّ ، أى وربّ الكعبة لأذهبَنَّ .

ومنها مالا يليه إلّا اسمٌ نكرة ، وهو (رُبَّ) ، نحو : ربّ رجلٍ لقيته وربّ ضعيف أعنته .

هذه الأدوات وغيرها كلمات كان لها — فيما يبدو — دلالات مستقلة على معانيها ، ولكنها تخلّت عنها فى أثناء تاريخها ، ففُرِّغَتْ من معانيها ، واستعملت أدوات . يدل على ذلك ، احتفاظ بعضها باستعماله القديم .

ومن ذلك :

عَنْ : فقد تستعمل اسماً إلى جانب استعمالها أداة ، وهى ، اسما ، بمعنى (جانب) ، أو ناحية ، كقول الشاعر :

ولقد أرانى للرماح دريئة   من عن يمينى تارة وأمامى

أى : من ناحية يمينى .

وعلى : فقد تستعمل اسما بمعنى (فوق) تقول : نزل الفارس من على جواده ، أى : من فوق جواده ، وكقول الشاعر :

غدت مِنْ عليه بعد ماتمّ ظِمؤها   تصِلّ وعن قيض بزِيزاءَ مَجْهَل

أى : غدت من فوقه . وكقول امرئُ القيس :

مكَرٍّ مِفرٍّ مُقبلٍ مدبر معا   كجلمود صخر حطّه السيل من علِ

أى : من فوق .

فعَنْ وعلى فى هذه الأمثلة وغيرها كانتا قد احتفظتا بدلالاتهما القديمة ، فاستعملتا اسمين ، ولذلك دخل عليهما أداة الإضافة : (مِنْ) .

حكم الاسم بعد أداة الإضافة .

إن الأسماء التى تلى أدوات الإضافة إنما تكون مخفوضة ، وقد قررنا أنه لايخفض إلَّا المضاف إليه ، فما بعدهن إذن مضاف إليه ، وهو مخفوض على الإضافة ، لأن « الجرّ إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه » ، كما يقول سيبويه ، ولأنّ « المجرور بحرف جرّ ظاهر مضاف إليه » ، كما يقول الشيخ الرضىّ . فالاسم بعد هذه الأدوات إذن مخفوض ، وخفضه بالإضافة ، والمضاف هنا هو ماقبل الأداة من فعل أو غيره .

فإذا قلت : مررت بزيد فقد أضفت المرور إلى زيد . فالباء هنا أداة إضافة ، وواسطة لإضافة (مررت) إلى (زيد) .

وإنما استعين بهذه الأدوات هنا ، لأنّ من الكلمات مالا يضاف أبدا ، كالفعل مثلا ، فالفعل ببنائه وهيئته لايقبل الإضافة ، فإذا احتيج إلى إضافته عُمِد إلى إحدى هذه الأدوات ، ليتوصّل بها إلى إضافة مالا يقبل الإضافة إلى مابعده .

أما النحاة فقد نسبوا الجرّ بعدهنّ إليهنّ ، وسموهنّ جارّات ، أو عوامل ، والجرّ عندهم بهنّ ، لأنهنّ مختصات بالأسماء ، وكل مايختصّ من الأدوات يعمل ، وليس من جرّ فى العربية إلَّا بهذه الأدوات . أما الجرّ فى المضاف إليه فعند جمهورهم بأداة جرّ مقدرة ، نحو : هذا ثوبُ زيدٍ . وهذا خاتم فضّة ، و « بل مكرُ الليل » .

وقد قدّروا فى المثال الأول (اللام) ، أى : هذا ثوبٌ لزيد . ومعنى هذا أنَّ الجرّ فى المضاف إليه بهذه اللام المقدّرة .

وقدروا فى المثال الثانى (مِنْ) ، أى : هذا خاتمٌ من فضّة ، ومعنى هذا أن الجرّ فى المضاف إليه هنا بِمنْ المقدرة .

وقدروا فى الآية : (فى) ، أى مكرٌ فى الليل ، ومعنى هذا أنّ الجرّ فى المضاف إليه هنا بفى المقدرة .

وهو تمحّلٌ ثقيل لسببين :

أوّلها : هذا التقدير المتكلف .

وثانيهما : هذا الإبعاد فى اعتبار أن هذه الأدوات عوامل مؤثِّرة بمنزلة العلل .

ولا أظن الأساليب تحتمل مثل هذا .

الواقع أنّ الإضافة إنما هى نسبة وارتباط بين شيئين على وجه لايدل ارتباطهما معه على فكرة تامة ، ومثل هذا الارتباط واقع فى هذا النوع من الإضافة ، أعنى : الإضافة بالواسطة ، فإذا قلت : ذهبت إلى السوق ، كان ذهابك منسوبا إلى السوق ومرتبطا بها، وإذا قلت : خرجت من الدار ، كان خروجك مرتبطا بالدار ، وإذا قلت : اعتكف إبراهيم فى المسجد، فقد كان اعتكاف إبراهيم منسوبا إلى المسجد ، ومتعلقا به .

ولا يختلف مثل هذا الارتباط فى هذه الأمثلة ، وفى هذا النوع من الإضافة عن الارتباط المفهوم من إضافة النوع الأول ، أعنى الإضافة المباشرة : فإذا قيل : هذا كتاب محمد، فقد عبرت الإضافة المباشرة هنا عن ارتباط واقع بين الكتاب ومحمد ، وإذا قلت : باب الدار مغلق، فقد عبّرت الإضافة هنا أيضا عن ارتباط واقعٍ بين الباب والدار .

كل ما هنالك أن الذى يضاف إضافة مباشرة إنما هو الاسم المفرد ، لا الجملة ، فإذا احتيج إلى إضافة الجملة ، ودعت الضرورة إلى ذلك استعين بأداة وصل فى إضافتها إلى الاسم المضاف إليه ، وهى التى اصطُلح عليها بأداة الإضافة ، وهى إحدى الأدوات التى مرّ بنا الكلام عليها فى هذا الفصل .



التوابع

بحث فى المعربات تبعا

التّوابع

مرّ بنا أن الرفع علَم الإسناد ، والخفض علم الإضافة ، والنصب علم ما ليس داخلا فى إسناد ، ولا إضافة ، وأن كل مرفوع مسندٌ إليه ، أو تابعٌ للمسند إليه وأنّ كل مخفوض مضافٌ إليه ، أو تابعٌ للمضاف إليه .

فما التابع فى هذا وذاك ؟

التابع : ما كان وصفا للمتبوع ، وما كان من المتبوع كأنّه هُوَ . وإذا كان للتابع مثل هذه الصلة بالمتبوع فهو إنما ينطبع على مثاله ، ويكون له ما للمتبوع من سِمات وخصائص .

ومن أبرز هذه السِّمات : الإعراب . فإذا كان المتبوع مرفوعا كان التابع مرفوعا مثله ، وإذا كان المتبوع مخفوضا كان التابع مخفوضا مثله أيضا .

وقد عرض النحاة للتوابع ، وكانت التوابع عندهم أربعة :

(١) النعْت : مررت برجل كريم ، وهذا رجلٌ كريمٌ ، ورأيت رجلا كريماً .

(٢) العطْف : وهو نوعان : عطف بيان ، نحو : جاء أبو علىّ محمد .

وعطف نَسَق ، أو عطف بالحرف ، نحو : أقبل خالدٌ وأخوه ، ومررت بخالدٍ وأخيه ، ورأيت خالدًا وأخاه .

(٣) التوكيد ، وهو نوعان : لفظىّ ، نحو : أقبل خالدٌ خالدٌ .
ومعنوىّ ، نحو : أقبل خالدٌ نفسُه .

(٤) البَدَل ، نحو : قرأت الكتاب نصفَه .

النعْت :

أما النعت فهو عندهم : حقيقىّ وسببىّ .

أما الحقيقىّ فهو الذى يطابق منعوته فى التعريف ، والتنكير ، وفى التذكير والتأنيث ، وفى الإفراد والتثنية والجمع ، وفى الرفع والنصب والخفض . نحو : مررت برجلٍ كريمٍ ، وجاء الرجلان العاقلان ، وأقبلت البنت الذكيّةُ ، وزرتُ الرجلين الظريفين .

فكريم ، فى المثال الأول : نعت لرجل ، وقد طابق منعوته فى التنكير ، والإفراد ، والتذكير ، والخفض .

والعاقلان ، فى المثال الثانى : نعت طابق منعوته فى التعريف ، والتذكير ، والتثنية ، والرفع .

والذكيّة ، فى المثال الثالث : نعت طابق منعوته فى التعريف ، والتأنيث والإفراد ، والرفع .

(والظّريفين) ، فى المثال الرابع : نعت طابق منعوته فى التعريف ، والتذكير ، والتثنية ، والنصب .

وإنما تبع النعت المنعوت فى الإعراب ، لأنه صفة مطابقة للمنعوت ، ولأنه مثال له . فحقه أن يتّسم بكلّ ما اتّسم به المتبوع .

وأما السببىّ فهو : الوصف المرفوع فاعله ، نحو : جاءنى رجلٌ كريم أبواه . وهذان رجلان كريمة صفاتُهما .

فكريمٌ فى المثال الأول ، وكريمةٌ فى المثال الثانى ، نعتان سببيّان ، تابعان لما قبلهما ، وإن كانا وصفين فى المعنى لما بعدهما ، الذى يتصل مع ما قبلهما بسبب ، وهو الضمير العائد عليه ، فالضمير فى (أبواه) يعود على الرجل ، والضمير فى (صفاتهما) يعود على (رجلان) .

فإذا كان النعت على هذا النحو طابق ما قبله – عندهم – فى التعريف والتنكير ، وفى الرفع والنصب والخفض ، مطابقة التابع للمتبوع .

أما التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع فبحسب ما بعده ؛ لأن هذا الوصف كالفعل معنى واستعمالا ، ويترتّب عليه ما يترتّب على الفعل من مطابقته الفاعل فى النوع والعدد .

ويبدو واضحا أن حمل مثل هذا على النعت تكلّف وتمحّل ، لأنه لم يكن صفة لما قبله فى المعنى ، وإنما كان صفة لما بعده ، فلا وجه لتسميته بالتابع . والذى دعا النحاة إلى تسميته نعتا ، هو مالاحظوه من اتفاقٍ بين إعرابه ، وإعراب ما قبله ، أما المعنى فلم يعبئوا به .

الحقّ أنّ مثل قولنا : زارنى رجل كريم خلُقه ، ليس من النعت فى شىء ، وأن الاتفاق فى الإعراب لم يقم على أساسٍ من كونه نعتا تابعا لما قبله ، لأنه ليس صفة له . ولكنه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة ، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام فى الحركات . والإتباع للمجاورة أسلوب شائع فى العربية ، كقراءة بعضهم قوله تعالى : « الحمدُ لُله » ، بضم الدال واللام ، بإتباع حركة اللام لحركة الدال ، أو قراءة بعضهم : « الحمدِ لِله » ، بكسر الدال واللام ، بإتباع حركة الدال لحركة اللام . وقولهم : « هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ » بخفض (خرب) وهو خبر من حقه أن يكون مرفوعا ، ولكنهم توهموا أن (خربٍ) نعت للضبّ لمجاورته إياه ، فخفضوه لخفض ما قبله .

كذلك هذا الذى سموه نعتا سببيّا ، فهو من قبيل ما ذكرنا ، فرفع (كريم) فى قولنا : زارنا رجلٌ كريمٌ خلقُه على توهم أنه نعت لرجل لمجاورته إياه ، وهو فى حقيقته صفة لما بعده ، ولكنه جاوره ، فتبعه فى إعرابه .

فالتابع إذن الذى يتبع منعوته فى إعرابه ، هو ما كان وصفا لمنعوته ، مطابقا إياه فى كل ما يتّسم به : من تعريف وتنكير وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية

وجمع . وهو ما كان النحاة يسمونه بالنعت الحقيقىّ ، لأن النعت الذى يماثل منعوته فى كلّ ماذكرنا ، هو الذى يتبع منعوته فى إعرابه رفعا وخفضا ونصبا .

وليس من شروط النعت أن يكون مشتقا ، فقد جاء النعت فى الاستعمال مشتقا ، نحو (عاقل) فى قولهم : هذا رجلٌ عاقلٌ ، وجاء غير مشتق جامدا أيضا ، نحو : هذا رجل عَدْل ، وهذا علىّ بن الحسن ، ومررت برجل ذى علم ، ومررت بخالدٍ هذا .

فعدْل ، وابْن ، وذو ، وهذا : نعوتٌ جامدة ، ولا داعى للإبعاد فى التقدير ، فنؤولها بمشتقّ ، ما دامت تؤدى وظيفة النعت فى الكلام .

النعت الجملة :

والنعت فى العربية : مفرد ، كما مرّ من أمثلة ، وجملة ، كقوله تعالى : « واتقوا يوماً تُرْجَعون فيه إلى الله » ، وكقوله تعالى : « قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودُها الناس والحجارة » .

وكقول امرىء القيس :

مِكَرٍّ مفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معًا   كجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْل من عَلِ

وكقول أبى دُوَاد :

من كلِّ جرداءَ قد طارت عقيقتها   وكلِّ أجردَ مُسْتَرْخِى الأبازين

وكقول أبى تمّام :

سَماجةٌ غَنِيَتْ مِنّا العيونُ بها   عن كلّ حُسْنٍ بدا أَوْ مَنْظَرٍ عَجَبِ

ولا تكون الجملة نعتا إلاّ لنكرة ، وإذا وقعت الجملة نعتا فلابدّ أن تحتوى على ضمير يعود على المنعوت ، مطابق إيّاه فى تذكيره وتأنيثه ، وإفراده وتثنيته وجمعه . وقد يكون هذا الضمير ملفوظا به فى الجملة ، كما مرّ من آية وبيت ، وقد يكون محذوفاً ، مقدرا معناه ، كما فى قوله تعالى : « واتقوا يومًا لا تجزى نفسٌ عن نفس شيئا » ، أى لا تجزى (فيه) .

تعدّد النعت والمنعوت :

قد يتعدّد النعت ، والمنعوت واحد ، نحـو : مررت بزيدٍ الأديب الفقيه الورع .

مررت : فعل ماض . والتاء : كناية عن الفاعل .

بزيد : الباء أداة إضافة . زيد : مضاف إليه بالأداة مخفوض .

الأديب : نعت لزيد ، طابقه فى التعريف والتذكير والإفراد ، فطابقه فى الخفض .

الفقيه : نعت ثان لزيد ، مخفوض أيضا .

الورع : نعت ثالث لزيد مخفوض مثله .

وقد يتعدد المنعوت ، ويتحد النعت ، نحو : جاء زيد ، وأقبل عمرو الظريفان .

جاء : فعل ماضٍ .

زيد : فاعلٌ مرفوع ، لأنه مسند إليه فى جملة فعلية .

الواو : أداة تشريك وعطف .

أقبلَ : فعل ماضٍ .

عمرو : فاعل (أقبل) ، مرفوع .

الظريفان : نعت لزيد وعمرو ، متفرقين لفظا ، متحدين فى النعت ، مرفوع لأن (زيد) و (عمرو) مرفوعان .

ويشترط فى توحيـد النعت أن يتّحد المنعوت المتعدد فى الإعراب ، كأن يكون كلّ منهما فاعلا ، وأن يتّحد فعلاهما ، كأن يكونا بمعنى واحد ، كالمثال المذكور .

فإذا اختلف المنعوتان إعرابا أو حكما ، لم يَجْرِ النعت عليهما ، فيُقطع عنهما (مرفوعا ، أو منصوبا) نحو : جاءنى زيدٌ ومررت بعمرو ، الظريفان ،

أو الظريفين . فالرفع على : (هما) ، والنصب على (أعنى ، أو أمدح) أو نحوهما .

العطف :

وأما العطف فهو عندهم من التوابع ، فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمرٌو ، كان (عمرو) تابعا لزيد فى إعرابه ، ولم يعربوه فاعلا ، أو مسندًا إليه ، لأن الفعل كان قد أسند إلى زيد ، واكتفى به ؛ ولا يكون للفعل أكثر من مسند إليه واحد ، أو فاعل واحد .

وذكروا للعطف أدوات كثيرة ، منها : الواو ، والفاء ، وثمّ ، ولا ، وبل ، وزعموا أنها أدوات عطف يتبع ما بعدها ما قبلها فى الحكم .

فإذا أنعمنا النظر فيها رأينا أن الواو والفاء ، وثمّ للتشريك ، و (لا) للنفى ، تنفى عن الثانى ما أثبت للأول ، و (بل) للإضراب ، تثبت للثانى ما نفى عن الأول . فهى إذن مختلفة معنى ووظيفة فلا يصح جعلها من قبيل واحد ، ولا ينبغى إدراجها فى باب واحد .

إنّ ما يكون للعطف من هذه الأدوات هو : الواو ، والفاء ، وثمّ ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو ، وسافر زيدٌ فعمرٌو ، وأصحر زيدٌ ثمّ عمرو . وهذه الأدوات الثلاث أدوات تشريك تشرك ما قبلها وما بعدها فى حكم واحد . فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمرٌو . فقد جعلت الواو الفعلَ شركة بين زيدٍ وعمرٍو ، فكلٌ منهما مسندٌ إليه ، وكلّ منهما فاعل ، وارتفاع الثانى ليس لأنه تابع للمسند إليه ، بل لأنه مسند إليه حقيقة .

والفاء وثمّ كالواو فى النصّ على التشريك ، إلاّ أن للفاء وثمّ فضلَ دلالة ، أعنى : التعقيب ، فإذا قلت : جاء زيد فعمرو كان معناه : أن عمرا اشترك مع (زيد) فى المجىء ، وكان كلّ منهما جائيا ، ولكنّ مجىء عمرو كان بعقب مجىء زيد مباشرة . وإذا قلت : سافر زيدٌ ثمّ عمرو كان معناه : أن عمراً اشترك

مع (زيد) فى السفر ، وكان كلّ منهما مسافرا ، إلاّ أن سفره كان بعقب سفر زيد ، ولكن بعد مُهْلة .

أما الواو فلا دلالة لها على مثل هذا التعقيب ، فهى إنما تدل على الشركة المطلقة ، غير ملاحظ فى دلالتها على التشريك ما لوحظ فى الفاء وثمّ .

وهذا هو العطف بالحرف عندهم .

ومن العطف عندهم ما كان غير معطوف بالحرف ، أو ما كان غير منسوق ، وقد سموه بعطف البيان ، وهو عندهم . التابع المشبه الصفة فى توضيح متبوعه . قال ابن مالك :

فذو البيان تابعٌ شبه الصفهْ   حقيقة القصد به منكشفهْ

نحو قولهم : هذا زيدٌ أخوك . وجاء محمد أبو عبد الله . فأخوك ، وأبو عبد الله عطفا بيان جىء بهما لتوضيح ماقبلها ، ونزلا منزلة النعت فى بيان ما قبلهما وتوضيحه .

كان النحاة مصيبين فى تشبيه ما سموه بعطف البيان بالنعت ؛ لأنه كالنعت فى وظيفته ، فإذا كان النعت وصفا للمنعوت فما سموه بعطف البيان موضّح ومبيّن ، فهو بمنزلة النعت . وهو لذلك ـ مثله ـ تابع لما قبله فى رفعه وخفضه ، ونصبه . تقول : جاء خالدٌ أخوك ، ومررت بخالدٍ أخيك ، ورأيت خالدا أخاك : فأخوك فى المثال الأول مرفوع تبعا لرفع خالد ، و (أخيك) فى المثال الثانى مخفوض ، تبعا لخفض خالد ، و (أخاك) فى المثال الثالث منصوب تبعا لنصب خالد .

وذلك لأن فيه من متبوعه ما فى النعت من منعوته ، فكلاهما فى هذه الأمثلة معرفة ، وكلاهما مذكر ، وكلاهما مفرد ، فلما اجتمعت فيه كل هذه الخصائص تبعه فى الإعراب أيضا .

فإعرابه إذن إعراب تابع ، لا إعراب مشارك ، كإعراب ما بعد الواو

والفاء وثمّ ، كما تدل عليه تسميتهم إياه بعطف البيان ، وجعلهم إياه فى باب العطف .

وقد اختلط أمر هذا (العطف) ببعض أنواع البدل ، وهو بدل الكلّ من الكلّ ، نحو : جاء زيدٌ أخوك ، وصح عندهم أن يعرب (عطف البيان) بدلَ كلٍّ من كلّ ، فى هذا المثال ، وفى غيره ، إلاّ فى مواضع استثنوها ولم يصحّحوا فيها القول بالبدليّة ، كما فى قولهم : يا أخانا زيدا ، بنصب (زيدا) ، فـ (زيدا) هنا يعرب عطف بيان ، ولم يصح عندهم إعرابه بدل كلّ من كلّ ، لأن البدل — عندهم — على نية تكرار (العامل) ، ولو كان (زيدا) هنا بدلا ، لكان فى نية تكرار حرف النداء معه ، ولكان يلزم بناؤه على الضم ، لأنه مفرد معرفة .

على أن هذا التمّحل فى التخريج كان مما ارتكبه المتأخرون . أما المتقدمون ، ومنهم سيبويه والفراء فلم يفرقوا بينهما ، وكان الرضىّ يقول : « أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلىّ بين بدل الكلّ من الكلّ ، وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل ، كما هو ظاهر سيبويه » .

والنتيجة التى ننتهى إليها من هذا :

(١) أن عطف النسق ، أو العطف بالحرف . ليس من التوابع ، لأن ما بعد الحرف شريك لما قبله فى الحكم : إسنادا ، أو إضافة .

(٢) وأنّ ما سمى بعطف البيان ليس عطفا ، لأن العطف يعنى التشريك ، ولا تشريك فى هذا الموضوع .

(٣) وأن التابع من هذا الباب : هوما سموه بعطف البيان ، لأنه يؤدى وظيفة النعت ، فهو بمنزلته .

التوكيد :

وأما التوكيد فنوعان :

(١) توكيد لفظيّ ، ويقوم على أساسٍ من إعادة اللفظ وتكراره ، توكيداً وإزالةً لما قد يعلق بذهن السامع ، من شك فى كلام المتكلم ، نحو : أعجبنى زيدٌ زيدٌ ، ومررت بزيدٍ بزيدٍ ، ورأيت زيدا زيدا ، وقام زيدٌ قام زيدٌ ، ونحو ذلك .

(٢) وتوكيد معنوى : ويقوم على أساسٍ من استخدام كلمات خاصة ، منها : النفس والعين ، وكلا وكلتا ، على أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكَّد ، ويطابقه فى إفراده وتثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه . تقول : جاء محمدٌ نفسه ، والرجلان أنفسهما ، والنساء أنفسهنّ . وجاء الرجلان كلاهما ، والبنتان كلتاهما .

فإذا أنعمت النظر فى قولهم : جاء زيدٌ زيدٌ ، رأيت أنّ (زيد) الثانى ، تكرار لزيد الأول ، بجميع ماله من سِمات لفظية ، ومنها الرفع ، فارتفاع زيد حكاية لا إتباع .

وإذا نظرنا فى قولهم : جاء محمدٌ نفسُهُ رأينا أن كلمة (نفس) ومعها ضمير المؤكّد ، جاءت للتوكيد ، وإزالة كلّ ما قد يعلق بنفس السامع حين يسمع قوله : (جاء محمدٌ) ، فقد يخطر بباله أن الجائى إنسان آخر له صلةٌ بمحمّد ، أو أنّ نسبة المجىء إليه من قبيل المجاز ، فإذا جىء بكلمة (نفسه) زال ما خطر بباله ، وعرف أنّ الجائى هو محمد لا غيره ، و (نفسه) هو (محمد) ، وحكمه حكم (محمد) ، لأنه بمنزلة تكرار لفظ (محمد) ، فارتفاعه كارتفاع (زيد) الثانى فى التوكيد اللفظىّ .

البدل :

وأما البدل فهو – عندهم – تابع بلا واسطة ، وهوعندهم المقصود بالحكم، كما قال ابن مالك :

التابع المقصودُ بالحكم بلا واسطةٍ هو المسمّى بدلا

وظاهرٌ ما في هذا القول من تعارض ، فكونه تابعا يعنى أن المقصود بالحكم هو المتبوع ، فإذا كان البدل هو المقصود بالحكم ، فينبغى أن يكون هو المسند إليه ، وإذا كان هو المسند إليه لم يكن تابعا .

ومهما يكن من أمر ، فالبدل عندهم أربعة أنواع :

(١) بدل الكل من الكل ، نحو : جاء أخوك خالد .

(٢) بدل البعض من الكل ، نحو : أثمرت الأشجار نصفُها .

(٣) بدل الاشتمال ، نحو : أعجبنى خالدٌ علمُه .

(٤) البدل المباين ، وهو نوعان :

أ – بدل الإضراب ، نحو : أكلت تمراً، زبيبا . أخبرت أولا بأكل التمر، ثم أضربت عنه ، وأبدلت منه الزبيب .

ب – وبدل الغلط ، نحو : لقيت رجلا، فرساً . أردت أن تقول : لقيت فرساً ، ولكنك غلطت، فقلت : رجلا ، ثم تذكرت فقلت : فرساً .

الظاهر أن مصطلح (البدل) إنما ينطبق على النوع الرابع ، وهو : البدل المباين . أما الأنواع الثلاثة الأخرى فلا ينبغى أن تسمى : بدلا .

أما (خالد) فى قولنا : جاء أخوك خالد ، وهو مثال النوع الأول ، فإنما جىء به لبيان ما قبله وتوضيحه ، فلم يكن بدلا .

وأما (نصفها) فى قولنا : أثمرت الأشجار نصفها ، فإنما جىء به لإزالة ما قد يطرأ على الحكم من شك .

وأما (علمه) ، فى قولنا : أعجبنى خالدٌ علمهُ ، فإنما جيء به لإزالة ما قد يطرأ فى ذهن السامع من تعلّق إعجابك بصفة أخرى من صفاته ، أو بصفاته كلّها ، فإذا قلت : علمُه أَزَلْتَ ذلك من نفسه ، ووجّهته إلى الصفة التى أعجبتك نفسها ، وهى : عِلْمُهُ .

والنتيجة التى ننتهى إليها من هذا :

(١) أن موضوعات البدل ليست كلها من باب واحد ، وإنما هى من أبواب متفرقة .

(٢) وأنّ بعض موضوعات البدل يؤدى وظيفة النعت فى الكلام ، بيانا وتوضيحا ، وهو بدل الكلّ من الكلّ . الذى اختلط عندهم بما سمّوه بعطف البيان ، مما سبقت الإشارة إليه ، ومما استظهرنا كونه والبدلَ موضوعا واحدا .

(٣) وأن بعضها يؤدى ما يؤديه التوكيد من وظيفة ، وهو ما سمّى ببدل البعض من الكلّ ، وما سمّى ببدل الاشتمال .

(٤) وأن الاسم الذى يحسن أن نسمّى به ما سمّى عندهم بعطف البيان ، أو ببدل الكل من الكلّ ، هو : (البيان) لأن هذا الاسم أشبه بطبيعتهما ، وبما يؤديانه فى الكلام من وظيفة لغوية .

تابعيّة الخبر :

ومما ينبغى عدّه من التوابع ، وجعله من قبيلها : خبر المبتدأ ، إذا كان وصفا للمبتدأ فى المعنى ، أو كان كأنّه هو المبتدأ فى المعنى ، وذلك نحو قولنا : خالدٌ ذكىٌّ ، والليل حالكٌ ، والقمرُ تمٌّ .

فذكىّ ، وحالكٌ ، وتمٌّ فى معناها : أوصاف للمبتدآت ، بل هى من المبتدآت كأنّها هى هى ، ولذلك ارتفعت كما يرتفع نعتُ المرفوع فى قولنا : أقبل خالدٌ الذكىّ ، وأطبق الليلُ الحالكُ ، وطلع القمر التمّ .

فالخبر الذى يكون وصفا للمبتدأ فى المعنى : يرتفع لأنه وصف للمبتدأ فى المعنى ، ولم يرتفع لأنه معمول لعامل معنوىّ كالابتداء ، أو لعامل لفظىّ ، وهو المبتدأ ، كما زعم هذا النحوىّ أو ذاك .

والخبر الذى لا يكون وصفا للمبتدأ ، بأن كان مخالفا له فى المعنى أصلا ، أو خالفه بما طرأ على الجملة مما ينصّ على مخالفته ، كوقوعه فى سياق نفى : لا يرتفع ؛ لأنه لم يعد وصفا للمبتدأ فى المعنى .

وذلك ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وكقولك : خالدٌ أمامَك . فأمامك وبشراً : خبران منصوبان ، لمخالفتهما المبتدأ .

أمّا قولنا : خالدٌ أمامَك ، فأمامَك ليس هو خالدا فى المعنى ، ولكنه مكان لخالد ، ولذلك نُصب ، ولو قصدت إلى أن يكون (الأمام) هو خالدا ، وأن خالدا هو الجهة التى اسمها : (أمام) ، رفعت وقلت : خالدٌ أمامُك ، ولكنك لم تقصد إلى هذا المعنى فى المثال ، وجعلت (أمامك) مكانا لخالد ، فلذلك انتصب .

وأمّا قوله تعالى : « ماهذا بشراً » : فقد نصّ فيه — بالنفى — على مخالفة الخبر للمبتدأ ، أو على انتفاء أن يكون وصفا له فى المعنى ، فلذلك انتصب ، وبهذا أيضا يفسّر النصب بعد ليس فى قولنا : ليس خالد ذكيا ، ونحوه .

فما التوابع إذن ؟

التوابع فى العربية إذن : ثلاثة موضوعات :

(١) النعت :

وهو ما طابَقَ منعوتَه فى كل ماله من خصائص وصفات ، كالتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع . فإذا تمّ له ذلك طابقه فى إعرابه : رفعِه وخفضه ونصبه ، وهو ما كان النحاة يسمونه بالنعت

الحقيقى . نحو : زارنى رجلٌ ظريفٌ ، ومررت برجل ظريف ، ورأيت رجلا ظريفا .

إعراب المثال الأول : زارنى رجلٌ ظريفٌ .

زارنى : زار فعل ماضٍ . النون : وقاية . الياء : كناية عن المفعول .

رجل : فاعل ، مرفوع .

ظريف : نعت للفاعل ، طابقه فى التنكير ، والتذكير ، والإفراد ، فتبعه فى الإعراب ، وهو الرفع هنا .

إعراب المثال الثانى : مررت برجلٍ ظريفٍ .

مررت : فعل ماض . التاء: كناية عن الفاعل .

برجل : الباء : أداة إضافة ، رجل : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض .

ظريفٍ : نعت للمضاف إليه (رجل)، طابقه فىالتنكير والتذكير والإفراد ، فتبعه فى الإعراب ، وهو الخفض هنا .

إعراب المثال الثالث : رأيت رجلاً ظريفاً .

رأيت : فعل ماض . التاء : كناية عن الفاعل المتكلم .

رجلا : مفعول ، منصوب .

ظريفا : نعت للمفعول ، طابقه فى التنكير والتذكير والإفراد ، فتبعه فى الإعراب ، وهو النصب هنا .

(٢) البيان :

وهو ماجىء به لبيان ماقبله وتوضيحه ، أو هو المشبه الصفة ، كما قالوا ؛ ويندرج فيه ماسمى بعطف البيان ، وما سمّى ببدل الكلّ من الكلّ ، نحو هذا أبو علىّ خالدٌ ، ومررت بأبى علىّ خالد ، ورأيت أبا علىّ خالدا .

إعراب المثال الأول : هذا أبو عليٍّ خالدٌ .

هذا : إشارة إلى المبتدأ .

أبو عليّ : خبر المبتدأ ، مرفوع بالواو ، أو بالضمة الممطولة . عليٍّ : مضاف إليه مخفوض .

خالدٌ : بيان للخبر ، طابقه فى التعريف والتذكير والإفراد ، فتبعه فى الإعراب ، وهو الرفع هنا .

إعراب المثال الثانى : مررت بأبى عليٍّ خالد .

مررت : فعل ماض . التاء : كناية عن الفاعل المتكلم .

بأبى عليّ : الباء : أداة إضافة . أبى : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض بالكسرة الممطولة ، أو الياء . عليّ : مضاف إليه ، مخفوض .

خالدٍ : بيان للمضاف إليه ، طابقه فى التعريف والتذكير والإفراد ، فتبعه فى الإعراب ، وهو الخفض هنا .

إعراب المثال الثالث : رأيت أبا عليٍّ خالدا .

رأيتُ : فعل ماض . والتاء : كناية عن الفاعل المتكلم .

أبا عليّ : أبا : مفعول ، منصوب بالفتحة الممطولة ، أو الألف ، عليٍّ مضاف إليه مخفوض .

خالدا : بيان للمفعول ، طابقه فى التعريف والتذكير والإفراد ، فتبعه فى الإعراب ، وهو النصب هنا .

(٣) خبر المبتدأ :

إذا كان وصفا للمبتدأ فى المعنى ، أو كان هو والمبتدأ كأنهما شيء واحد نحو : الأدب مرآةُ المجتمع .

الأدبُ : مسند إليه فى جملة اسمية ، مبتدأ مرفوع .

مرآة : خبر المبتدأ ، مرفوع تبعا ، لأنه هو المبتدأ فى المعنى .

المجتمَع : مضاف إليه ، مخفوض .

والخبر : تابع للمبتدأ خاصة ، وإذا كان المبتدأ مرتفعا أبدا ، لأنه مسند إليه ، كان الخبر — إذا كان وصفا للمبتدأ فى المعنى ، أو كان هو المبتدأ — مرتفعا أبدا أيضا ، تبعا لارتفاع المبتدأ .

أساليب التعبير

فصولٌ تَتَضَمَّنُ بعض الأساليب الشائعة الكثيرة الدوران:

(١) السؤال والجواب .

(٢) الاستثناء .

(٣) القصر .

(٤) التعجب .

(٥) النداء .

السؤال والجواب

السؤال :

هو الاستفهام ، والاستفهام معناه : طلب الفهم ، والمراد فهمه ، أو المسئول عنه : شيئان :

(١) مفرد .

(٢) ونسبة .

لأنك إذا أردت أن تسأل عن شيء ، إنسان أو غيره ، ذات أو معنى ، مكان أو زمان ، فأنت مستفهم عن مفرد ، نحو :

متى نلتقِي ؟ السؤال هنا عن الوقت .

أين تقيم ؟ السؤال هنا عن المكان .

مَنْ زارك أمس؟ السؤال هنا عن الشخص .

ما صنعتك ؟ السؤال هنا عن المهنة .

وإذا أردت أن تسأل عن ارتباط شيء بشيء ، أو عن انتساب شيء إلى شيء ، فأنت مستفهم عن نسبة ، نحو :

أيقوم خالدٌ ؟ ليس السؤال هنا عن القيام وحده ، ولا عن خالد وحده ، ولكنه عن قيام خالد ، أي : عن اتصاف خالد بالقيام ، أو تلبسه به .

وهل خالد فى الدار ؟ السؤال هنا لايتعلق بخالد وحده ، ولا بالمضاف إليه بالأداة وحده ، ولكنه يتعلق بكينونة خالد فى الدار .

وطريقة الاستفهام عن المفرد : أن تقدّم ماتريد أن تستفهم عنه ، لأن الاستفهام له الصدر فى الكلام ، فإذا أردت إلى السؤال عن المفعول وحده

قلت : أخالداً قابلتَ ، ولا يقال إذا أريد ذلك : أقابلت خالدا ، لأن هذا سؤال عن نسبة .

وإذا أردت السؤال عن المكان قدمته ، فقلت : أين محمد ؟ أو : أفى الدار محمدٌ ؟

وإذا أردت السؤال عن الفاعل قدمته أيضا ، فقلت : من زارك أمس ؟ أو : أزيد يقيم عندك ؟

أداة السؤال :

مايستفهم به عن المفرد هو :

(١) الهمزة ، نحو : أزيدا قابلت أم عمراً ؟ أيقوم خالدٌ أم يقعد ؟

(٢) الكنايات المحمولة على الهمزة ، التى يستفهم بها عن المكان ، أو الزمان ، أو الأشخاص ، أو الأشياء ، نحو : أين . متى . مَنْ . ما . وغيرهن مما مرّ ذكره فى الفصل الخاص بالأدوات ، نحو : أين تذهب الليلة ؟ ومتى ترجع غدا ؟ ومَنْ سافر أمس ؟ وما حِرْفتك ؟

وما يستفهم به عن النسبة هو :

(١) الهمزة أيضا ، نحو : أخالدٌ فى الدار ؟ أتسافر غدا . ومن هذا يبدو أن الهمزة يسأل بها عن المفرد وعن النسبة جميعا .

(٢) هَلْ ، ولا يُسأل بها إلاّ عن النسبة . ومن أجل أن (هل) لايستفهم بها إلاّ عن نسبة لايقال : هل خالدا قابلت ؟ لأن هذا سؤال عن المفعول ، أو سؤال عن المفرد ، والأداة التى تستخدم فى هذا هى الهمزة ، فيقال : أزيدا قابلت ؟

الجواب :

فإذا أردت أن تجيب السائل عن سؤاله :

(١) فإن كان سؤاله عن مفرد أجبت بذكر اسم ما سأل عنه ، فإذا قيل : متى يعود خالد من سفره ؟ فالسؤال هنا عن الوقت الذى يعود فيه خالد من سفره .

والجواب عنه إنما يكون بتحديد الوقت ، فيقال : غدا ، أوبعد غد ، أو ما أشبه ذلك .

وإذا قيل : ماذا قرأ خالد ؟ فالسؤال هنا عن المقروء ، والجواب إنما يكون بتعيينه ، فيقال فى الجواب عنه : كتابا ، أو رسالة ، أو جريدة ، أو نحو ذلك .

وإذا قيل : أيقوم خالدٌ أم يعقد ؟ فالسؤال هنا عن الفعل الذى يُحدثه خالدٌ : أهو القيام أم هو القعود . والجواب عن هذا السؤال إنما يكون بتعيين أحد الفعلين ، فيقال فى الجواب عنه : يقوم . أو يقال : يقعد .

(٢) وإن كان سؤالا عن نسبة ، فالجواب عنه إنما يكون بأدوات خاصة ، هى أدوات الجواب ، وهى : نعم . لا . بلَى . إيْ ، المكسورة الهمزة ، الساكنة الياء ، ولكل من هذه الأدوات استعمال خاص .

نَعَمْ :

فأما (نعم) فيجاب بها :

(١) الخبر : إقرارا ، أو تصديقا ، كأن يقول قائل : أمطرت السماء . فيقال فى إقرار مقالته أو تصديقها : نَعَمْ .

(٢) والسؤال ، إعلاما ، كأن يقول قائل مستفهما : أتسافر غدا ؟ أو : هل تسافر غدا ؟ فتجيب عن ذلك بقولك : نَعَمْ ، إعلاما .

لا :

وأمّا (لا) فيجاب بها :

(١) الخبر : تكذيبا ، كأن يقول قائل مخبرا : وصل القطار إلى الرياض؟ فتكذب الخبر بقولك : لا

(٢) والسؤال ، نقضا ، كأن يقول قائل مستفهما : هل أمطرت السماء ؟ فيقال في الجواب : لا .

بَلَى :

وأما (بلى) فجواب لنفي ، سواء أكان النفي خبرا أم استفهاما ، فقد يقول قائل ، مخبرا : ماجاء خالد . فيقال نقضا : بلَى . أي : جاء خالد .

وقد يقول قائل مستفهما : ألم يقم خالد ؟ فيقال في الجواب تصديقا : بَلَى. أي : قام . ولا تستعمل (بلى) إلاّ جوابا لنفي ، كما مرّ هنا من أمثلة .

إيْ :

وأما (إي) فأداة إعلام كنَعَمْ ، إلاّ أنّها ، في أغلب استعمالاتها ، إنما تصاحب القسم ، كقولك : إيْ والله ، وإي لعمري ، وإي وحياتك ، ونحو ذلك .

وهَاكَ جدولا بأدوات الجواب ، نثبته هنا تبيينا لمواطن استعمالات هذه الأدوات :

	الجملة	التصديق	النقض أو التكذيب
في الخبر	إثباتا ـ رجع خالد من سفره	نعم	لا
	نفيا ـ مارجع خالد من سفره	نعم	بلَى
في الاستفهام	إثباتا ـ هل رجع خالد من سفره	نعم	لا
	نفيا ـ ألم يرجع خالد من سفره	بلى	نعم

الاستثناء

الاستثناء : إخراج واحدٍ أو أكثر مما دخل فيه الجماعة .

ويتمّ الاستثناء بأداة تؤدى هذا المعنى ، وهى : إلاّ . و (إلاّ) هـذه نصّ فى إخراج مابعدها، مما دخل فيه ماقبلها من معنى إعرابىّ .

وأركان الاستثناء ثلاثة :

(١) أداة الاستثناء .

(٢) والمستثنى منه .

(٣) والمستثنى .

ولا بدّ من تحقق هذه الأركان ثلاثتِها، ليتحقق الاستثناء. ولذلك ليس من الاستثناء ما سماه النحاة بالاستثناء المفرّغ .

والاستثناء المفرّغ ، عندهم ، ما خلا من المستثنى منه ، نحو :

ما حضر إلاّ خالد ، وما مررت إلاّ بخالد ، وما رأيت إلاّ خالدا .

وإذا أنعمت النظر فى هـذه الأمثلة، فلن تشعر بأنّ هناك استثناء ، لأنه لم يكن فيها حكم دخل فيه الجماعة ، ثمّ استُثْنِيَ من الجماعة واحد أو أكثر .

والواقع أنّ ما سُمِّيَ بالاستثناءِ المفرّغ، لم يكن استثناء بحال، ولكنه قَصْرٌ ، والقصر : توكيد ، أداته التى يقوم عليها هى : (النفى وإلاّ) .

ولم يكن النحاة ليَعرضوا له فى باب الاستثناء، لولا وجود (إلاّ) فيه ، و (إلاّ) فى هذه الأمثلة لا تؤدى استثناء . ولكنها — ضميمة إلى النفى السابق — لتؤدّى توكيدا .

(إلاّ) : هى الأصل فى الاستثناء . أما غيرها من أدوات ، أو أفعال ، او أسماء فمحمول عليها ، لأنها تؤدى وظيفة تلتقى مع ما تؤديه (إلاّ) من وظيفة. إنّ وظيفة (إلاّ) فى الاستثناء هى : إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها ،

فهى تنفى عما بعدها ما ثبت لما قبلها ، وتثبت لما بعدها ما نفى عمّا قبلها ؛ وذلك نحو :

أَفْلَسَ التّجّارُ إلاّ عليا .

ما أفلس التجار إلاّ عليًا .

فى المثال الأول ، نَفَتْ (إلاّ) الإفلاس عن علىّ ، وقد كان ثبت للتجار . وفى المثال الثانى ، أثبتت (إلاّ) الإفلاس لعلىّ بعد إِذْ نُفِىَ عن التجار .

الملحقات بإلاّ :

ألحق النحاة بإلاّ كلمات رأوا أنّها تؤدّى ما تؤدّيه (إلاّ) من وظيفة ، وهذه الكلمات بعضها اسمٌ ، وبعضها فعلٌ ، وبعضها أداةٌ . وأكثر هذه الكلمات استعمالًا هى :

١ - غـير ٢ - سِوَى

وهما اسمان مبهمان ، لا يتبيّن معناهما ، وهو المغايرة ، إلاّ بالإضافة ، فهما ملازمتان لها ، ودلالتهما على المغايرة هى التى دفعت النحاة إلى أن يلحقوهما بإلاّ ، نحو : جاء القوم غيرَ زيد ، أو سِوَى زيدٍ ، وما جاء أحد غيرَ زيدٍ ، أو سِوَى زيد ، وقد منحهما النحاة إعراب ما بعد (إلاّ) ، فهما منصوبتان إذا وقعتا بعد كلام مثبت ، وهما تابعتان إذا وقعتا بعد كلام منفىّ ، أَو منصوبتان نصب ما بعد (إلاّ) فى سياق النفى ، أعنى : على الاستثناء .

والحق أن (غير) و (سوى) مثل (مِثْل) فى إبهامها ، ومِثْل ، وغير ، وسوى ، إذا لم يسند إليها ، أو لم يضف إليها : نعتٌ بعد نكرة ، وحالٌ بعد معرفة ، فإذا نصبت (غير) و (سوى) فى هذا الباب ، فهما منصوبتان على الحال ، وإذا رفعتا فيه ، فهما مرفوعتان على النعت

فإذا جاءتا منصوبتين فى مثل قولهم : ماجاءنى أَحدٌ غير زيد ، أو سوى زيد ، فنصبهما على الحال أيضا ، باعتبار أن النكرة قد أفادت هنا ، لوقوعها فى سياق النَّفْى ، لأن النكرة إذا وقعت فى سياق النفى دلت على الإحاطة والشمول ، وإذا دلت على ذلك وُضعت موضع المعرفة . ولذلك جاز الابتداء بها فى نحو : ما رجلٌ فى الدار ، ونحو : هل رجلٌ عندك ؟

٣ — خلا ٤ — عـدا

وهما كلمتان جامدتان ، تستعملان استعمالين :

(١) تستعملان استعمال الأفعال مسبوقتين بأداة الوصل ، أو أداة المصدر ، على حدّ تعبير النحاة ، أعنى : (ما) ، فيكون ما بعدهما منصوبا .

(٢) تستعملان استعمال أَدوات الإضافة ، مجرّدتين من (ما) فيكون ما بعدهما مخفوضا على الإضافة .

٥ — حاشا :

ولها فى العربية ثلاثة استعمالات :

الأول : أن تستعمل للتنزيه ، نحو قوله تعالى : « حاشَ لله ماهذا بشرا » .

والثانى : أن تستعمل فعلا متعديا متصرفا . يقولون : حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث : « أسامة أحبّ الناس إلىّ ما حاشا فاطمة » وهى إذ تستعمل فعلا تقترن بما « من أوّلها ، كخلا وعدا ، كما جاء فى الحديث .

والثالث : أن تستعمل استعمال الأداة . وهى فى هـذا الاستعمال محمولة عند النحاة على (إلاّ) ، نحو : « اللّهم اغفر لى ولمن يسمع ، حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ » أى : إلاّ الشيطانَ وأبا الأصبغ . أمّا قول الشاعر :

حاشا قريشا فإن الله فضّلهم على البريّة بالإسلام والدين

وقول الآخر :

حاشا أبا ثَوْبانَ إنّ أبا ثَوْبانَ ليس ببُكْمة فدْمِ

فليس من الاستثناء فى شىء ، وهو بالتنزيه أشبه .

والواقع أن استعمال (حاشا) فى الاستثناء قليلٌ ، ولذلك كان سيبويه يعدّها فى حروف الإضافة ، ولذلك يخفض ما بعدها فى أكثر الاستعمالات .

المتّصل والمنقطع من الاستثناء :

الجملة التى ترسل فى صورة استثناء نوعان :

(١) ماكان مابعد (إلاّ) واحدا من المذكور قبلها ، نحو انفضّ القوم من الحفل إلاّ خالدا ، فخالد هنا واحد من القوم .

(٢) ومالم يكن كذلك ، نحو قول الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

وقوله تعالى : « ما لهم به من علم إلاّ اتباعَ الظن » .

وقد سمّى الأول بالاستثناء المتصل ، وسمّى الثانى بالاستثناء المنقطع .

ولو أنعمنا النظر فى أمثلة الاستثناء المنقطع ، التى تردّد التمثيل بها فى كتب القوم ، لرأينا أن الاستثناء فيها لم يكن على حقيقته ، بل أرسل إرسال المجاز .

كقولهم : ما زاد هذا المالُ إلّا ما نَقَص . فقد قال النحاة : إن ذلك من الاستثناء المنقطع ، لأن ما بعد (إلّا) ليس واحدا مما ذكر قبلها ، لأنه لا يقال : زاد النقصُ .

وليس هذا القول بشىء ، لأنّ المعنى المستفاد من هذا المثال هو أنه : لم يطرأ على هذا المال إلّا النقصان ، أى : لم يصبْه شىء يغيّر حاله إلّا النقصان . يضاف إلى هذا أنه ليس فى الكلام مستثنى منه ، ليكون الكلام استثناء . وهو معدود من القصر ، قصر الصفة على الموصوف : أو قصر الفعل على الفاعل .

وإذا استعملت (إلّا) فى غير ما تستعمل فيه ، خرجت إلى معانٍ أخرى تدل عليها ، كأنْ تكون بمعنى (لكن) ، كقوله تعالى : « لئلا يكون للناس عليكم حجّة إلّا الذين ظلموا » . فإلّا ، هنا ، ليست استثناء ولكنها على معنى « لكنِ الذين ظلموا » فلا تخشوهم ، كما ذكر ابن فارس فى (الصاحبىّ) .

أو بمعنى (بل) كقوله تعالى : « ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلاّ تذكرة » ، فإلاّ هنا ليست استثناء ولكنها على معنى (بل) ، أى : بل تذكرة .

وإذا خرجت (إلاّ) من الاستثناء ، واستعملت فى مواضع يستثنى بها الشىء من الشىء وليس منه ، فذلك محمول على الاختصار ، كما يقول الفراء ، فقد قال فى قوله تعالى : « والفواحش إلاّ اللمَم » ؛ هو مختصر ، معناه : إلاّ أن يصيب الرجل اللمم ، واللمم : أصغر الذنوب ، والله جل ثناؤه لا يأذن فى قليل الذنب ولا كثيره ، وأنشد الفراء قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

وحمل قوله هنا على الاختصار ، وعلى أنّ (إلاّ) فيه معنى (لكن) ، ومعناه : لكن فيها[1] .

القَصْرُ

القصر : طريقة من طرائق التوكيد ، يَهْدِف به المتكلم إلى تثبيت غرضه فى ذهن السامع ، وإزالة مافى نفسه من شكّ فيه . والتوكيد بالقصر أقوى طرائق التوكيد ، وأدلّها على تثبيت مايراد تثبيته أو تقريره .

ويجرى القصر فى الجملة الفعلية ، وفى الجملة الاسمية .

أما الجملة الفعلية فيقصر فيها الفعل على الفاعل ، وفعل الفاعل على المفعول ، ويقصر فيها الفاعل على الفعل ، والمفعول على فعل الفاعل .

(١) انظر الصاحبى ص ١٠٧ ، ١٠٨ مطبعة المؤيد ١٩١٠ م .

وامّا الجملة الاسمية فيقصر فيها المبتدأ على الخبر ، ويقصر فيها الخبر على المبتدأ .

ويؤدّى القصر بالأدوات ، وبغيرها :

(١) أمّا القصر بالأدوات ، فيتم بأدوات تستخدم لهذا الغرض ، وهى :

لا . بل . إنما . النفى وإلاّ .

القصر بلا وبل ، نحو :

جاءنى خالد لا علىّ ، ما جاءنى خالد ، بل علىّ .

قصر الفعل على الفاعل .

خالد شاعر لا فقيه ، ما خالد شاعر ، بل فقيه .

قصر المبتدأ على الخبر .

القصر بإنّما ، نحو :

إنما زارنِى خالد ، إنما خالد زارنى .

قصر الفعل على الفاعل . ثم قصر الفاعل على الفعل .

إنما خالد كاتب ، إنما كاتب خالد .

قصر المبتدأ على الخبر . ثم قصر الخبر على المبتدأ .

القصر بالنفى وإلاّ ، نحو :

ما زارنى إلاّ علىّ ، « إن أنتم إلاّ تكذبون » .

قصر الفعل على الفاعل . ثم قصر الفاعل على الفعل .

ما على إلاّ شاعر ، ما شاعر إلاّ علىّ

قصر المبتدأ على الخبر . ثم قصر الخبر على المبتدأ .

وليس القصر بالنفى وإلاّ : من الاستثناء فى شىء ، لأن الاستثناء إخراج شىء من حكم دخل فيه غيره ، نحو : اجتمع الطلبة فى الحفل إلاّ خالدا . فقد نصّت (إلاّ) هنا على خروج (خالد) مما دخل فيه الطلبة من حكم ، وهو الاجتماع ، وليس فى القصر إخراج ، ولكنه إثبات الحكم للشىء بتوكيد .

(٢) وأما القصر بغير الأداة: فيتحقّق بتقديم ماحقه التأخير، نحو قوله تعالى: « إياك نعبد وإياك نستعين » وهو من قبيل قصر المفعول على فعل الفاعل . ونحو : تميمى أنا، وقيسى خالد ، وهو من قصر الخبر على المبتدأ.

والقصر بجميع طرقه نوعان :

الأول : مايسمى بقصر الموصوف على الصفة ، كقصر الفاعل على الفعل ، نحو قوله تعالى : « إن أنتم إلاَّ تكذبون » ، وقصر المفعول على فعل الفاعل ، نحو قوله تعالى : « إياك نعبد، وإياك نستعين » ، وقصر المبتدأ على الخبر ، نحو قولنا : ما خالد إلاَّ شاعر ، ونحو قوله تعالى : « وما محمّدٌ إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل » .

والثانى : مايسمى بقصر الصفة على الموصوف ، كقصر الفعل على الفاعل، نحو قولنا : ما جاءنا إلا خالدٌ ، وقصر فعل الفاعل على المفعول ، كقوله تعالى : « ولا تقولوا على الله إلاّ الحق » ، ونحو قولنا : ما رأيت إلاّ زيدا ، وقصر الخبر على المبتدأ ، نحو : ما شاعرٌ إلاّ بكرٌ . وقوله تعالى : « ما على الرسول إلاّ البلاغ » .

ومعنى قصر الموصوف على الصفة : أن الموصوف مقصور على هذه الصفة ، لايتجاوزها إلى غيرها ، ادعاء بأنه ليس له غير هذه صفة أخرى .

ومعنى قصر الصفة على الموصوف : أن الصفة مقصورة على هذا الموصوف وحده ، لاتتجاوزه إلى غيره ، ادّعاء بأنه ليس لهذه الصفة موصوف آخر غير المنصوص عليه .

أمثلة من القصر :

ومن أمثلة القصر : الأمثلة التى عدّها النحاة من الاستثناء فى سياق النفى، نحو قوله تعالى : « ما فعلوه إلاّ قليلٌ » على قراءة من قرأ بالرفع ، على أساس أنّ المستثنى منه فى الآية هو : الواو فى (فعلوه) .

ولـكنّ الذى يبدو مقبولا هو أن ذلك من القصر ، وأن الواو فى (فعلوه) كالواو فى قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » ، علامة للجمع ، لحقت الفعل ، ليطابق الفاعل فى العدد ، وكأنَّ التقدير فى الآية : ما فعله إلاّ قليل ، وهو حينئذ من قبيل قصر الصفة على الموصوف ، أو قصر الفعل على الفاعل .

ومن أمثلته أيضا أمثلة عدّها النحاة من الاستثناء المنقطع ، وليست هى إلاّ قصرا وتوكيدا ، وذلك نحو قولهم : ما زاد هذا المالُ إلاّ ما نقص ، وقولهم : ما نفع إلاّ ماضرّ .

إعراب المثال الأول :

ما : أداة نفى .

زاد : فعل ماض .

المالُ : بيان للفاعل مرفوع تبعا .

هذا : كناية عن الفاعل ، أو إشارة إليه .

إلاّ : أداة قصر .

مانقص : ما : أداة وصل ، أو موصول حرفى . نقص فعل ماضٍ .

و (ما نقص) فى موضع المفعول ، وكأنَّ التقدير ، كما يدل عليه التركيب : ما زاد هذا المال إلاَّ نقصانا .

إعراب المثال الثانى :

ما : أداة نفى .

نفع : فعل ماض . وفاعله : المتحدث عنه ، وهو غائب .

إلاّ : أداة قصر .

ما : أداة وصل .

ضر : فعل ماض . وفاعله غائب .

و (ماضرّ) فى موضع المفعول .

قال النحاة : إنّ ذلك من الاستثناء المنقطع ، لأنه لايقال : زاد النقص ، ولا يقال : نفع الضرر . وليس هذا القول بشىء ، لأن المعنى المستفاد من هذا القول هو أنَّه : لم يطرأ على هذا المال إلا النقصان . وما فعل (زيد) إلا الضرر ، أو ما صدر عنه إلا الضرر .

فلم يكن الغرض استثناء الزيادة من النقصان ، فى المثال الأول ، ولا كان الغرض استثناء الضرر من النفع ، فى المثال الثانى .

يضاف إلى ذلك : أنَّ كلا المثالين خِلو من ركن مهمّ من أركان الاستثناء ، وهو : المستثنى منه ، فليس فيهما شىء دخل فى حكم معين ، ثم أخرج من هذا الحكم ماجاء بعد إلا ، أعنى : المستثنى .

فالمثالان على تقديرنا مرسلان على المجاز ، لا على الحقيقة ، وليسا من قبيل الاستثناء ، ولكنهما من قبيل التوكيد ، ومن صور القصر ، وكانت أداة القصر فيهما هى : (إلاّ) ضميمة لأداة النفى .

التَّعَجُّبُ

التعجب : تعبير عن انفعال يحدث فى النفس عند استعظام أمر أو ظاهرة .

ويعبّر عنه فى اللغة بمركبات لفظية ، مسموعة غير مطردة ، وقد جرت مجرى الأمثال ، وبمركبات مبوّبة مطّردة ، اتّخذت فى الاستعمال قوالب ثابتة لاتتجاوزها ؛ وطريقة بنائية معينة لاتتخلى عنها .

المركبات المسموعة :

فالمركبات اللفظية المسموعة نحو قولهم :

لله درّه فارسا !

لافضَّ فوه !

لِلّه أنت !

بخٍ بخٍ !

ما أنت ! ملحقا بتمييز ، كقول الشاعر :

باتَتْ لتحزُنَنا عَفارهْ يا جارتَا ما أنتِ جَارَهْ !

وكقول الآخر :

ياسيداً ما أنتَ من سَيِّد ! مُوَطَّأُ الأكتاف رحْب الذِّراعْ

ومن هذا الضرب ما جاء بطريقة الاستفهام ، كقول الشاعر :

طرِبْتُ وما شَوْقا إلى البيضِ أطْرَبُ ولا لَعِباً منّى ، وذو الشيب يلعب !

أى : أذو الشيب يلعب ؟ ! ، وكقول أبى الطيب :

أحْيا وأيْسَرُ ما قاسيتُ ما قتَلا ! والحبُّ جارَ على ضَعْفى وما عَدَلا

وكقوله تعالى: «كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم »! وقوله تعالى: «أألِدُ وأنا عجوز وهذا بَعْلى شيخا» !... إلى غير ذلك من التعبيرات التى أرسلت استفهاما، وليست باستفهام .

المركّبات المبوّبة :

والمركبات المبوّبة ما جاء على :

ما أفْعَلَهُ . نحو : ما أحْسَنَهُ . ما أكْرَمَهُ . ما أشْجَعَهُ .

أَفعِلْ بِهِ . نحو : أحْسِنْ بِهِ . أكْرِمْ به . أشْجِعْ به .

أمّا (ما أفعله) فـ (ما) فيها . . فى أكبر الظن ، هى (ما) التى يكنى بها عن غير العاقل ، المستعملة فى الاستفهام ، ثم ضاع الاستفهام منها باستعمالها مع (أفْعَلَ) متلازمتين فى التعجب . وبناء (أفْعَلَ) فيها هو بناء الأفعال ، ولكنه باستعماله فى التعجب جَمَد ، وفقد دلالة الفعل .

فـ (ما أَفْعَلَهُ) إذن ، بناء لفظىّ مركب نُسِىَ استعماله القديم ، وصار يُستَعمل فى التعجب ، ومن العبث تحميله ما لا يحتمل ، ومن غير المجدى تحليله إعرابيًا ، كما تُحلّل المركبات الإسنادية ، فإنّ تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر ، لا دلالة فيه على التعجب .

وينبغى للنحاة أن يشيروا إليه ، ويضبطوا لفظه ، كما ورد فى الاستعمال ، ويُبيّنوا وظيفته ، والموادّ الفعليّة التى يصاغ منها . أمّا إلزام أنفسهم بتفسير (ما) ، وإعادة ضمير مستتر فى (أفعل) عليها ، والبحث عن مسوّغات الابتداء ، فتكلّفٌ ينبغى أن يريحوا أنفسهم وتلاميذهم من عنائه .

وأمّا (أَفْعِلْ به) فبناء آخر مطّرد ، استخدم للتعجّب ، وبناؤه هو بناء (أَفْعِلْ) فى الأمر من أَفْعَلَ ، نحو : أَكْرَمَ وأَحْسَنَ ، وأَسْمَعَ ، وأَبْصَرَ . ويبدو أنّ الاسم بعده ليس فاعلا ، كما زعموا ، ولكنه مفعول ، لازمته الباء فى التعجّب .

بناؤهمـا :

يبنى (ما أفعله) و (أَفْعِلْ به) من كلّ فعل :

(١) ثلاثىّ ، أو رباعىّ على (أَفْعَلَ) ، فلا يبنيان من (دَحْرَجَ) ولا من (انْطَلَقَ) ، ولا من (استخرج) ، ونحوهنّ .

(٢) متصرّف ، فلا يُبنيان من مثل : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعسى ، ونحوهنّ .

(٣) قابل للتفاوت ، فلا يبنيان من نحو : فَنِيَ ، أو ماتَ ، أو : أَفَلَ ، أو : عَمِيَ ، أو نحوهنّ . لأن الفناء والموت والأفول والعمى لايتفاوت مدلولها .

وإذا أريد إلى التعجب بهما من مضمون فعل لاتتوافر فيه هذه الشروط ، جىء بمصدر هذا الفعل المتعجب منه ، بعد (ما أَشَدَّ) أو (ما أَعْظَمَ) ، أوبعد (أَشْدِدْ) أو (أَعْظِمْ) ، ونحوهما .

فتقول فى التعجب من نحو : انْطَلَقَ واستغاث ، وتفاخر : ما أشَدَّ انطلاقَهُ ، وأَشْدِدْ بانطلاقِهِ . وما أَشَدَّ استغاثَتَهُ ، وأَشْدِدْ باستغاثتِهِ ، وما أَشَدَّ تَفاخُرَهُ ، وأَشْدِدْ بتفاخُرِهِ .

نظام التأليف فيهما :

ما أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به : بناءان مركبان جَمَدا على حال واحدة ، فلا يجوز تقديم بعض أجزائهما على بعض . فزيدا فى قولنا : ما أَكْرَمَ زيداً ، موضعه فى الآخر ، لا يجوز تقديمه على (ما أَكْرَمَ) ، ولا يجوز أن يقع فاصلا بين (ما) و (أَكْرَمَ) .

ولم يرد فصل (ما) عن (أَفْعَلَ) إلاّ بكان المزيدة حشوا ، للدلالة على الماضى ، نحو : ماكان أجملَ هذا المنظرَ . وما كان أَعْلَمَ هذا الرجلَ .

النّـــــــداء

النداء : دعاء . وهو فى الاصطلاح : تنبيه المنادَى وحمله على الالتفات والاستجابة .

ويؤدِّى هذه الوظيفة فى العربية أدوات ، منها :

(١) الهمزة ، نحو :

أفاطِمَ مهلاً بعضَ هذا التدلّل وإن كنتِ قد أزمعتِ صَرْمِى فأَجْمِلِى

والهمزة ، بحركتها المقطوعة ، لا تعين على مدّ الصوت ، ولهذا استعمِلَتْ لنداء القريب ، أو ما ينزّل منزلة القريب .

(١) (يَا) وهى لفظ مؤلّف من ياء ، وصوت لين ، هو الألف ، وينادَى بها القريب والبعيد ، لأنها تنتهى بصوت مدّ ، يُعِينُ على مدّ الصوت ، وإيصاله إلى المنادَى البعيد .

(٣) (أَيَا) ، وهَيَا ، وهما لفظ واحد ، قلبت الهمزة من (أيا) هاء ، فصارت : هَيَا . و (أَيَا) مثل (يا) ، فيها ما يُعِينُ على مدّ الصوت ورفعه ، وينادَى بها البعيد ، أو ما هو بمنزلة البعيد ، نحو قول الشاعرة :

أيا شجرَ الخابور مالك مورقا كأنّك لم تحزنْ على ابن طَرِيف

(٤) (وا) ، وهى أداة تنبيه ، فيها ما يُعِينُ على مدّ الصوت وإطالته ، وهو الألف ، وتستعمل فى نداء خاص ، هو ما اصطُلِحَ عليه بالنُّدبة .

المنــادَيات :

وينادَى بهذه الأدوات :

(١) المفرد المعرفة أصلا ، نحو : يا خالدُ أَقْبِلْ ، ويا محمّدُ هَلُمَّ ، أو المعرفة بالنداء ، نحو : يا رجلُ تعالَ ، ويا جارُ أبشِرْ .

والمراد بالمفرد هنا : ما ليس بمضاف ، ولا ما يُشبه المضاف ، فنحو : يا رجالُ ، ويا ندماءُ ويا محمدون ، ويا رجلان ، ويا محمدان ، منادَى مفرد ، لأنّه ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف .

(٢) المضاف : نحو : يا أخا الودِّ ، ويا جارنَا ، ويا عبدَ الله ، ونحو قول أبى تمّـام :

يا صاحِبيَّ تَقَصَّيا نَظَرَيْـكما تَرَيا وجوهَ الأرض كيف تَصَوّر

(٣) ما يُشبه المضاف فى طول اللفظ ، نحو : يا مقيما على الودّ ، ويا ذائدا عن حمانا ، ويا مقصوداً عند الشدائد »

وحق المنادَى أن ينصب ، لا لأنه مفعول (أَدْعو) ، أو (ادْعُوا) التى نابت (يَا) عنها ، كما زعموا ، ولا لأن هناك عاملا يقتضى نصبه ، بل يُنصَبُ لأنه لم يدخل فى إسناد ، ولا إضافة ، وكل ما كان كذلك نُصب فى وصل الـكلام .

غير أن المنادَى المفرد – وهو ما لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف – يلازم الضمّ ، لئلاّ يشتبه بغيره لو حرّك آخره بحركة أخرى ، وذلك ، لأنّ المنادى معرفة ، فلاينوّن، فلو حرّك آخره بفتحة أو بكسرة ، وهو غير منوّن ، لاشتبه بالمنادَى المضاف إلى ياء المتكلم فى بعض وجوهه ، لأن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : يا صديقى، يستعمل على خمسة أوجه :

(١) إثبات الياء ساكنةً ، نحو : يا أخِىْ . يا عَمّىْ . يا صديقِىْ .

(٢) حذف الياء ، اكتفاء بدلالة الكسرة عليها ، نحو : يا أخِ . يا عمّ. يا صديقِ .

(٣) قلب الياء ألفا ، نحو : يا أخا ، يا عمّا ، يا صديقا .

(٤) حذف الألف ، اكتفاء بدلالة الفتحة عليها ، نحو : يا أخَ . يا عمَّ . يا صديقَ .

(٥) إثبات الياء مفتوحةً ، نحو : يا أخِىَ . يا عِمّىَ . يا صديقِىَ .

فلو فتح آخر المنادَى المفرد وهو غير منوّن ، وقيل : يا صديقَ ، لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، الذى حُذفت ألفه المنقبلة عن الياء .

ولو كسر آخر المنادى المفرد ، وهو غير منون ، وقيل : يا صديقِ ، لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذى حُذفتْ منه الياء تخفيفا ، واكتفاء بدلالة الكسرة عليها .

فلم يَعُدْ ميسورا إلا الضمّ ، فضمّ آخره، اتقاء لمثل هذه الشبهة . يدل على ذلك جواز انتصابه حين ينوّن اضطرارا ، كقول الشاعر :

ضَرَبتْ صدرَها إلىّ وقالت   يا عديًّا لقد وقَتْك الأواقى

لأن تنوين المنادى المفرد يبعده فى النصب، عن شبَهه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم .

المنادى لاينوّن :

إذا نودى إنسان بعينه، فقد صار معرفة ، لأنك إنما تشير إليه ، وتقصد قصده ، وإذا صار المنادى معرفة ذهب منه التنوين ، لأن التنوين دليل التنكير.

فإذا ناديت إنسانا لاتعرفه ، ولا تعرف اسمه وقلت : يا رجل ، فقد شخّصته وعرفته ، وإذا صار (رجل) معرفة بالنداء أزلت تنوينه ، بعد أن زال تنكيره بتشخيصه وتعيينه بالنداء .

ولا تجد من المناديات ماهو منوّن غير ما اصطُلِحَ عليه بالشبيه بالمضاف نحو : يا طالعاً جبلا ، وياحاجّا بيت الله الحرام . وهذا النوع من المناديات معرفة أيضا بالرغم من تنوينه ، لأن التنوين فى مثله ليس تنوين التنكير ، ولكنه التنوين الذى يتصل بالفعل الدائم،ليدل على خلوصه للمستقبل ، وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك مايدعو إلى حذفه .

المنادى لاتدخله (أل) :

المنادى إمّا أن يكون معرفة أصلا ، أو يكون معرفة بالنداء ، فإن كان معرفة أصلا، فلا سبيل لدخول (أل) عليه ، وإن كان نكرة أصلا، فقد عُرّف بالنداء ، فلا سبيل لدخول (أل) عليه أيضا .

ولكن قد يكون المنادى المعرفة أصلا ، معرّفاً بأداة التعريف ، نحو : الرجل ، التلميذ ، الناس . فهل يجوز نداؤه ؟

الواقع أنه لامانع من نداء ما فيه (أل) ، كما لامانع من نداء ما كان علما ، نحو : محمد ، خالد ، بكر ، ولكن وجود (أل) فى المنادى قد يذهب بالفائدة من النداء ، فإن النداء يقوم على أساسٍ من مدّ الصوت، لينتبه المنادى فيستجيب للنداء ، ومدّ الصوت يقوم على وجود الألف فى (يا) أداة النداء الواسعة الاستعمال ، فإذا أريد نداء مافيه (أل) كالرجل ، والتلميذ والناس ،

فقيل : يا الرجل ، ويا التلميذ ويا الناس ، التقى ساكنان : ألف (يا) ، ولام (أل) ، ولا ينطلق اللسان بالساكنين محقّقين ، فتحذف الألف من (يا) ، وإذا حذفت الألف، لم يعد فى (يا) ما يعينها على تأدية وظيفتها ، أعنى : مدّ الصوت ورفعه .

ومن أجل هذا يستعان بوصل يقى ألف (يا) من الحذف ، والوصل الذى استخدمه العرب هو : (أىّ) متصلة بها (ها) فى التنبيه من آخرها ، نحو قولهم : يا أيُّها الرجلُ أَقْبِلْ ، ويا أيُّها التلميذُ اجتهِدْ ، ويا أيُّها الناسُ اسمعوا وعوا ، وقول الشاعر :

يا أيُّها الرجلُ المعلِّمُ غيرَه   هلاّ لنفسك كان ذا التعليمُ

وقوله تعالى : « يا أيُّها الناسُ اتقُوا ربَّكم » ، « يا أيُّها الملأ أَفْتُونى » ، « قل يا أيُّها الكافرون » .

وورد فى الشعر اجتماعهما اضطرارا ، كقول الشاعر :

إنّى إذا ما حدثٌ ألمّا   أقول يا اللّهمّ يا اللهمّا

وقول الآخر :

عباسُ يا الملك المتوّج والذى   عَرَفت له بيتَ العلا عدنانُ

وقول الآخر :

فيا الغلامان اللّذان فرّا   إيّاكما أن تكسبانا شرّا

ويؤدّى الاسم بعد (أىّ) هذه، مايؤدّيه النعت أو البيان، من بيان ما قبله وتوضيحه .

* * *

وهناك موضوعان عقد لهما النحاة فصلين ، وهما :

(١) الاستغاثة :

وهى دعوة المنادَى ليخلّص من يناديه من شدّة ، ويُنقِذَه من ورطة ، ويعينه على مشقّة ، والأداة التى تستخدم فى الاستغاثة هى : (يا) وحدها .

وتتحقّق الاستغاثة بثلاثة :

(١) المستغيث ، وهو المنادِى (بكسر الدال) .

(٢) المستغاث به ، وهو المنادَى (بفتح الدال) .

(٣) المستغاث من أجله .

وطريقة الاستغاثة : أن يصرَّح باسم المستغاث به ، واسم المستغاث من أجله مقترنين باللام ، مفتوحةً فى المستغاث به ، ومكسورة فى المستغاث من أجله ، نحو قول الشاعر :

تـكنّفنى الوُشاة فأزعجونى فيا لَلنّاسِ للواشى المطاعِ

فهنا استغاثة ، وهى قوله : « فيا لَلنّاسِ لِلواشى المطاع » فيها المستغاث به ، وهو : الناس ، وفيها المستغاث من أجله ، وهو الواشى ، وقد اقترن كل منهما باللام ، إلاّ أنها مفتوحة فى المستغاث به ، ومكسورة فى المستغاث من أجله ؛ ومثله قول الآخر :

يا لَقومى ويا لَأمثالِ قومى لِأناسٍ عُتوّهم فى ازدياد

فهنا استغاثة ، فيها المستغاث به ، وهو : القوم ، وأمثال القوم ، وفيها المستغاث من أجله ، وهو : (أناس) ، وقد اقترن كلا المستغاث بهما بلام مفتوحة ، واقترن المستغاث من أجله بلام مكسورة .

وقد يخلو المستغاث به من اللام ، وذلك فى الشعر ، نحو قول الشاعر :

ألا يا قَومِ لِلعجب العجيب ولِلغفلات تعرض للأريب

فهنا استغاثة ، المستغاث به فيها هو (القوم) ، وقد جاء مجرّدا من اللام ، والمستغاث من أجله ، هو : العجب ، والغفلات ، وقد اقترن كلا المستغاث من أجلهما باللام مكسورة .

(٢) النُّدبة :

وللندبة شِبْه النداء ، وليست بالنداء ، لأنّها توجّع ، نحو ، وار أساهْ ، وا يداه ، أو تفجّع ، نحو قول المتفجِّع على فقيد : وا زيداهْ .

وليس من غرض الندبة إلاّ الإعلام بعظم الألم ، أو بعظمة المصاب. والأداة التى تستخدم فى الندبة هى : وا .

الإعراب في التطبيق

نماذج فى إعراب الجمل وتحليلها إجمالا وتفصيلا

الإعراب فى التطبيق

كثيرا ما تسمع الدارسين يقولون : أعرب هذه الجملة ، أو كيف تعرب هذا البيت ، فما معنى الإعراب ؟

الإعراب : بيان أجزاء الجملة الرئيسية وغير الرئيسية . أو هو : تحليل الجملة إلى أركانها ، والأجزاء الملحقة بها ، ويحسن هنا أن نشير إلى أن الجملة نوعان :

(١) الجملة البسيطة ، أو الجملة الصغرى ، على حدّ تعبير النحاة .

(٢) الجملة المركبة ، أو الجملة الكبرى ، على حد تعبير النحاة .

أما الجملة الصغرى فهى الوحدة الصغرى للكلام ، ذات المسند إليه الواحد ، نحو : رسم خالد لوحة جميلة . خالدٌ رسّام ماهر . فهاتان جملتان ذواتا مسند إليه واحد ، الأولى : جملة فعلية ، والثانية : جملة اسمية ، وفى كلّ منهما مسند إليه واحد ، وهو خالد .

وأما الجملة الكبرى فهى جملة مركّبة من عدّة جمل أو عبارات ، واحدة منها رئيسة ، انبنى عليها الكلام ، والأخريات ملحقات بها يؤدّين وظائف إعرابية مختلفة ، نحو قولنا :

« الرجل الذى وجدته أمسِ يبكى بكاء يفتّت الأكباد مرّ علينا اليوم وهو يبتسم » .

ونحو قوله : « كان جدّى عبد الله بن العباس يقول ، وبه تأدّب إبراهيم ، وعنه أخذ ، وكان أسنّ منه بنحو عشرين سنة : اقتسم أبناء يوسف نثر الكلام ونظمه » .

فإذا أردنا إلى إعراب المثال الأول أعربناه كما يأتى :

العبارة الرئيسية التى انبنى عليها الكلام هى : الرجل مرّ علينا ...

والعبارات الملحقة بها هى :

(١) لقيته أمس . . . صلة (الذى) ؛

(٢) يبكى بكاء . . . حال .

(٣) يفتّت الأكباد . . . نعت للبكاء .

(٤) وهو يبتسم . . . حال .

وإذا أردنا أن نعرب أحد هذه الأجزاء ، كالجزء الأول مثلا ، قلنا :

لقيتـــه :

لقِيَ : فعل ماض .

التاء : ضمير الفاعل المتكلم .

الهاء : ضمير المفعول .

أمس : كناية زمانية ، بيّنت زمان وقوع الحدث ، وهو اللقاء .

وعبارة : لقيته أمس ، صلة (الذى) .

وإذا أردنا إلى إعراب المثال الثانى أعربناه كما يأتى :

العبارة الرئيسية التى انبنى عليها الكلام هى : كان جدّى يقول . . .

والعبارات الملحقة بها هى :

(١) وبه تأدّب إبراهيم .

(٢) وعنه أخذ .

(٣) وكان أسنّ منه .

(٤) اقتسم أبناء يوسف . . . ونظمه : مفعول (يقول) .

فإذا أردنا أن نعرب أحد هذه الأجزاء ، كالجزء الأخير مثلا ، قلنا :

اقتسم : فعل ماض .

أبنــاء : مسند إليه (فاعل) ، مرفوع .

يوسف : مضاف إليه ، مخفوض ، وقد حرّك آخره بالفتحة ، لأنه اسم غير منون .

نــثر : مفعول ، منصوب .

الكلام : مضاف إليه مخفوض .

الواو : أداة تشريك .

نظمــه :

نظم : مفعول أيضا بدلالة الواو .

الهاء : ضمير المضاف إليه .

وكان طلبة النحو يعربون منذ عدة قرون ، ولـكن الإعراب، الذى تعارفوا عليه، كان يخضع لما خضَع له النحو من فلسفة ومنطق ، وما يستتبعان من فكرة العامل ، وتأثير بعض الـكلمات فى بعض ، كتأثير الفعل فيما بعده رفعا ونصبا ، وتأثير (حروف الجر) أى : أدوات الإضافة ، فيما بعدها من أسماء ، وتأثير (حروف الجزم) فيما بعدها من أفعال .

وإذْ أسقطنا العامل من الحساب فى هذا الـكتاب ، وجردناه من سلطانه ، تغيّر الإعراب ، كما تغيّرت وجهة الدرس النحوىّ ، ولم يعد هِمّا[1] أن يعزى المعمول إلى العامل ، أو يسلَّط عامل على معمول ، أو يُثار الجدل فى الفعل الذى يسيطر على المعمول ، والفعل الذى يحال دون تسلّطه عليه ، إذا تقدّم فعلان ، وتأخّر عنهما فاعل أو مفعول ، وكان كلّ منهما — على حدّ زعمهم طالبا ذلك الفاعل ، أو ذلك المفعول ، لم يعد ذلك همّا ثقيلا على أذهان الدارسين ، لأن القول بوجود عامل لم تعد له المـكانة التى كانت له عند النحاة القدماء .

(١) أصل معنى الهم : الشيخ الـكبير الفانى . والمراد هنا : الشىء الـكبير مطلقا .

الواقع أن القول بالعامل ، والتمسك بفكرة العمل ، وما يستتبع ذلك من لجوء إلى الاعتبارات العقلية فى تفسير تأليف ، أو توضيح بناء ، إنما يمثّل عهدا كان يجهل طبيعة الدرس النحوىّ ، ويجهل أن النحو درس لغوىّ يخضع لاعتبارات لغوية محضة ، لا مكان بينها لحكم العقل ، ولا لمنطق العقل .

كان الدرس النحوى يقوم على أصول ليست من النحو فى شىء ، ولا من اللغة فى شىء ، لأنها أصول دخيلة غريبة عن مجال اللغة والنحو ، وأهم تلك الأصول :

(١) أن الحركات آثار لعوامل لفظية أو معنوية . فالضمة والكسرة والفتحة آثار لعوامل لفظية ، كالفعل وشبه الفعل ، وكالأدوات المختصّة كحروف الجر ، وحروف الجزم ، ونحو ذلك .. أو لعوامل معنويّة ، كالابتداء الرافع للمبتدأ ، وكقيام الفعل المضارع مقام اسم الفاعل الرافع للفعل المضارع ، وغير ذلك .

(٢) وأن العامل النحوىّ بمنزلة العلة ، وكلّ ما يترتب على العلة من أحكام يترتب على العامل .

فكما أنّ العلة قبل المعلول وجودا ، لأنها علة وجوده ، يجب أن يكون العامل قبل المعلول لفظا ، فلا يتقدم عليه غالبا ، ولذلك منعوا أن يتقدم الفاعل على الفعل ، واضطروا إلى القول باسمية الجملة التى يتقدم فيها الفاعل ، وإلى ارتكاب التفسير والتقدير فى نحو قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » ، فأحد ، وهى الفاعل المتقدم ، صار بتقدمه مبتدأ . ثم تحول إلى فاعل بعد دخول أداة الشرط (إن) ، وفعله محذوف مفسّر بالفعل المذكور ، ويكون تقدير الكلام عندهم : وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره .

وكما أنه لا تجتمع علتان على معلول واحد ، لا يجتمع عاملان على معمول

واحد ، ولذلك قالوا بالتنازع فى مثل قولهم : يحسن ويسىء ابناك ، وبعدم جواز أن يكون الاسم المتأخر فاعلا للفعلين جميعا .

وكما أن العلة لها معلول واحد ، كان للعامل معمول واحد أيضا ، ولذلك قالوا بالفعل المفسّر فى نحو قولهم : هلا زيدا أكرمته ، لأن الفعل المذكور قد استوفى عمله بالضمير ، فلا يتعدى إلى الاسم الظاهر المتقدم ، ولا يعمل فيه ، وكان تقدير المثال عندهم : هلّا أكرمت زيدا أكرمته .

(٣) إن قياس العلة كان سبيلهم إلى استيعاب مسائل اللغة ، واستقصائها ، وقياس العلة هو حمل شىء على شىء ، لاشتراكهما فى علة واحدة ، كقياس تحريم الفُقّاع [1] على تحريم الخمر ، لاشتراكهما فى علة واحدة ، هى : الإسكار .

واللغة لا تجرى على هذا المقياس ، فهناك عوامل بيئيّة واجتماعية وحضارية هى التى تجرى اللغة وفق مشيئتها . لأن اللغة منها ، وظاهرة من ظواهرها ، وليس لهذه الأحكام الاجتماعية منطق معقول ، ولا إرادة واعية . ومن هذا أمثلة كثيرة يعجز منطق العقل عن تفسيرها :

كتأنيث الشمس والعين والأذن والطريق والسوق ، وغيرها . وكتذكير القمر والرأس والباب ، والبطن وغيرها ، ويحار العقل فى تأنيث ذاك ، وفى تذكير هذا ، وليس ما أنث منه بالمؤنث ، ولا ما ذكّر منه بالمذكر .

وكإيراد تمييز الثلاثة إلى العشرة — مفردة — جمعا ، وتمييز ما فوق ذلك مما يزيد على العشرة ، مفردا ، وكجر تمييز العدد حينا ، ونصبه حينا آخر ، دون أن يكون لذلك مرجح منطقىّ ، أو موجّه عقلىّ .

هذا بالإضافة إلى ارتفاع المسند إليه ، وانخفاض المضاف إليه ، وانتصاب ما ليس بالمسند إليه ولا بالمضاف إليه ، فلِمَ لم يكن المسند إليه مخفوضا أو منصوبا ؟ ولِمَ لم يكن المضاف إليه مرفوعا أو منصوبا ؟ ولِمَ لم يكن المفعول مثلا مرفوعا أو مخفوضا ؟

---

(١) الفقاع : شراب يتخذ من الشعير ، سمى به لما يعلوه من الزبد (اللسان) .

وتسأل المنطق عن هذا ، وتسأل المناطقة ، فلا تجد جوابا عن سؤالك إلا تمحّلا وتكلّفا .

ولذلك كان النحاة الذين يمعِنون فى مَنْطَقَة النحو يُرغمون على التسليم لحكم اللغة والاستعمال ، حين توصد أمامهم منافذ القول . وقد تجد من يحيل ذلك إلى العرب بقوله : هكذا قالت العرب ، أو هكذا يقولون .

وخير ما يمثل هذا ما قاله الكسائى حين سئل عن (أىّ) الموصولة بجملة ، وعن أحوالها الخاصّة المخالفة لكل الاعتبارات النحويّة المُفلْسَفة ، لأنها لاتُبنى إلّا إذا أضيفت ، وحُذِفَ صدر صلتها ، نحو قوله تعالى : « ثُمّ لننزعنّ من كل شيعة أيُّهم أشدّ » ، ونحو قول الشاعر :

إذا ما لقيتَ بنى مالك فسلّم على أَيُّهمْ أفضلُ

فى حين أن المبنيات لاتضاف البتة . . . قال الكسائى حين سئل عنها : « أىٌّ كذا خُلِقَتْ » ، وذهب قوله هذا مثلا .

هذه الأصول التى ذكرناها ، وأمثالها أصولٌ غريبة عن اللغة ، دخيلة عليها فلا بدّ من تبرئة النحو منها ، فلم يصل النحو القائم على أساسٍ من تذوّق الأساليب وفقهها ، إلى ما وصل إليه من جدب وجمود ، إلّا لأن النحاة تناولوه فى غير منهجه ، وعالجوا ظواهره وعوارضه كما تعالج القضايا الفلسفية : تعليلا وتأويلا .

وقد حاولت فى هذا الكتاب أن أبتعد عن جدل القوم ، وأساليبهم فى معالجة النحو ، وأبدلت من هذه الأصول أصولا أخرى ألصق بهذا الدرس وأشبه بمنهجه .

(١) فليست الحركات آثارا لعوامل ، ولكنها عوارض لغوية عربية ، اقتضاها أسلوب العربية فى الوصول إلى الغرض من تفاهمٍ بين المتكلمين ،

واقتضاها تركيب العربية العضوىّ ، وجرى عليهما تخصيص الضمة بما دخل فى الإسناد، سواء أكان مسندا إليه أم تابعا للمسند إليه ، وتخصيص الكسرة بما دخل فى الإضافة، سواء أكان مضافا إليه أم تابعا للمضاف إليه ، وتخصيص الفتحة بما لم يدخل فى إسناد ولا إضافة، سواء أدّى وظيفة لغوية أو معنى إعرابيا، أو لم يؤدّ شيئا من ذلك .

(٢) وليس فى النحو عامل ، وليست المؤثرات التى تصير بها الكلمة مرفوعة ، أو مخفوضة ،أو منصوبة : هى ما زعموا من فعل أو شبيه بالفعل ،أو أداة مختصة ، وإذا لم يكن شى مما ذكر عاملا ، ولم يكن بمنزلة العلة فى اقتضائه، فإن كل مابُنِى على ذلك من أحكام ينهار ويزول ، وتزول معه جميع آثاره ، من امتناع تقديم الفاعل ، وامتناع تعدد الفعل مع الفاعل الواحد ، وامتناع أن يتعدّى الفعل إلى الاسم الظاهر المتقدم إذا شُغِل عنه بضميره .

(٣) وليس قياس العلة أصلا من أصول هذه الدراسة ، ولكنّ القياس الذى هو من طبيعة هذا الدرس : هو القياس الذى اصطنعه نحاة لغويون كالخليل ابن أحمد ، والفرّاء وأمثالهما ، أعنى القياس القائم على محض المشابهة .

ولنأت الآن إلى المسائل التى عولجت فى ضوء تلك الأصول لنعالجها معالجة جديدة لاأثر فيها للتعمّل ، ولا للتمحّل ، لافى التقدير ،ولا فى التفسير .

فإذا أريد إلى إعراب نحو قولهم : خالدٌ خلفَ البابِ ، والكتابُ فوق الرفّ ،فأنعِم النظرفى الجملتين ،وتثبّت من المسند إليه والمسند،ودلّ عليهما وقل :

خالدٌ : مسند إليه ، مبتدأ ، مرفوع ، ولا تبحث عن العامل ، أهو الابتداء ، أو الخبر ؟ لأنك إن فعلت بحثت عن شىء لاوجود له ، ويكفى فى تعليل رفعه ، وإصابتك فى التعليل أن تقول إنه مسند إليه .

خلفَ : كناية مكانيّة ، خبرُ المبتدأ ، لأنك تحدثت به عن المبتدأ ،

ونصب الخبر هنا لأنه لم يكن هو المبتدأ فى المعنى ، تمييزا له عما كان كذلك .

الباب : مضاف إليه مخفوض .

وأما الجملة الثانية فإعرابها كما يأتى :

الكتاب : مسند إليه (مبتدأ) ، مرفوع .

على : أداةُ إضافة .

الرف : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض ، وقولنا : « على الرف » بمجموعه : خبر المبتدأ ، لأنه الحديث الذى تحدثنا به عن المبتدأ ، ولا تبحث هنا أو هناك عن متعلق يتعلق به الظرف أو المضاف إليه بالأداة (وهم يسمونه الجار والمجرور) ، لأن النحاة لم يتعلقوا بهذه التقديرات إلّا فى ضوء العامل ، ولا تلتفت إلى ما كانوا يقدّرون من فعل واجب الحذف ، هو فعل الكينونة أوالوجود أو الاستقرار ، فمثل هذا الفعل لم يوجد يوما ، ولذلك قالوا إنه محذوف وجوبا .

وإذا أريد إلى إعراب نحو قوله تعالى : « وإنْ أحدٌ من المشركين استجارَكَ فأَجِرْهُ » قيل :

إن : أداة الشرط .

أحدٌ : المسند إليه ، وهو مسند إليه فى جملة فعلية فهو فاعل ، وهو فاعل مقدّم .

مِنْ : أداة إضافة .

المشركين : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض بالياء ، لأنه جمع بالواو والنون والياء والنون .

استجارك :

استجار : فعل ماض .

الكاف : ضمير المفعول :

وليس فى (استجارك) ضمير مستتر، ليعرب فاعلا ــ كما كانوا يتصورون ــ فإن فاعله مقدم ، وهو (أحدٌ) ، ولا حاجة بك إلى أن تقدّر فعلا محذوفا مفسّرا ، يكون (أحدٌ) فاعلا له ، لأنهم لم يقولوا بهذا إلا على أساس فكرة العامل ، لأن الفاعل عندهم لايتقدم على فعله ، لأنه معمول له ، والفعل معه بمنزلة العلة . . . فليس هناك فعل مفسّر ، ولم يظهر يوما ، ولا وجود له إلّا فى خيالهم .

ويؤيد ذلك صحة دخول أداة الشرط عليه ، وأداة الشرط لايليها إلّا جملة فعلية ، فصحة دخول أداة عليه ــ وأمثاله فى الكلام العربىّ مما لايقع تحت حصر ــ يشير فى وضوح إلى أن الجملة ، بالرغم من تقدم الفاعل ماتزال جملة فعلية .

ومثلُ هذه الآية قوله تعالى : « إذا السماء انشقّت »و«إذا السماء انفطرت» و« لو أنتم تملكون » ، وغير ذلك . فالاسم المتقدم فى جميع هذه الآيات يعرب فاعلا مقدما ، لا فاعلا لفعل محذوف وجوبا . مفسّر بالفعل المذكور .

ومثل أولئك قول طَرَفَة :

إذا القومُ قالوا من فتًى خلت أننى   عُنيت فلم أكسَل ولم أتبلّد

إذا : أداة الشرط .

القومُ : فاعلٌ مقدَّم ، مرفوع ، لأنه مسند إليه فى جملة فعلية .

قالوا :

قال : فعل ماضٍ ، ضمّ آخره من أجْل اتصاله بالواو .

الواو : علامة جمع لحقت الفعل ليطابق الفاعل فى العدد ، وليست الواو هنا ، ولا فى غير هذا الموضع فاعلا للفعل .

ومثله : قول أبى تمّام :

إذا مارقٌ بالغدر حاول غَدْرة فذاك حرىّ أن تئيم حلائله

إذا : أداة الشرط .

مارق : فاعل مقدم لحاوَلَ ، مرفوع ، وليس فى (حاول) ضمير مستتر يُعرب فاعلا له ، كما كانوا يزعمون فى إعراب مثله .

بالغدْر : الباء : أداة إضافة . الغدر : مضاف إليه بالأداة ، مخفوض .

حاول : فعل ماض ، فاعله (مارق) المتقدم .

غَدْرة : مفعول منصوب .

وإذا أريد إلى إعراب نحو قولهم : هلّا خالدا أكرمته ، قيل :

هلّا : أداة الحضّ :

خالدا : مفعول مقدم منصوب .

أكرمته : أكرم فعل ماض .

التاء : ضمير الفاعل .

الهاء : ضمير المفعول ، وإشارة إليه بعد أن تقدّم على الفعل .

ولا معنى لقولهم : إنّ الفعل فى مثل هذا المثال مشغول عن الاسم المتقدم بضميره ، ومكتفٍ بالضمير عنه ، أو أنه مفعول لفعل محذوف ، مفسّر بالفعل المذكور ، فلم يظهر الفعل فى استعمال ، وليس له من وجود إلّا فى زعم النحاة .

ويحسن قبل الدخول فى إعراب جملة أن تحدّد نوعها ، فهل الجملة فعلية ؟ أو اسمية ؟ أو ظرفية ؟ فإذا عرفت ذلك سهل عليك معرفة المسند إليه الخاص بكلّ منها ، لأن المسند إليه فى الجملة الفعلية هو فاعل الفعل الذى تحدثنا به عن المسند إليه الفاعل ، والمسند إليه فى الجملة الاسمية هو الموصوف بالمسند الذى تحدثنا به عن المسند إليه المبتدأ ، والمسند إليه فى الجملة الظرفية هو الكائن ،

أو الموجود المنصوص على مكان وجوده ، أو زمانه ، وقد تقدم بيان كلّ نوع من أنواع الجملة ، فإذا وقع بين أيدينا مثل قول أبى الطيب :

* وإنّما يبلغ الإنسانُ طاقته *

رأيناه كلاما تاما ، فهو إذن جملة ، ولكن ما نوع الجملة ؟ ولكى نحدد نوعها ينبغى أن نضع أيدينا على المسند ، فإذا رأينا أن المسند مما يدلّ على التجدّد والتغير كانت الجملة فعلية ، فإذا أعدنا النظر فيه وأردنا إلى إعرابه أعربناه كما يأتى :

إنّما : أداة قصر وتوكيد .

يبلغ : فعل الحاضر .

الإنسان : فاعل مرفوع .

طاقته : طاقة : مفعول ، لأنه تعدى إليه فعل الفاعل ، منصوب ، لأنه ليس طَرَفا فى الإسناد .

الهاء : ضمير المضاف إليه .

وقوله : (يبلغ طاقته) هو المسند .

ومثله قوله أيضا :

« الجودُ يفقر . . . . . » .

فالمسند إليه المتحدث عنه هو (الجود) ، والمسند المتحدث به هو (يفقر) وهو فعل الحاضر ، فالجملة إذن : فعلية ، لأن المسند فيها فعلٌ ، وإعرابه كما يأتى :

الجودُ : فاعل مقدم ، مرفوع .

يفقر : فعل الحاضر ، المسند ، وليس فى (يفقر) ضمير مستتر يعود على (الجود) يعرب فاعلا . وإذا صحّ للمعربين تقديرضمير فيه، لم يكن هذا

الضمير سوى إشارة إلى الفاعل المتقدم ، وليس بفاعل ، والفاعل هو (الجود) ، وقد تقدم هنا على الفعل ، لأنّ القائل كان يحرص على التنبّه له ، فقدّمه ليفجأ بذكره السامعين ، ويسترعيَ بتقديمه انتباههم إليه ، ليقع فى نفوسهم موقعا خاصا .

وإذا قال قائل : المطر آية الخصب ، فهذا كلام تامّ فهو جملة ، فإذا أريد إلى إعرابها حدّد نوعها أولا ، فإذا أنعمنا النظر فيها رأيناها جملة اسمية ، لأن المسند فيها لايدل على تغيّر أو تجدّد ، وقلنا فى إعرابها :

المطر : مسند إليه مبتدأ . مرفوع .

آية : خبر المبتدأ ، ووصف له فى المعنى ، مرفوع .

الخصب : مضاف إليه ، مخفوض .

وإذا قال قائل : أعندك قلم أكتب به هذه الأبيات ؟ فهذه جملة مركبة ، لأنها تحتوى على أكثر من مسند إليه واحد ، وتتألف من عبارتين :

(١) أعندك قلم : وهى الجملة الرئيسية التى انبنى عليها الكلام .

(٢) أكتب به هذه الأبيات ، وهى العبارة الملحقة بالرئيسية ، جاءت لتؤدى وظيفة إعرابية ، وهى هنا : نعت للقلم .

وإذا أريد أن نعرب العبارة الأولى ، وقد رأينا أنها ظرفية ، لأن المسند فيها يعبر عن مكان المسند إليه ، أو مكان وجوده ، والمسند إليه فيها هو الكائن أو الموجود . . . قلنا :

أعندك : الهمزة : أداة استفهام .

عندك : كناية مكانية تضمنت معنى الكينونة ، فأضمر الفعل والكاف : ضمير المضاف إليه .

قلمٌ : المسند إليه ، المتحدَّث عنه ، ويعرب هنا فاعلا بالكناية ، لتضمنها معنى الفعل المضمر ، فعل الكينونة . مرفوع .

فإذا كنت ممن برَمِ بتعليلات القوم وتوجيهاتهم ، وشعرت بأنّ النحو لم يدرس فى منهجه ، ثم أنعمت النظر فيما أعرب هنا من أمثلة ، وفيما سبق إعرابه من أمثلة أخرى ، فى ثنايا الفصول ، فستجدك قائسا عليها ، محتذيا إياها ، فى سهولة ويسر .

تصويب الأخطاء المطبعية

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤	٢٢	يقوم	تقوم
٩	٨	وصعب	صعب
١٤	٤	المِيران	الميزان
١٧	٩	وكَيته	وَلَيْته
٤٥	١٣	الدّواسة	الدراسة
٥٥	١٠	أُضيقت	أُضِيفَت
٥٨	٦	وقتَ	وقْتٍ
٥٩	٢٠	أمْ	أمَّا
٦٠	١٤	تضمنت إنْ	تضمنت معنى إنْ
٦٢	٢	تجده	تَجِد
٦٣	٥	تَحُقّه	تُحَقِّقُه
٨٢	١٤	يقوم تَمام	يقوم عليها تمام
٨٨	١١	مناسباب	مناسبات
١٠٦	١٥	فعدّ	فَقَدْ
١٠٨	١	مَجْلِسِه	مَجْلِسَه
١٠٩	٩	هاء والتأنيث	هاء التأنيث

صفحة	سطر	خطـأ	صواب
١٠٩	١٤	وهو أحدعشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثنى عشر	وهو ثلاثة عشر وتسعة عشر وما بينهما
١٠٩	١٩	أما اثنا عشر الخ	أما (أحد عشر) و (اثنا عشر) فيوافق كل منهما التمييز فى التذكير والتأنيث بجزأيه جميعا . تقول : عندى أحد عشر قلما ، وإحدى عشرة دواة ، واثنا عشر كتابا ، واثنتا عشرة رسالة .
١١٧	١٣	نحو بكر يزوره خالد	نحو بكرًا يزوره خالد
١٣٦	٢	ولا مبتدأ	لا : مبتدأ
١٤٨	١٣	خَيْرٌ	خيْرٌ
١٥٤	٢١	وهل	وإن وهَل